

محاضرات في لسانيات النص

دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص: دراسات لغوية

ضمن مطبوعة بيداغوجية للترقية لرتبة أستاذ محاضر (أ)

إعداد: د. عبد العزيز حاجي

السنة الجامعية: 1446 - 1447هـ / 2025 - 2026م.

محاضرات في لسانيات النص

دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص: دراسات لغوية

ضمن مطبوعة بيداغوجية للترقية لرتبة أستاذ محاضر (أ)

إعداد: د. عبد العزيز حاجي

السنة الجامعية: 1446 - 1447هـ / 2025 - 2026م.

تقديم:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيّدنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستنّ بسنّته إلى يوم الدين، أمّا بعد:

لقد عرفت البحوث اللّغوية ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين زخماً معرفياً هائلاً، وتنامياً فكرياً مذهلاً، فكان أن أدّى ذلك إلى ظهور حقول معرفية جديدة تجاوزت فيها الدراسات اللسانية الاهتمام بالجملة بوصفها الوحدة اللّغوية الكبرى القابلة للوصف اللساني إلى ما هو أكبر وأوسع رؤية لتشمل الخطاب أو النصّ؛ إيماناً بنقلة نوعية من البحث في اتجاه تبلور معالم نظرية لسانية جديدة جعلت من النصّ بؤرة اهتمامها، ونظرت إليه على أنّه شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية تسهم جميعها في إنتاجه، وقد استحالت هذه النظرية اللسانية بعد أن تشكّلت ملامحها واستوت على سوقها علماً مستقلاً قائماً بذاته؛ أُصطلح على تسميته: لسانيات النصّ.

وقد مثّل هذا العلم استجابةً طبيعية لتطوّر الوعي العلمي باللغة وبوظيفتها التواصلية، فوجّه الاهتمام اللغوي نحو الكشف عن المبادئ التي تُنظّم بناء النصّ وتُسهم في إحكام نسيجه الدلالي، من خلال تتبّع العلاقات التي تؤلّف بين عناصره، والوقوف على مظاهر الاتساق والانسجام التي تُكسب الخطاب تماسكه ووحدته المعنوية. ومن هذا المنظور، تشكّل هذه المطبوعة محاولة لتقريب الدارس من أفق البحث النصّي في أبعاده النظرية والمنهجية، وإتاحة الفرصة له لاكتشاف طبيعة النصّ بوصفه فضاءً للتفاعل بين اللغة والفكر والثقافة، وميداناً خصباً لتكامل المقاربات اللغوية والتحليلية في فهم الظاهرة اللغوية ضمن واقعها الحيّ.

كما تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية لتواكب حاجة الطلبة في مرحلة الليسانس، السنة الثالثة، تخصّص دراسات لغوية، إلى تعميق فهمهم لمستجدّات البحث اللساني الحديث، من خلال الانفتاح على الاتجاهات التي وسّعت آفاق الدرس اللغوي، وجعلته أكثر اتصالاً بالواقع التداولي والتواصلية للغة ضمن مقاربات جديدة تنظر إلى الخطاب اللغوي في كليّته، باعتباره منظومة متشابكة تتفاعل

ففيها المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية والتداولية في إطار من الترابط والتكامل. وهو ما يُتيح للطلبة فهما أعمق لطبيعة النشاط اللغوي الإنساني بما يتضمّنه من انسجام داخلي وتفاعل خارجي مع سياقات الخطاب ومقاصد المتكلمين واستجابات المتلقين.

وتتوزّع هذه المطبوعة على أربع عشرة محاضرة، تبدأ بتأصيل مفهوم لسانيات النص، ونشأتها وتطورها، وتتدرّج نحو تحديد المفاهيم الأساسية لهذا العلم، ومعرفة جذوره في التراث، ثم دراسة معايير النصية، وتنتهي ببحث الإجراءات المنهجية لتحليل اللساني النصي بوصفه ممارسة علمية شاملة تجمع بين صرامة المنهج وانفتاح التأويل وديناميته. وبهذا المسار المتدرّج تسعى هذه المادة إلى تكوين طالبٍ يمتلك أدوات النظر والتحليل، ويتبصّر آليات اشتغال النصّ في مستوياته المختلفة، ويدرك طبيعة اللغة باعتبارها فعلاً تواصلياً منتجاً للمعنى، قادراً على الانتقال من مستوى الجملة إلى أفق النص والخطاب، كما تهدف إلى إكساب الطالب كفاية علمية تتيح له توظيف المعارف اللسانية والنصية في تحليل الظواهر اللغوية والخطابية، وفهمها ضمن أفقها الثقافي والمعرفي الواسع، بما يؤهّله لممارسة التفكير النقدي وتوسيع آفاق البحث في علوم اللغة الحديثة.

المحاضرة الأولى

مفهوم لسانيات النص 1: النشأة والتطور

تمهيد:

من يتأمل مسار البحث اللغوي منذ نشأته يلاحظ أنّ التفكير في اللغة لم يكن يوماً معزولاً عن أسئلة الإنسان حول التواصل والمعرفة والتعبير عن الخبرة الإنسانية. فقد ظلت اللغة في صميم انشغالات الفلاسفة والعلماء بوصفها الأداة التي تنتظم بها الأفكار وتتبادل بها المعاني. ومع تطور العلوم الإنسانية في القرن العشرين لم تعد اللغة تُدرّس بوصفها نظاماً شكلياً من العلامات فحسب، وإنما باعتبارها أيضاً فعلاً تواصلياً حياً يتجسّد في نصوص وخطابات متكاملة. هذا التحوّل في النظر إلى الظاهرة اللغوية دفع الباحثين إلى توسيع مجال التحليل، حيث برزت مقاربات جديدة تهتم بالبنية الكلية للنص وبآليات إنتاج المعنى في سياقه، وهو ما فسح المجال لظهور علم جديد عُرف باسم (لسانيات النص).

نشأة لسانيات النص:

تعود البدايات الفعلية لما يُعرف اليوم بـ (لسانيات النص) إلى التحولات التي شهدتها الفكر اللساني في أوروبا خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حين بدأ عدد من الباحثين يشكّكون في كفاية التحليل البنيوي القائم على الجملة كوحدة قصوى للدراسة. فقد أظهرت التجارب اللغوية والاتصالية أن الجمل لا تكتسب معناها الكامل إلا داخل بناء أوسع هو النص أو الخطاب الذي تنتظم فيه العلاقات النحوية والدلالية والتداولية لتشكّل كياناً متماسكاً. ومن هنا ظهرت محاولات عملية لتوسيع نطاق التحليل اللساني بحيث يشمل بنية النص وآليات تماسكه.

وعلى هذا الأساس عُدّت لسانيات النص من أحدث فروع علم اللغة، غير أنها تتميز عنها من جهة النشأة والمسار؛ إذ لم ترتبط - كما يرى معظم مؤرخيها - ببلد محدّد أو مدرسة بعينها أو اتجاه واحد في التفكير اللساني. ويكاد يُجمع الدارسون على أنّ بدايتها الفعلية قد بدأت في

التبلور ابتداء من مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حين استقرت مفاهيمها وأدواتها الأساسية. ومع ذلك، لم يكن هذا الحقل الجديد قادراً على الانفصال التام عن غيره من العلوم، لأنه يقوم في جوهره على مبدأ التداخل المعرفي، ويستمد مقوماته من حقول متجاوزة كعلم اللغة العام، والدلالة، والتداولية، وتحليل الخطاب. وقد أسهم هذا التداخل في تنوع مفاهيمه وتعدد مناهجه، فغدا مجالاً مفتوحاً يستوعب طيفاً واسعاً من التصورات والإجراءات المنهجية تبعاً لتنوع منابعه وتعدد مشارب الباحثين فيه⁽¹⁾.

لسانيات النص التشكّل والتبلور:

يرى علماء النص أنّ مطلع السبعينيات من القرن الماضي كان بشيراً بمرحلة جديدة من البحث في اتجاه تشكّل معالم نظرية النص⁽²⁾، حيث اتّسمت هذه المرحلة في بادئ الأمر بإنتاج مؤلفات غلب على مضامينها الطابع النقدي لأسس النحو التوليدي والدراسات اللسانية المؤسّسة على نحو الجملة على غرار بحث: بعض ملامح نحو النص Some Aspects of Text Grammars لـ تون فان دايك Teun Van Dijk. ثم توالى المحاولات والجهود التي تصبّ في اتجاه تبلور هذا الوافد الجديد. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الدراسة الرائدة في هذا المجال هي تلك التي قدّمها مايكل هاليداي M. Halliday ورقية حسن R. Hassan عام 1976م في كتابهما:

¹- يُنظر: سعيد حسن بجيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، القاهرة، ط1، 1997م، ص 01.

²- قسّم دي بوجراند المسار التاريخي لعلم اللغة النصّي إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: استمرّت حتى آخر الستينات وهذه المرحلة فيها إشارات تلمح إلى أنه ينبغي أن يكون النص هو موضوع البحث اللغوي (انجاردين 1931م، هيلمسليف 1943م، هاريس 1952م، هارتمان 1964م، فاينريش 1966م). المرحلة الثانية: تتسم بالنقاء آراء طائفة من اللسانيين حول فكرة لسانيات ما وراء الجملة، منهم على سبيل المثال: (بايك 1967م، رونالد هارفغ 1968، رقية حسن 1968م، إيزنبرغ 1971م). المرحلة الثالثة: ابتداءً من 1972 وهي المرحلة التي شهدت بداية تشكّل علم لغة النص، وقد اتّسمت بتأليف الكتب في هذا الميدان بعد أن كانت البحوث في شكل مقالات. يُنظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 2، 1428هـ - 2007م، ص 65، 66، 67.

الاتِّساق في الإنجليزية Cohesion in English، حيث عالج فيه الباحثان بعض المفاهيم ذات الصلة بهذا العلم الجديد مثل: النص، النصّية، الاتِّساق وآلياته من قبيل الإحالة والاستبدال والحذف والوصل وغيرها من المفاهيم، ويلاحظ على هذا العمل تركيز صاحبيه على الجوانب اللغوية في سطح النص أكثر من أي شيء آخر؛ فانحصرت دراستهما في إطار الاتِّساق وأدواته، ثم قدّم فان دايك في عام 1977م رؤية جديدة للترابط النصّي من خلال استشراف الأبعاد الدلالية والتداولية في كتابه النص والسياق Text and context. وفي عام 1980م نُشر كتاب النص والخطاب والإجراء Text, Discourse and process لـروبرت دي بوجراند Robert De Beaugrande، وهو الكتاب الذي عرض فيه المعايير السبعة التي تحقّق للنص نصّيته، وهذه المعايير هي: (الاتِّساق، الانسجام، الموقفية، القصديّة، المقبولية، الإعلامية، والتناص)، وهي المعايير ذاتها التي أعاد عرضها في السنة الموالية في كتاب مدخل إلى علم لغة النص Introduction to Text linguistics الذي اشترك في تأليفه مع اللساني النمساوي ولفجانج دريسلر Wolfgang Dressler، وفي عام 1983م صدر كتاب تحليل الخطاب Discourse analysis لجيليان براون Gillian Brown وجورج يول George Yule وما يميّز عمل هذين الباحثين إفادتهما الجمّة من جهود علماء اللغة السابقين، إذ يلاحظ القارئ للكتاب كثرة الاقتباسات التي تشير إلى اطلاع المؤلّفين على ما كتب من أبحاث في ميدان لسانيات النص. تلك هي أشهر المؤلّفات الأولى التي أسست لوجود نظرية لسانية جديدة جعلت من النص بؤرة اهتمامها، ونظرت إليه على أنّه شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية تسهم جميعها في إنتاجه.

التعريف بلسانيات النص:

تكاد تتفق التعريفات على أن لسانيات النص هي فرع من فروع علم اللغة، وظيفتها الأساسية الدراسة اللغوية لبنية النصوص. وقد ترسخ هذا المفهوم لهذا العلم الحديث في السبعينات من القرن الماضي، ويسمى بالفرنسية كما يقول الدكتور صلاح فضل Science du texte وبالإنجليزية Discours analysis، ورأى أن الأمر لا يخرج عن هاتين التسميتين في بقية اللغات الإنسانية،

ما يجعل مقابلته في العربية بمصطلح (علم النص) أمراً مقبولاً⁽¹⁾. غير أننا نجد في الفرنسية والإنجليزية مصطلحات أخرى أكثر تداولاً من التي ذكرها صلاح فضل، ففي الفرنسية يوظفون مصطلحات من قبيل:

Linguistique du texte, Linguistique textuelle, Grammaire du texte, Textologie.

أما في الإنجليزية فيوظفون: Text linguistics, Text grammars, Textology، وقد اتخذت هذه المصطلحات الأجنبية عند الباحثين العرب عدة تسميات منها: لسانيات النص، علم لغة النص، علم اللغة النصي، نظرية النص، نحو النص. ويلاحظ أن مصطلح: (علم لغة النص) قد راج كثيراً عند المشاركة الذين يقابلون المصطلح الأجنبي Linguistique بعلم اللغة بدل مصطلح اللسانيات الذي شاع استعماله بين اللسانيين المغاربة. ولكن مهما اختلفت التسميات وتعددت المصطلحات لهذا العلم؛ فإن ذلك لا يقف عائقاً في طريق هذا الوافد الجديد الذي جاء ليخرج الدراسة اللسانية من إطار نحو الجملة الضيق إلى ميدان نحو النص الرحيب.

ومن التعريفات التي قُدمت لهذا العلم نذكر: جاء في معجم اللسانيات التطبيقية لمؤلفه جاك ريشاردز Jack Richards وآخرين أن لسانيات النص هي: "فرع من فروع اللسانيات يدرس النصوص المنطوقة والمكتوبة... وهذه الدراسة تبرز الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص، وكيف ترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد"⁽²⁾. ويعرفه دافيد كريستال David Crystale في موسوعته اللغوية بأنه: "الدراسة اللسانية لبنية النصوص"⁽³⁾. ومن الباحثين العرب الذين حاولوا تقديم تعريف شامل لهذا العلم صبحي إبراهيم الفقي، حيث يقول: "علم اللغة النصي هو ذلك الفرع من فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة النص، باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة

¹ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992م، ص 294.

² - Jack Richards , John Platt and Heidi Weper, Longman dictionary of applied linguistics, Longman, London, 1985, p 292.

³ - David Crystale, The Cambridge encyclopedia of language, Cambridge university press, New – York, 1987, p 116.

أهمّها: الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة أو المرجعية وأنواعها، والسياق النصّي ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل)، وهذه الدراسة تتضمن النص المنطوق والمكتوب⁽¹⁾. ومن الواضح أنّ هذا المفهوم يأخذ بالاعتبار المعايير النصّية التي قدّمها روبرت دي بوجراند R. De Beaugrande وولفجانج ودريسلر W. Dressler كما يظهر أنّ الباحث لم يميّز بين النصّ المكتوب والنص المنطوق، فجعل دراستهما منوطة بعلم اللغة النصّي وحدّه دون سواه، وهو بذلك يخالف اللسانيين الذين ميّزوا بين النصّين (المكتوب والمنطوق)، حيث جعلوا حقلَ دراسة النص المكتوب لسانيات النص، وألحقوا دراسة النص المنطوق بلسانيات الخطاب⁽²⁾.

موضوع لسانيات النص:

تقوم لسانيات النص على جعل النصوص محورًا رئيسًا للتحليل والدرس، إذ تنتظر إليها بوصفها وحدات لغوية ودلالية متكاملة، لا مجرد متتالية من الجمل. فموضوع هذا الحقل يتمثل في دراسة البنية النصّية وما يربط عناصرها من علاقات تسهم في توليد المعنى العام للنص وتحقيق انسجامه الداخلي. كما تهتم لسانيات النص بكيفية تشكّل المعنى في ضوء السياق والمقام ومقاصد المتكلمين، وبالوسائل التي تتيح للنص أن يؤدي وظيفته التواصلية والمعرفية. ومن ثمّ، فهي تتناول النص في تفاعله مع شروط إنتاجه وتلقيه، محلّلة الروابط اللغوية والمنطقية والدلالية التي تجعله بناءً موحّدًا. وبهذا المعنى فإن موضوع لسانيات النص هو الكشف عن القوانين التي تنظّم تماسك النصوص وتوجّه إنتاجها وتأويلها في إطار الفعل اللغوي والتواصل.

¹ - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على السور المكيّة - دار قباء، القاهرة، مصر، ط 1، 1431هـ - 2000م، ج 1، ص 36.

² - للتمييز بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب يُنظر على سبيل المثال:

- سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2005م، ص 116 وما بعدها.

- عبد القادر شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006م، ص 15.

- لبندة قياس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، مقامات الهمداني أنموذجًا، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 1، 2009م، ص 34 وما بعدها.

المقاربات النظرية والمنهجية في تشكّل لسانيات النص:

لقد تنوّعت اتجاهات البحث في هذا الحقل العلمي تنوّعًا لافتًا، تبعًا للأسس النظرية والمنهجية التي ارتكز عليها الدارسون؛ فهناك من اعتمد المنظور البنيوي الوصفي في مقارنة الظواهر اللغوية، وهناك من استند إلى معطيات علم اللغة الوظيفي بما يتيح من ربط بين البنية والوظيفة، في حين اختار آخرون الانطلاق من مكتسبات النظرية التوليدية التحويلية وما تفتحته من آفاق في تفسير الآليات الكامنة خلف الاستعمال اللغوي. وقد أفرزت هذه التعددية في المناهج مشهدًا بحثيًا متشعب المسالك، ما جعل مهمة ضبط ما أنجز من نتائج أو صياغة حصيلة موحدة أمرًا بالغ الصعوبة والتعقيد. وإلى جانب هذه الاتجاهات الكبرى، برزت محاولات للتوفيق بينها أو الإفادة منها في مقاربات تركيبية، وهو ما زاد من ثراء النقاش العلمي واتساع مجاله.

المحاضرة الثانية

مفهوم لسانيات النص: 2 من الجملة إلى النص

تمهيد:

يُعدّ البحث في بنية اللغة ومكوناتها من أقدم المباحث التي شغلت الفكر الإنساني، إذ سعى الدارسون منذ العصور الأولى إلى الكشف عن القوانين التي تنتظم الكلام وتضبط العلاقة بين عناصره. وقد تباينت تصورات اللغويين باختلاف العصور والثقافات، فكانت محاولاتهم الأولى منصّبة على دراسة الكلمة والجملة من حيث الشكل والتركيب، في مسعى لتقعيد الظاهرة اللغوية وضبطها. ومن هنا تبلور ما يُعرف بنحو الجملة، الذي سيغدو لاحقاً منطلقاً أساساً لكل تطور لاحق في النظر اللساني.

الجملة بؤرة اهتمام القدماء:

لقد شغلت الجملة حيّزاً مركزياً في الدرس اللغوي القديم، إذ كانت بؤرة اهتمام القدماء، ومجال انشغالهم الأبرز في محاولاتهم لفهم النظام اللغوي وضبط قوانينه. ففي التراث الهندي وضع بانيني في كتابه الأشت أدهياي نموذجاً وصفيّاً دقيقاً للجملة يقوم على العلاقات بين عناصرها، مستنداً إلى منهج رياضي صارم في تحليل البنية اللغوية. أمّا اليونانيون فقد انطلقوا في تصوّرهم للجملة من منطقٍ فلسفي ومنطقي، إذ جعلوا منها أداةً للتفكير قبل أن تكون بناءً لغوياً صرفاً. بمعنى أنهم نظروا إليها باعتبارها الإطار الذي يتجسّد فيه الفكر الإنساني في صورة حكم عقلي، يُسند فيه شيء إلى شيء، فيثبت أو يُنفى عنه وصفٌ ما. ومن هذا المنطلق ربط اليونانيون بين النحو والمنطق، وعدّوا الجملة تجسيداً للنظام العقلي الذي يحكم التفكير البشري.

وفي التراث العربي تبلور الاهتمام بالجملة منذ البواكير الأولى لتأسيس علم النحو، مع أن مصطلح الجملة لا أثر له في كتاب سيبويه، غير أنّ انعدام المصطلح لا يعني بالضرورة عدم

وجود المفهوم⁽¹⁾. ففي باب المسند والمسند إليه نجد حديثاً عن مكُونات الجملة، قال سيبويه (ت 180هـ): "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجِدُ المتكلم منه بُدّاً..."⁽²⁾. فهذا الحديث عن المكُونات الأساسية للجملة هو الذي أفاد منه النَّحاة فيما بعد في تحديد مفهوميها، ويستعمل سيبويه عادة مصطلح الكلام للتعبير عن التركيب الإسنادي المفيد. والجملة كمصطلح نحوي تمثل ظهوره التاريخي في كتاب معاني القرآن⁽³⁾ للفراء (ت 207 هـ)، ثم استعمله المبرِّد (ت 285 هـ) في المقتضب في معرض حديثه عن الفاعل؛ إذ يقول: "إنما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملة يحسُن عليها السُّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"⁽⁴⁾. وعلى كلِّ فإن النحويين يستعملون عادة مصطلحي الجملة والكلام، وقد ذهب فريق منهم إلى أن هذين المصطلحين يدلان على معنى واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام⁽⁵⁾. وذهب فريق آخر إلى التمييز بينهما، إذ اشترطوا في الكلام الإفادة، في حين لا يُشترط في الجملة ذلك، وإنما يكفي أن تقوم على علاقة إسنادية، سواء أفادت أم لم تُقد. وبذلك تكون الجملة أعم من الكلام، لأن كلَّ كلامٍ هو جملةٌ مفيدة، وليست كل جملةٍ كلاماً تاماً⁽⁶⁾.

1 - يُنظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مقال ضمن مجلة المبرز، الجزائر، 1993م، العدد2، ص 8.

2 - سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ - 1988م، ج 1، ص 23.

3 - يُنظر: الفراء، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ - 1983م، ج 2، ص 195، 333، 387.

4 - المبرِّد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط 3، 1415هـ - 1994م، ج 1، ص 146.

5 - يُنظر: ابن جني، الخصائص، تح عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ - 2002م، ج1، ص 87، واللُّمع في العربية، تح حسين محمود شرف، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1979م، ص 110، وعبد القاهر الجرجاني، الجمل، تح علي حيدر، دمشق، 1972م، ص 40، وابن يعيش، شرح المفصل، تح مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ط. ت)، ج 1 ص 18.

6 - يُنظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، تح نصر الدين تونسي، شركة القدس، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص 69، ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد مُحبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة 2005م، ج 2 ص 431.

والنّحاة العرب اعتمدوا في تحديد مفهوم الجملة أو الكلام على أكثر من معيار، فبعضهم اعتمد معيار الشكل أو البناء التركيبي، والمتمثل في العلاقة الإسنادية، واعتمد بعضهم الآخر معيار الدلالة، أي أن يكون الكلام دالاً على معنى، بينما راعى آخرون المعيار التداولي الذي يُعبّر عنه عادة بعبارة (حسن السكوت وما تجب به الفائدة للمخاطب).

مفهوم الجملة في الدرس اللساني الحديث:

حظيت الجملة باهتمام واسع في الدرس اللساني الحديث على اختلاف مدارس واتجاهاته، وتعددت في هذا السياق التعريفات التي تناولت مفهومها، فهي "عبارة عن فكرة تامة"⁽¹⁾ كما يقول إيفنش Ifnech، أو هي: "تتابع من عناصر القول ينتهي بسكته"⁽²⁾ كما عبّر عن ذلك جاردنر Gardner، ويعرفها جون ليونز J. Lyons بأنها الوحدة الكبرى للوصف اللغوي⁽³⁾. وهي عند بلومفيلد Bloomfield بنية لغوية مستقلة لا تدخل عن طريق أي تركيب نحوي في بنية لغوية أكبر منها⁽⁴⁾. ويلاحظ على هذه التعريفات أنها متباينة في الحكم على جمالية الجملة، فبعضها يركز على الجانب الشكلي، والبعض الآخر يركز على الجانب الدلالي، كما يلاحظ تركيز معظم هذه التعريفات على مفهوم استقلالية الجملة، وهو المفهوم الذي تبناه علم اللغة الحديث في دراسته للغة، إذ نظر إلى الجملة بوصفها أكبر وحدة يمكن إخضاعها للوصف والتحليل اللغوي.

أثر أفكار دو سوسير وأبعادها:

شكّل فرديناند دو سوسير F. De Saussure منعطفاً حاسماً في تاريخ الدرس اللغوي، إذ أسّس برؤيته البنائية منظوراً جديداً لفهم اللغة بوصفها نسقاً من العلاقات الداخلية المتشابكة، لا

¹ - روبرت دو بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر تمام حسان، 1428هـ - 2007م ص 88 .

² - المرجع نفسه، ص 88 .

³ - See : Lyons, John. Introduction to Theoretical Linguistics. Cambridge University Press, 1968, pp-172 173.

⁴ - فولفجانج هاينه من و ديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1419هـ - 1999م، ص 4.

مجرد مجموعة من المفردات أو التراكيب المنعزلة. ومن هذا المنطلق أعاد تحديد المفاهيم المركزية في التحليل اللغوي، وفي مقدّمتها مفهوم الجملة، التي عرّفها بأنها تتابع من العلامات اللغوية، يسهم كلّ منها في بناء المعنى الكلي. فالعنصر اللغوي داخل الجملة لا تُفهم قيمته إلا من خلال علاقته بما يسبقه وما يليه في السياق، وهو ما أطلق عليه دي سوسير العلاقات التركيبية أو الأفقية syntagmatiques، في مقابل العلاقات الاستبدالية أو العمودية paradigmatices التي تحدد موقع العنصر ضمن نسق من الإمكانيات البديلة⁽¹⁾. ورغم أنّ دي سوسير حصر تحليله في مستوى الجملة، فإن الإضافة الجوهرية في فكره تمثّلت في نظريته إلى اللغة على أنها شبكة من النظم المتكاملة تقوم على مبدأ التقابل والاختلاف، بحيث تتحدد قيمة كل عنصر من خلال موقعه في هذا النسق، وبذلك مهّد تصوره البنوي الطريق أمام الدراسات اللسانية اللاحقة التي ستتجاوز الجملة إلى تحليل النص بوصفه نظاماً متشابك العلاقات.

البحث عن نحو للنص في مقابل نحو للجملة:

ظلت الدراسات اللسانية إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين تقف في بحوثها عند حدود الجملة المفردة بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى، وعلى أساس من ذلك قامت النظريات اللسانية والاتجاهات النحوية، وظلّ الأمر على تلك الحال حتّى أطلّ علينا اللساني الأمريكي زليغ هاريس Z. Harris ببحثه الشهير الموسوم: تحليل الخطاب Discourse analysis الذي نُشر عام 1952م، وهو البحث الذي قدّم فيه منهجاً لتحليل الخطاب المترابط؛ القائم على ركيزتين أساسيتين؛ وهما: تجاوز قصر الدراسة على العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة، وربط اللغة بسياق الموقف الاجتماعي، وفي هذا الصدد يقول: "يمكن أن نتناول تحليل الخطاب ابتداءً من مسألتين اثنتين مرتبطتين ببعضهما، أولاهما تتعلّق بتوسيع مجال اللسانيات الوصفية Linguistique descriptive إلى ما هو خارج حدود الجملة الواحدة، والثانية تتعلّق بالعلاقات بين الثقافة واللغة، أي بين السلوك

¹ - يُنظر: فردناد دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1987، ص 156 وما بعدها

غير اللغوي والسلوك اللغوي (le comportement non-verbal et le comportement verbal). وتُطرح المسألة الأولى لأنّ اللسانيات الوصفية تقف في العموم عند حدود الجملة، وهذا ليس نتيجة لقرار مسبق، لأنّ التقنيات اللسانية بُلّورت بشكل يسمح بدراسة أيّ قول مهما كان طوله... أمّا المسألة الأخرى المرتبطة بالعلاقات بين السلوك أو (السياق الاجتماعي) واللغة فقد اعتُبرت دائما مسألة خارج اللسانيات extralinguistique، لأنّ اللسانيات الوصفية لا تهتم بمعاني المورفيمات؛ على الرّغم من أنّه يمكننا محاولة التغلّب على هذه الصعوبة من خلال التحدّث ليس عن المعنى، ولكن عن السياق الاجتماعي (situation sociale) الذي يتم فيه إنتاج القول، غير أنّ اللسانيات الوصفية غير مسلّحة لتأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي⁽¹⁾.

وسرعان ما أدرك علماء اللغة أهمية الأفكار التي أثارها هاريس، فعُدّ مقالُه نقطة تحوّل في تاريخ الدراسات اللغوية، وإيذانا بميلاد عصر جديد في حقل البحث اللساني من منطلق دعوته إلى ضرورة الخروج من التحليل على مستوى الجملة؛ وتجاوزها إلى التحليل على مستوى أكبر وأوسع رؤية ليشمل الخطاب أو النصّ أو القول المتتابع. ومسألة التتابع تعتبر من أهم المسائل عند هاريس لأنها تؤسّس لما يعرف في تاريخ اللسانيات الأمريكية بالتحليل التوزيعي، والتوزيع عنده نوعان: توزيع للوحدات اللغوية داخل الجملة، وتوزيع للجمل داخل النص. وبهذا العمل يكون زليغ هاريس من اللسانيين الأوائل الذين حاولوا توسيع حدود الوصف اللساني إلى ما هو خارج الجملة من خلال توزيع العناصر اللغوية في النصوص بهدف اكتشاف بنية الخطاب، مستخدما في ذلك إجراءات اللسانيات البنوية، ما دفع ببعض الباحثين إلى التأكيد أنّ علم اللغة النصّي وُلد من رحم اللسانيات الوصفية القائمة على نحو الجملة. ومنذ ذلك الحين أصبح النصّ أو الخطاب موضوعا للتحليل اللساني، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى القول بضرورة اعتبار الجملة هي أكبر وحدة لغوية قابلة للدراسة.

¹ -Zellig. Harris, Analyse du discours, Tr Françoise Dubois-Charlier, In: Langages, 4e année, n°13, 1969, pp 9 -10.

- ولعلّ من المحاولات الأولى التي تتدرج في هذا السياق ما نجده عند الباحث اللساني إيوالد لانغ Ewald Long ، فقد حاول أن يضع أسس نحو للنص Grammaire de texte في مقابل نحو للجملة Grammaire de phrase انطلاقاً من الخصائص المميزة لكل منهما وهي كما يلي⁽¹⁾:
- دلالة النص هي أكبر من مجموع دلالات الجمل المكونة له.
 - النص هو الإطار الذي يزول داخله التباس الجمل.
 - النص يحتوي على افتراضات سياقية أخرى غير افتراضات الجمل المكونة له .
 - للنص إمكانية أخرى لإعادة التشكيل (الصياغة) غير الإمكانيات التي للجملة (إمكانات الحصول على ملخصات عديدة للنص الواحد).

مبّرات الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص:

أثمرت الجهود اللسانية القديمة والحديثة وعياً متنامياً بطبيعة اللغة ووظائفها، غير أنّ الاقتصار على تحليل الجملة أثبت محدوديته في تفسير آليات التواصل وبناء المعنى. فقد بدا واضحاً أن انسجام الخطاب لا يتحقق داخل الجملة وحدها، بل في العلاقات التي تصل بينها في السياق النصّي. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تجاوز لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، لاستيعاب الظواهر التي لا تُفسّر إلا في إطار كليّ يضمّ البنية والمعنى والسياق معاً. ونشير في هذا المقام إلى أهم مبّرين دفعا علماء لسانيات النص إلى تجاوز نحو الجملة إلى نحو النص في التحليل اللساني، وهما:

- 1 - يزعم أصحاب هذا الوافد الجديد أنّ نحو الجملة يقتصر في بحوثه على دراسة الجانب الشكلي للأبنية اللغوية، ولم يُعنَ بالجانب الدلالي عناية لازمة، ولربما الذي أثار حفيظة العلماء أكثر اتجاه نحو الجملة هو مغالاة اللسانيات الوصفية الأمريكية في تركيزها على الأبنية اللغوية مع إهمال كليّ لدراسة الدلالة، وفي هذا الصدد يقول الباحث سعد مصلوح: "إنّ الفهم الحق للظاهرة

¹- See : Ewald Long: Quand une grammaire de texte est- elle plus adéquate qu'une grammaire de phrase .Langages, 7^e année, n°. 26, 1972, p 78.

اللسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية، وليس اجتزاء الجمل والبحث عن نماذجها، وتهميش دراسة المعنى؛ كما ظهر في اللسانيات البلومفيلية أول أمرها، ومن ثمّ كان التمرّد على نحو الجملة والاتجاه إلى نحو النصّ أمراً متوقّعا، واتجاهاً أكثر اتّساقاً مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث⁽¹⁾. وتأتي أهمية الجانب الدلالي في الدرس النصّي من كون الجملة عندما تتموقع داخل النصّ تصير ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تتحدّد الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل الخطاب إلّا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة للتتابع الجملي.

2 - يرى علماء النصّ أنّ علم اللغة الجملي يقتصر على دراسة الجملة مستقلة عن السياق الاجتماعي الذي وردت فيه، ولا يخفى على أحد ما للسياق من أهمية بالغة في الكشف عن المعنى ووضوح الدلالة، فكان ذلك مدعاةً لتجاوز نحو الجملة الشكلي إلى نحو النصّ الذي ينبغي أن يأخذ في الحسبان الجوانب غير اللغوية المحيطة بإنتاج الخطاب.

ولكن هذه النداءات التي تدعو إلى الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النصّ لا تعني بأيّ وجه من الوجوه رفض مقولات نحو الجملة أو التخلّي عنها أو التقليل من شأنها، فكلّ ما في الأمر بالنسبة لعلماء النصّ أنّ الحاجة أضحت ماسّة إلى وضع مقولات جديدة تضم عناصر لغوية وغير لغوية لم تجد مكاناً لها في نحو الجملة.

¹ - سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النصّ، ضمن الكتاب التذكاري (دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون معلّماً ومؤلفاً ومحقّقاً)، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت، الكويت 1990م، ص 413.

المحاضرة الثالثة

مفاهيم أساسية في لسانيات النص

تمهيد:

تُعَدّ لسانيات النص من الفروع الحديثة في الدرس اللغوي التي نقلت مركز الاهتمام من الجملة إلى النص بوصفه أكبر وحدة لغوية قابلة للتحليل والوصف اللغويين. إذ صار النص في ضوء هذا التصور هو الميدان الذي تُستكشف فيه آليات إنتاج الخطاب وفهمه، منطلقاً من العلاقة التفاعلية بين المرسل والمرسل إليه، وما يحيط بهما من سياقات مقامية وثقافية وتداولية تؤثر في بنية القول ودلالته. وقد أتاح هذا التحول النظر إلى اللغة في وضعها الحي، أي في بعدها التداولي الذي يتجاوز القواعد الشكلية إلى دراسة المقاصد والوظائف التواصلية. ومن هنا نشأ وعي جديد يعتبر النص كياناً دينامياً متشابك العناصر، تتكامل فيه البنية اللغوية مع البنية التداولية والمعرفية.

في المصطلح:

تثير لسانيات النص منذ نشأتها إشكالاتاً مصطلحياً معقّداً، تعدّدت بسببه التسميات وتباينت المرجعيات التي انطلقت منها المقاربات المختلفة، حتى غدا تحديد المصطلح ذاته مدخلاً ضرورياً لفهم طبيعة هذا الحقل واتجاهاته. فقد تعدّدت تسمياته بين لسانيات النص، ونحو النص، وعلم اللغة النصي، وتحليل الخطاب، وعلم النص، وغيرها من المصطلحات التي تعبّر عن زوايا نظر مختلفة أكثر مما تعبّر عن اختلاف في الموضوع ذاته. فكل تسمية تنتمي إلى خلفية نظرية بعينها، فالاتجاه الفرنسي يتحدث عن علم النص (Science du texte)، بينما يشيع في اللسانيات الأنجلوساكسونية مصطلح تحليل الخطاب (Discourse Analysis)، وهو تباين يعكس تعدّد المرجعيات التي قاربت الظاهرة النصية بين بنيوية تُعنى بالبنية، وتداولية تُعنى بالوظيفة، وسيميائية تبحث في أنساق العلامات والمعاني⁽¹⁾.

¹ - يُنظر: تون فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تر سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، ط 1، 2001م،

ومع ذلك، يذهب بعض الباحثين إلى التمييز بين هذه المصطلحات انطلاقاً من طبيعة المادة اللغوية التي يعالجها كلّ منها. فتحليل الخطاب - في نظرهم - يركّز أساساً على اللغة المنطوقة، وما يتّصل بها من مواقف تواصلية آنية كالحوار والمحادثة والخطاب الشفهي، حيث تتجلى العفوية والتفاعل المباشر بين المتكلمين. أمّا علم اللغة النصي أو لسانيات النص، فيرتبط أكثر باللغة المكتوبة التي تُبنى وفق نسق تركيبى ودلالي محكوم بوظيفة تواصلية محددة، وبسياق إنتاج أكثر ثباتاً واستقراراً من الخطاب الشفوي.

أمّا علم النص فيتّجه إلى أفق أوسع من غيره، إذ يتناول الظاهرة النصيّة في عموميتها وشمولها، بما يشمل جميع أنماط النصوص وأجناسها، في سياقاتها المتعددة والمتشابكة. وهو لا يقتصر على دراسة البنية اللغوية للنص، وإنما يمتدّ إلى مناهج النظر إليه نظرياً ووصفاً وتطبيقاً، بوصفه ظاهرة تتقاطع مع مجالات معرفية متعدّدة، لذلك يُنظر إلى علم النص باعتباره حقلاً تفاعلياً يتداخل مع اللسانيات، وعلم الأدب، والأسلوبية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم الاتصال والإعلام، وغيرها من العلوم التي تُسهم في الكشف عن آليات إنتاج النص وفهمه وتأويله في ضوء وظائفه التواصلية والثقافية⁽¹⁾. وهكذا يتبيّن أن تباين المصطلحات لا يعكس اختلافاً في الغاية، بقدر ما يعبر عن تنوع في طبيعة النصوص التي تشكّل موضوع التحليل والدراسة. ومع ذلك، ما زال كثير من الباحثين لا يفرّقون بين هذه المصطلحات، ويعدّونها تسميات متعددة لعلم واحد يتخذ من النص أو الخطاب مجالاً لبحثه.

مفاهيم أساسية في لسانيات النص:

إنّ الإحاطة بطبيعة لسانيات النص تستدعي النظر إليها ضمن نسقها النظري العام، بوصفها مجالاً متشابك المكوّنات تتقاطع فيه مستويات التحليل اللغوي المختلفة. ومن أجل مقاربة هذا الحقل في أبعاده الكبرى، يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد أساسية تتكامل في ما بينها: البعد البنيوي

¹ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 14، 15، والأزهر الزناد، نسيج النص، بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصّاً، ص 18

الذي يُعنى بتنظيم النص وترابط عناصره التركيبية، والبعد الدلالي الذي يهتم بتماسك المعنى وانسجامه، والبعد التداولي الذي يدرس النص في علاقته بمقام الخطاب ومقاصد المتكلمين. وتمثل هذه الأبعاد الثلاثة بمجموعها الإطار المرجعي الذي تتأسس عليه لسانيات النص، إذ لا يكتمل أيّ تحليل نصي دون مراعاة تداخل البنية والمعنى والسياق في بناء الخطاب وتلقيه.

البعد البنيوي:

يُعَدّ البعد البنيوي الركيزة الأولى في لسانيات النص، إذ ينصرف إلى دراسة العلاقات الشكلية والتركيبية التي تنتظم مكونات النص في وحدة كلية مترابطة. حيث لا ينصبّ الاهتمام على الجمل في ذاتها، وإنما على ما بينها من روابط نحوية ومعجمية تضمن اتساق النسيج اللغوي، مثل أدوات الربط والإحالة والتكرار والإبدال والحذف. حيث يُنظر إلى النصّ باعتباره بناءً متكامل أجزأؤه وفق نظام داخلي، ويتحقق اتساقه من خلال انتظام عناصره ضمن قواعد الاتساق. وقد أسهمت الدراسات النصية الحديثة، ولا سيّما أعمال هاليداي ورقية حسن في إبراز هذه العلاقات بوصفها الأساس البنيوي الذي يمنح النص وحدته وشكله النهائي.

البعد الدلالي:

يُعنى البعد الدلالي في لسانيات النص بدراسة العلاقات المعنوية التي تربط بين وحدات النص وتُكسبه طابع الانسجام Coherence أي ذلك التماسك العميق الذي يجعل القارئ يدرك النص ككلٍ مترابط لا كمجموعة من الجمل المفصولة. والانسجام الدلالي لا يقتصر على المعنى المعجمي أو النحوي، بل يتجاوزهما إلى المعنى الناتج عن العلاقات السياقية والمنطقية بين الجمل والفقرات، كعلاقات السبب والنتيجة، والشرط والجواب، والتعارض، والتفسير، والتعليل. ومن خلال هذا البعد يُنظر إلى النص باعتباره شبكة من العلاقات المفهومية. التي تبني تدريجيًا أثناء القراءة، في ضوء معرفة المتلقي بالعالم وبالترابط بين الأحداث والأفكار⁽¹⁾. ويمثل الانسجام الدلالي بذلك

¹ - يُنظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.

شرطاً أساسياً لنجاح النص في أداء وظيفته التواصلية، إذ لا يتحقق الفهم إلا إذا وُجد نظام دلالي داخلي يربط أجزاء الخطاب ويضمن وحدته المعنوية.

البعد التداولي:

يشكل البعد التداولي في لسانيات النص أحد الأفق المعرفية الأكثر ثراءً ودلالة، لما ينطوي عليه من اهتمام بالعلاقة بين اللغة ومقام استعمالها، وما يترتب عن ذلك من فهم أعمق لوظائف الخطاب ومقاصده التواصلية، فهو يتجاوز البنية اللغوية إلى سياقات إنتاج الخطاب وتلقيه، أي إلى الظروف التي يُنتج فيها المعنى ويُؤوّل. فالاهتمام هنا ينصرف إلى علاقة النص بمقاصد المتكلم، واستجابات المتلقي، والعوامل المقامية والاجتماعية التي تحدّد دلالة القول ومغزاه. ويغدو النص، من هذا المنظور، فعلاً تواصلياً يُقاس بقدرته على تحقيق غاياته الإقناعية والتفاعلية، لا بمجرد انتظامه اللغوي. ويُسهّم هذا البعد في الكشف عن القيم التداولية التي يحملها الخطاب من مثل: التضمنين، والافتراض، والكمّ المعلوماتي، ومبدأ التعاون الذي صاغه غرايس. وقد بيّن فان دايك أنّ تحليل النص لا يكتمل دون استحضار البعد التداولي الذي يسمح بتفسير المعاني الضمنية والروابط الخطابية التي تتجاوز حدود الجملة⁽¹⁾. وبذلك يتحوّل التحليل التداولي إلى قراءة للفعل اللغوي في سياقه الاستعمالي، تستحضر قصد المتكلم وتقدير السامع، وتضع المعنى في قلب العملية التواصلية.

أهداف لسانيات النص ووظائفها التطبيقية:

تروم لسانيات النص جملةً من الأهداف النظرية والتطبيقية التي جعلتها من أكثر فروع اللسانيات حضوراً في الدراسات الحديثة، إذ لم تكتف بتوسيع مجال التحليل اللغوي، بل أسهمت في بناء رؤية متكاملة للغة بوصفها نشاطاً دلالياً تواصلياً. ويمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف والوظائف فيما يأتي:

¹ - فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013م، ص 393.

- 1- بناء نظرية شاملة للنص بوصفه وحدة لغوية ودلالية: تهدف لسانيات النص إلى تجاوز حدود الجملة نحو دراسة العلاقات التي تنتظم النص في كليته، وإلى وضع نظرية تفسّر كيف تتفاعل العناصر اللغوية مع المقاصد التواصلية والسياقات المختلفة لإنتاج المعنى الكلي.
- 2- تفسير عمليات الفهم والتأويل: تعمل لسانيات النص على الكشف عن الآليات الذهنية والمعرفية التي تسهّل على المتلقي إدراك البنية الدلالية للنص وتأويله. فهي تربط بين الجانب اللغوي والنفسي الإدراكي، لتفسّر كيف يُبنى المعنى في الوعي اللغوي الجمعي والفردى على السواء.
- 3- إرساء أسس علمية لتحليل الخطاب: تمهّد لسانيات النص الطريق أمام تحليل الخطاب بمختلف أنواعه (الأدبي، الإعلامي، السياسي، التربوي...)، إذ تتيح أدوات دقيقة لتحليل التماسك النصي والعلاقات الدلالية ومقاصد المتكلمين، وهو ما يمكّن من دراسة الخطاب في مستواه البنائي والوظيفي معاً.
- 4- خدمة تعليم اللغات وتحسين الكفايات التواصلية: من أبرز الوظائف التطبيقية لهذا الحقل أنه يمدّ تعليم اللغات بنماذج تحليلية تساعد المتعلمين على فهم كيفية اشتغال النصوص الطبيعية، وتنمية قدرتهم على إنتاج نصوص متماسكة ومنسجمة. وقد أظهرت بحوث علمية أن تدريس اللغة على أساس نصي يُنمي الكفاية التداولية أكثر من التركيز على الجملة المفصولة عن السياق.
- 5- تطوير دراسات الترجمة والتأليف: بما أن الترجمة والتأليف يقومان على التعامل مع النص كوحدة دلالية متكاملة، فإن لسانيات النص تساهم في تحسين الأداء الترجمي عبر فهم آليات الربط والتماسك والإحالة، وضبط المقاصد التداولية للنصوص المصدرية والهدفية.
- 6- الربط بين اللغة والمجتمع والثقافة: تهدف لسانيات النص إلى الكشف عن البعد الاجتماعي والثقافي في إنتاج النصوص، وكيف تعبّر اللغة عن تصوّرات الجماعة وقيمتها. فالنص يُفهم دائماً في ضوء شروط إنتاجه وتلقيه، لا بمعزل عنها.

7- تيسير تحليل الخطاب الآلي والمعالجة الحاسوبية للنصوص: في التطبيقات الحديثة تمدّ لسانيات النص اللسانيات الحاسوبية بآليات لتصنيف النصوص وفهمها آلياً، من خلال دراسة البنية النصية والعلاقات الدلالية والسياقية التي تنظمها.

المحاضرة الرابعة

بذور النصية في التراث

تمهيد:

تمثل لسانيات النص أحد أهم التحوّلات المعرفية في الدراسات اللسانية الحديثة، إذ انتقل الاهتمام من الجملة بوصفها وحدة تحليل أساسية إلى النص باعتباره كياناً لغوياً ودلالياً متكاملًا. هذا التحوّل لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة وعيٍ متنامٍ بأهمية السياق والعلاقات النصّية التي تمنح الخطاب تماسكه وترابطه. غير أنّ البحث في أصول هذا الوعي يكشف أنّ جذوره ليست وليدة اليوم؛ فالفكر العربي القديم قد انطوى على إرهاصات مبكّرة لهذا المنظور النصي من خلال ما قدّمه اللغويون والبلاغيون والنقاد والمفسّرون من تصوّرات حول عديد القضايا التي تعد اليوم من صميم مباحث لسانيات النص. ومن هذا المنطلق يصبح الحديث عن بذور النصية في التراث خطوة ضرورية لفهم الامتدادات التاريخية للنظرية النصية الحديثة، على أننا سنركّز في هذا المقام على بذور النصية في التراث البلاغي والنقدي.

بذور النصية في التراث البلاغي:

إنّ المتنبّع لمسار لسانيات النص من النشأة إلى التشكّل إلى الاستواء سيلاحظ - من دون ريب - تداخلها وتعالقها مع اختصاصات وعلوم عديدة، وتأتي البلاغة على رأس تلك العلوم، إذ يُنظر إليها في الدراسات النصّية الحديثة على أنّها هي السابقة التاريخية لعلم النص؛ باعتبار أنّ البدايات الأولى للدراسات النصّية ترجع إلى العلوم البلاغية التي سادت العصور القديمة، حيث كان توجّؤها العام يتمحور حول فن التحدّث وطرق الإقناع والتأثير، وكذا تصنيف النصوص وتحديد وظائفها المتعدّدة⁽¹⁾. ومن الضروري أن نشير هنا إلى أنّ البلاغة العربية لم تكن استثناء من هذا السبق التاريخي، فقد اتّخذت من النص - منذ القدم - موضوعاً للدراسة، وهي تضم في

¹ - يُنظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 326.

مظانها مباحث عديدة ذات علاقة وطيدة بمسائل وقضايا هي من صلب اهتمامات علماء لغة النص، مثل المباحث الخاصة بالإيجاز، والفصل والوصل، والبيان، ونظم الكلام، وغيرها.

وتمثّل قضية النظم أوضح تجلٍ لبواكير الفكر النصّي في التراث البلاغي العربي، لما تنطوي عليه من وعيٍ بالعلاقات التركيبية والدلالية والتداولية التي تشكّل نسيج النص، وتضمن تماسكه وانسجامه. ونظراً لما تتيحه هذه القضية من إمكانيات تحليلية كاشفة لجوهر العملية النصية في البلاغة العربية، فإنّ الحديث في هذا المقام سيقصر عليها دون غيرها.

بين نظرية النظم ونظرية النص:

تمثّل نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني محطة أساسية في تاريخ الفكر اللغوي العربي، حيث بلورت رؤية مغايرة لفاعلية التراكيب في إنتاج الدلالة، وقدمت تصوراً منهجياً متكاملًا يربط بين بنية اللغة ودلالاتها، متجاوزاً النظرة التقليدية للنحو باعتباره مجرد قواعد شكلية، إلى فهم اللغة كنظام متكامل تُبنى فيه المعاني والتراكيب من خلال تفاعل مركّب بين المستويات المختلفة؛ نحوية ودلالية ومقامية.

وإذا كانت هذه النظرية قد وُلدت في سياق بلاغي ونحوي خاص، فإنها تكشف، مع ذلك، عن قابلية مدهشة للانفتاح على أسئلة اللسانيات الحديثة، بما فيها من تحولات بنيوية ونصّية وتداولية، لا من باب التوفيق التعسّفي، ولا بناءً على تشابهات سطحية في المفاهيم، بل إلى عمق الرؤية التي قدّمها الجرجاني حول النظم بوصفه نظاماً لغوياً يتجاوز فكرة الترصيف اللفظي إلى بناء شبكة من العلاقات التركيبية والدلالية والوظيفية، وفي هذه المحاضرة سنحاول أن نُلامس النظم الجرجاني من هذه الزوايا الثلاث؛ ابتداءً بتتبّع علاقة المقولات الجرجانية بفكرة نسيج النص، ومروراً بتمثّلها للنظم ككلامٍ حيّ تفاعلي، وصولاً إلى رصد صداها ضمن الإطار المفاهيمي للتماسك النصّي كما صاغته اللسانيات الحديثة، وانتهاءً بما تُتيحه نظرية النظم من أفق شمولي في فهم الخطاب وتماسكه.

1- النظم ونسيج النص:

يفيد جذر (ن ظ م) في لسان العرب دلالة عامة تقوم على معنى الجمع والترتيب والتأليف بين أجزاء الشيء في نسق موحد⁽¹⁾. وهذا المعنى اللغوي للفظ (النَّظْم) هو الذي غدّى دلالاته الاصطلاحية في التراث البلاغي العربي، حيث ارتبط مفهومه بتأليف الكلام وترتيب معانيه على نحو يُراعي مقتضيات السياق وموقع الألفاظ في بنية النص.

أجمع العلماء على إعلاء شأن النظم وتعظيم قدره، إذ لا قيمة لكلامٍ عندهم إذا هو لم يخضع لضوابط النظم وقوانينه، ونظراً لهذه المنزلة التي تبوّأها في نظر العلماء، أفرد له الجرجاني جهداً خاصاً، وجعل من تفسيره وبيان جوهره مقصداً رئيساً في مشروعه البلاغي، فعمد إلى الكشف عن دقائقه وتفصيل وجوه فضيلته، مستهلاً حديثه عنه ببيان معالمه؛ قائلاً: "إلّم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"⁽²⁾. وفقاً لهذا التأسيس النحوي الصارم لا يكفي تعاقب الألفاظ لاعتبار القول كلاماً أو نصاً ما لم يكن مؤسساً على وعي بالعلاقات التركيبية التي تنتظم هذا التعاقب، وهو ما يوضحه الجرجاني في قوله: "وأنتك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبّع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النّحو، لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً، وتشبّه معه بمن عمل نسجاً أو صنع على الجملة صنيعة"⁽³⁾.

إنّ هذا التصوّر الذي يطرحه عبد القاهر الجرجاني يجد له امتداداً واضحاً في تحديد مفهوم النص في الدرس اللساني النصّي الحديث، إذ استقر رأي الباحثين في هذا الحقل المعرفي على أنّ جوهر النصّ ليس متتالية من الألفاظ أو الجمل يتبّع بعضها بعضاً، وإنّما هو بنية لغوية

¹ - يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، تح عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط.ت)، مادة (نظم)، مج 6، ص 4469.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، دار المدني، جدة، السعودية، ط 3، 1413هـ - 1992م، ص 81.

³ - المصدر نفسه، ص 370، 371.

متماسكة تتربط فيها الجمل في إطار شبكة من العلاقات التركيبية والدلالية والتداولية⁽¹⁾. وهنا يبدو التقاطع بين مفهومي النّظم والنّص، فكما أنّ متتالية من المفردات والجمل لا تُشكّل نظامًا ما لم يكن بين تلك المفردات روابط ووشائج، فكذلك تتابع من الجمل لا يمكن أن يُنتج نصًا ما لم يستند إلى جملة من العلاقات الشكلية والدلالية.

إنّ نظرية النظم تنهض على مبدأ أساس مفاده أنّ المعنى لا يُستمد من الألفاظ مفردة، وإنّما من طريقة انتظامها في السياق التركيبي، وهذا التّصوّر للعلاقة بين الدلالة والبنية يقوم على فهم للغة بوصفها شبكة من العلاقات والتفاعلات، عبّر عنها الجرجاني بمصطلحات مثل النسيج، التّأليف، الصياغة، البناء، الوشّي والتّحبير. ويكتسي مصطلح (النسيج) أهمية خاصة، بالنظر إلى امتداداته المفهومية في الدرس النصّي الحديث، حيث أصبح مصطلح (النسيج) أحد المفاتيح المركزية في تعريف النص⁽²⁾، لكونه يُقيم المعنى على أساس تشابك الجمل والدلالات والمقاصد ضمن نسيج من العلاقات النصّية المعقّدة، ومن هنا فإنّ الكلام عن النظم هو كلام عن النص، والكلام عن كليهما هو كلام عن النسيج والنسيج، على الرغم من تباين الخلفيات النظرية والسياقات المعرفية.

2- النظم بوصفه كلامًا حيًّا تفاعليًّا:

يقوم النّظم في جوهره على قوانين النحو وأصوله، بيد أنّ ذلك لا يعني أنّه رهين قوالب ثابتة معزولة عن موقف استعمالها، خاصة إذا علّمنا أنّ معاني النّحو متعلّقة بالمتحقّق والمستعمل من

¹-See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, Longman London and New York, 1976, p1.

ويُنظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 108 - 110، طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 4، 2010م، ص 35، محمد مفتاح، التحليل السيميائي؛ أبعاده وأدواته (حوار)، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، فاس، المغرب، العدد 1، 1987م، ص 17.

² - يُنظر: م. هاليداى ورقية حسن، المرجع السابق، ص 2، والأزهر الزناد، نسيج النص، ص 12. وحسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 1428هـ، ص 44.

اللغة في سياق اتصالي، وهذه المسألة أولاها الجرجاني أهمية بالغة في سياق حديثه عن وجوه كلِّ باب وفروقه، حيث يقول: "وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلِّ باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق⁽¹⁾. ويواصل بالطريقة نفسها في تبين الوجوه والفروق في أبواب الشرط والجزاء، والحال، والحروف، والجمل وغيرها، بما يعكس مدى اهتمامه بالكلام الحي التفاعلي، وهي رؤية مؤسّسة على أن النظم عنده ابن الاستعمال في مواقف تواصلية، وتلك الرؤية هي التي تشكّل على أساسها مفهوم النص في الدراسات النصّية الحديثة، وذلك بالنظر إليه على أنه حدث اتصالي⁽²⁾، من منطلق أن بنية النصوص من وجهة النظر التواصلية ليست سوى مجموعة من العلامات اللغوية ذات دلالة، وأن وظيفتها الأساسية بناء تواصل مع الآخر يُراعى فيه ظروف وسياقات المقام.

3- النظم من تعلق الكلم ببعضه ببعض إلى التماسك النصّي:

ينبني النظم عند الجرجاني على مبدأ تعلق الكلم ببعضه ببعض، وهو ما يؤسّس لنظرية في كيفية إنتاج النصوص وترابطها، بل إن نظرية النظم في حدّ ذاتها هي نظرية في التماسك النصّي، والقاسم المشترك بين النظريتين (النظم والتماسك النصّي) هو ارتكاز كلِّ منهما على مبدأ تعلق الكلم ببعضه ببعض، قال عبد القاهر: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يُعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك"⁽³⁾. فغني عن البيان أن مصطلح التعلق هنا يشي بتفاعل الوحدات

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81، 82.

² - يُنظر على سبيل المثال: جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، تر محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1418 هـ - 1997م، ص 227، وروبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103، وكلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط2، 1431 هـ - 2010م، ص 34.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

اللغوية ودخولها في علاقات على مستوى النص، وعلى أساس تلك العلاقات يبرز الترابط بين مكونات النص، وهو ما يطلق عليه علماء لسانيات النص مصطلح التماسك النصي.

ولا يُبنى النص بناءً فعلياً ما لم يعتمد على جملة من الأدوات والآليات التي تحقق له الاتساق، وهو ما تفتن له الإمام عبد القاهر، حيث انتهى في تنظيره إلى أنه يتعين على الناظم أن "ينظر في الجمل التي تُسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل. ويتصرف في التعريف، والتكثير، والتقديم والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"⁽¹⁾. تعكس هذه المقولة وعياً مبكراً بأدوات التماسك النصي، إذ تُصور منتج النص فاعلاً لغوياً يُحسن التصرف في مادته، ضمن حدود معاني النحو، وانسجاماً مع مقتضيات الاستعمال. ولعلّ المفارقة اللافتة في المقولة السابقة أن جلّ ما أدرجه الجرجاني من أدوات للنظم، هو ما يُمثل في اللسانيات النصية الحديثة جوهر ما يُعرف بأدوات الاتساق النصي، ويكفي إجراء مقارنة بين ما طرحه الجرجاني، وبين ما قدّمه م. هاليداي ورقية حسن حول رؤيتهما لأدوات الاتساق النصي⁽²⁾، لنكتشف عمق البعد الاستشراقي في تنظير صاحب دلائل الإعجاز.

ولئن أولى الجرجاني أهمية لاتساق النص على مستواه الظاهري، فإنّه بمقابل ذلك أبان عن اهتمام منقطع النظر بالانسجام بين المعاني الذي يتم على مستوى البنية العميقة، بل إنّ الأصل في فكرة تعلّق الكلم ببعضه ببعض، كما يتصوّرها الجرجاني، أنّها تُحيل إلى انتظام أعمق، يتأسس على ترتيب المعاني في ذهن سابق لترتيب الألفاظ في النطق، تُراعى فيه العلاقات المنطقية والدالية والتداولية.

4- النظم والنظرة الشمولية:

¹ - المصدر السابق، ص 82.

² - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 28, 29.

تناول الجرجاني فكرة التماسك النصي في إطار نظرة شمولية لنص الخطاب، من ذلك نظرته إلى القرآن الكريم على أنه نص واحد يأخذ بعضه برقاب بعض، وعد ذلك سرّاً من أسرار نظمته، ودليلاً من دلائل إعجازه، وهذا هو الأساس الذي قامت عليه نظرية النظم. وتبرز النظرة الشمولية للخطاب بشكل أكثر وضوحاً عند الجرجاني عندما يذهب إلى تشبيه البناء الكلي لنص الكلام بالسبيكة الواحدة من الذهب أو الفضة، ولبيان هذا التصور ساق الشيخ بيتاً لبشار بن بُرد (من الطويل) بوصفه نموذجاً يُبرز التحام البنية الشعرية في نسق واحد.

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

يقول الجرجاني: "فبيتُ بشار إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيتَه قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرّاً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب، ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً. وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار، وذلك أنه لم يرد أن يشبه (النقع) بالليل على حدة، و(الأسياف) بالكواكب على حدة، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تتكدر الكواكب وتتهاوى فيه. فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد"⁽¹⁾. فعبد القاهر نظر إلى البيت الشعري بكونه وحدة دلالية، متجاوزاً بذلك المقاربة التجزيئية التي تتعامل معه كتركيب خطي من الألفاظ والجمل المتعاقبة. وهذا ما تؤكد الدراسات النصية الحديثة التي تنظر إلى النص بوصفه بنية كلية مترابطة تتجاوز مجموع جملته المنفصلة.

وبهذا يكون الإمام عبد القاهر الجرجاني قد أسس في ذلك الزمن المبكر لنظرية في تماسك النصوص والخطابات، اصطُح على تسميتها تراثياً بنظرية النظم، وأن هذه النظرية تتقاطع مع لسانيات النص في كثير من المفاهيم والتصورات، والاختلاف في غالب الأحيان لا يتجاوز حدود التعبير عن تلك المفاهيم والتصورات بمصطلحات مغايرة.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 414.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جل الدراسات البلاغية العربية كانت تدور في فلك القرآن الكريم المعجز بلفظه ومعانيه، ومن العلماء الذين وقفوا أقلامهم على البحث في النظم القرآني فضلا عن الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، القاضي أبو بكر الباقلاني (ت 403 هـ) صاحب (إعجاز القرآن)، وأبو سليمان الخطابي (ت 388 هـ) مؤلف (بيان إعجاز القرآن)، فهؤلاء، وغيرهم، ضمّنوا كتبهم مباحث لغوية تحدّثوا فيها عن سر نظم القرآن الكريم بوصفه دليلا من دلائل إعجازه، وخرجوا بأراء سبقوا فيها الكثير من التصورات والمقولات التي نادت بها اللسانيات النصية في الدرس اللغوي الحديث.

والحديث عن الدراسات القرآنية يقودنا دون شك إلى الحديث عن مساهمة المفسرين بنصيب وافر في الوقوف على التماسك الدلالي للنص القرآني من خلال ما سمّوه المناسبة بين الآيات والسور، وقد رأى الإمام بدر الدين الزركشي (ت 745 هـ) أنّ فائدة علم المناسبة تتجلى في "جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"⁽¹⁾. فالبحث في تناسب الآيات والسور يكشف مدى ترابط وتلاحم وتماسك أي القرآن الكريم وسوره، وهذا التماسك الشديد بين الآيات والسور هو الذي جعل اللغويين ينظرون إلى النص القرآني على أنه سبيكة واحدة يأخذ بعضه برقاب بعض. ولمّا كان علم المناسبة بهذه الأهمية في الكشف عن تماسك النص القرآني عدّه الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) أحد وجوه الإعجاز القرآني "والوجه الرابع مناسبة آياته وسوره، وارتباط بعضها ببعض حتى تكون كالكمة الواحدة، متّسقة المعاني، منتظمة المباني"⁽²⁾. وممّن برع في هذا العلم الإمام فخر الدين الرّازي الذي رأى أنّ "أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط"⁽³⁾.

¹ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، 1984م، ج 1، ص 35.

² - جلال الدين السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م، ج 1، ص 43.

³ - المرجع نفسه، ج 1، ص 36.

بذور النصية في التراث النقدي:

تبدو الإرهاصات الأولى للممارسة النصية في كتب التراث النقدي العربي من خلال ما أطلقه النقاد من تسميات على كلٍّ من مظهر نصيٍّ، فنعثر في مؤلفاتهم على مصطلحات من قبيل: الشعر، والنثر، والقصيدة، والقطعة، والمطالع، والمقاطع، والخطبة، والرسالة... وقد راعوا في هذه التسميات الانتماء إلى جنس أو نوع معين. وهم حينما تعاملوا مع مضامين تلك الأجناس تعاملوا معها على أساس أنها نصوص. كما كانوا يُعبّرون عن كل تجلٍ نصيٍّ بمصطلح الكلام بوصفه مفهوما عاما لكل الأجناس⁽¹⁾.

والمطلع على كتب النقد التراثية لاشكّ في أنّه واجد فيها إشارات كثيرة تعكس مدى اهتمام علمائنا بقضايا النص، وأنّ نظرتهم لتراكيب العربية لم تكن محصورة في إطار نحو الجملة، وإنما تجاوزتها إلى تلك النظرة الموسّعة التي تشمل النص ككل بوصفه كُلاًّ موحّداً، وللتدليل على صحة هذا الاعتقاد؛ نورد هنا مقطعا من كلام أبي هلال العسكري (ت 395 هـ): "وينبغي أن تجعل كلامك مشتبهاً أوّله بآخره، ومطابقاً هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطرافه، وتكون الكلمة منه موضوعاً مع أختها، ومقرونة بلفقها..."⁽²⁾. فقله (ينبغي أن تجعل كلامك مشتبهاً أوّله بآخره، ومطابقاً هاديه لعجزه..) لا يُفسّر إلّا على أنه ما يسمّى اليوم في لسانيات النص بالتماسك النصي. ونظير هذا الكلام نجد منه الكثير في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت 684 هـ) الذي أسّس لنظرية شاملة في كيفية بناء وتماسك فصول القصيدة، ومن أمثلة ذلك قوله في سياق حديثه عن أضرب التأليف: "فأما المتصل العبارة والغرض، فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه علقه من جهة الغرض، وارتباط من جهة العبارة،

¹ - يُنظر مثلاً: الجاحظ، البيان والتبيين، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 7، 1418هـ - 1998م، ج 1، ص 115، وابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 5، 1401هـ - 1981م، ج 1، ص 257.

² - العسكري، كتاب الصنائع الكتابية والشعر، تح مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1989م، ص 160.

بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط⁽¹⁾. ألا يُفصح هذا القول عن حضورٍ جليٍّ وواعٍ لفكرة نصية النص في تصور حازم القرطاجني؟ أوليس حديثه عن (اتصال العبارة والغرض) هو ما يكشف عن إدراكٍ مبكر لمفهوم الترابط بين أجزاء القول ووحداته، وهو ما تُسميه اللسانيات النصية الحديثة بالترابط الشكلي والتماسك الدلالي؟

ومن الملامح النصية في التراث العربي أنّ مبدأ الاستمرارية المعنوية الذي تأسس عليه معيار الانسجام في الدرس اللساني النصي الحديث كان أحد ركائز النظرية النقدية والبلاغية في كتب التراث اللغوي العربي، وكان يعبر عن هذا المصطلح بتسميات كثيرة، منها: الحبك، الاتصال، الالتحام، الالتلاف، الالتئام، الاقتزان، التناسب وغيرها من التسميات التي تشير إلى قوة التماسك الدلالي بين المتواليات. ومن المقولات النقدية التراثية التي يمكن أن تعد من قبيل التنظير لفكرة الترابط الدلالي؛ ما قاله ابن طباطبا (ت 322 هـ) في عيار الشعر: "وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحه، فيلائم بينها لتنظم له معانيها ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتداء وصفه وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه،... ويتقصد كل مصراع هل يشاكل ما قبله؛ فربما اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر، فلا ينتبه على ذلك إلا من دقّ نظره ولطف فهمه"⁽²⁾. فانتظام المعاني واتصال الكلام في الأبيات الشعرية الذي تحدث عنه ابن طباطبا لا يمكن أن يُفسّر كذلك إلا في ضوء واحدة من مقولات اللسانيات النصية، وهي أنّ الانسجام ذو طبيعة دلالية تظهر في علاقة المتواليات بعضها ببعض.

¹ - حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 290.

² - ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تح عبد العزيز بن ناصر المنع، دار العلوم، الرياض، السعودية، طبعة 1405 هـ - 1985م، ص 209.

إن من أبرز السمات التي خُصَّ بها مفهوم النص في الدرس اللساني الحديث هي النظر إليه على أنه نسيج، والنظر إلى نص الخطاب على أنه نسيج فكرة راسخة في أذهان النقاد القدماء، ومتجذرة في كتبهم، فما هو الجاحظ مثلا يربط بين نسيج الثوب ونسيج الشعر بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل: "فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسيج، وجنس من التصوير"⁽¹⁾. وهذا ابن طباطبا العلوي (ت 322 هـ) يرى أن الشاعر ينبغي أن يكون "كالنَّسَّاجِ الحاذِقِ الذي يُقَوِّفُ وَشْيَهُ بِأَحْسَنِ التَّقْوِيفِ وَيُسَدِّيهِ وَيُنِيرُهُ، وَلَا يُهْلَهُلُ شَيْئًا مِنْهُ فَيَشِينُهُ"⁽²⁾.

كما يمكن أن يُستفاد مفهوم النص في التراث النقدي من مفهوم البيان عند الجاحظ (ت 255 هـ)، فهو عنده: "اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام؛ فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"⁽³⁾. فالبيان عند الجاحظ وإن اختلفت مسالكه فهو مرهون بتمكّن المعنى من نفس المتلقي، ومن ثم تكون أمارته حصول الفهم والإفهام، ما يعني أن الوظيفة الأساسية للبيان بعد ربط جسر التواصل بين منتج الكلام والمخاطب هي تبليغ المعاني والمقاصد بطريقة تحظى بالقبول والرضا من قبل المتلقي، سواء أكان ذلك التبليغ بالعبارة اللغوية أو بأي شكل آخر من أشكال التواصل. وغالبًا ما ترتبط قوة البيان بمطابقة الكلام لمقتضى حال المتكلمين والمخاطبين، كما يرتبط مفهوم البيان بضرورة توفر مبدأ القصد في الكلام على أساس أن دلالة النص عادة ما تكون مرتبطة بمراد المتكلم لا بما تدل عليه ألفاظه، وقد عبّر علماء التراث عن معنى القصد بألفاظ كثيرة منها: الغرض، الغاية، المبتغى، المراد، الإرادة، الفائدة، المرام، وغيرها، وهذا يعني أن الشروط أو

1 - الجاحظ، كتاب الحيوان، تح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط 2، 1384 هـ - 1965 م، ج 3، ص 132.

2 - ابن طباطبا، عيار الشعر، ص 8.

3 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 76.

الآليات التي يحتاجها صانع البيان أو ناظم الكلام هي ذاتها التي يحتاجها النَّاص في صناعة النَّص المكتوب والمنطوق على حدِّ سواء.

ومن البذور المبكرة للنصّية في تراثنا النقدي ما نجده في معالجة النقاد لقضية التناص، وإن اختلفت تسمياتهم لها، فقد تناولوها تحت عناوين مثل: الاقتباس، التضمين، الإشارة، التلميح، الاحتذاء، الاقتداء، الحَلّ والعَقْد وغيرها، وهي مصطلحات تعبّر عن صور متعدّدة من تداخل النصوص وتفاعله. كما بحثوا هذه الظاهرة ضمن ما سُمّي بـ (السرقاات الشعريّة)، وإن كان مصطلح السرقة يأتي مشحونا بدلالة سلبية توحى بمعنى الاستيلاء على ملك الغير، في حين يُعبّر مفهوم التناص في الدرس الحديث عن علاقات تفاعلية خلّاقة بين النصوص.

نستضيء مما تقدّم أن علماء التراث النقدي وإن لم يعرفوا النَّص فإنّهم وقفوا على سماته بوصفه بناءً لغويا متماسكا، وقد نظروا في هذا التماسك من مستويات ثلاثة، المستوى التركيبي، المستوى الدلالي، والمستوى التداولي؛ من خلال علاقة النص بالمقام وبمقدرته على التأثير في المخاطبين، وهذه هي المستويات الثلاثة التي استقرّ عندها مفهوم النص في الدراسات اللسانية الحديثة، وهي المستويات نفسها التي اشتغلت عليها علماء لسانيات النص في معالجة الخطابات وتحليل النصوص.

المحاضرة الخامسة

تقاطع لسانيات النص مع العلوم الأخرى

تمهيد:

تُعَدُّ لسانيات النص امتدادًا لتاريخ طويل من الاشتغال على النصوص، غير أنَّ خصوصيتها تكمن في نقل مركز الاهتمام من المعنى الجزئي إلى البنية الكلية للنص. وقبل أن تتبلور بوصفها حقلاً لسانياً مستقلاً كانت علوم الأدب والبلاغة والفيلولوجيا والأسلوب ميداناً خصباً للاشتغال على فنون القول والبحث في أبنية المعنى. غير أنَّ تلك العلوم - على ما قدمته من جهود رصينة في تحليل الجوانب اللغوية والدلالية والأسلوبية - كانت تتوخَّى غايات محدَّدة، كتفسير النصوص وشرحها، أو تهذيب الذائقة الجمالية، أو استنباط المعارف التاريخية وتأصيلها، ولم تكن تسعى إلى بناء نظرية عامة للنص كما هو الحال مع هذا الوافد الجديد المسمَّى لسانيات النص.

لسانيات النص علم متداخل الاختصاصات:

لسانيات النص - كما يذهب إلى ذلك كثير من الباحثين - تمثِّل مجالاً معرفياً واسعاً تتقاطع فيه جملة من الإجراءات المنهجية، فهي تستثمر أدوات التحليل التي طوَّرها علم اللغة البنيوي في دراسة المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما تستفيد من معطيات نظرية السياق، وتحليل الخطاب، ونظريات القراءة والتلقي، فضلاً عن الإفادة من مقاربات الإعلام والاتصال التي تنظر إلى النص بوصفه فعلاً اجتماعياً مؤثِّراً في المتلقي، وفي بنية الوعي الجماعي. ومن ثمَّ تُعَدُّ لسانيات النص علماً متداخل الاختصاصات، تتداخل فيه الحقول اللغوية وغير اللغوية على السواء، لتمنح النص مكانته بوصفه بؤرة التفاعل بين اللغة والفكر والمجتمع. ومن اللسانيين البارزين الذين أكَّدوا فكرة تداخل لسانيات النص مع علوم أخرى الباحث تون فان دايك في كتابه (علم النص مدخل متداخل الاختصاصات)، ومن جملة ما ذهب إليه في هذا الإطار قوله: "يستهدف علم النص ما هو أكثر شمولية؛ فهو يتعلق من جهة بكل أشكال النص الممكنة،

وبالسياقات المختلفة المرتبطة بها، ويُعنى من جهة أخرى بمناهج نظرية ووصفية وتطبيقية⁽¹⁾. ويضيف في السياق ذاته قائلاً: "كذلك يُنظر إلى ظهور علم النص مرتبطاً أيضاً بظواهر ومشكلات تعالج في علوم ومناح أخرى للبحث، وبخاصة في علم اللغة العام، وفي علم الأدب، وعلم الأسلوب، وأخيراً في علم النفس، وعلوم الاجتماع مثلما يكون الشأن في علم الاتصال الجماهيري"⁽²⁾. ولاشك في أنّ هذا التداخل في الاختصاصات هو الذي جعل من لسانيات النص علماً مهماً في تحليل الخطاب اللغوي، غير أنّ ذلك التداخل قد ساهم في خلق صعوبات جمة واجهت هذا العلم حول تحديد مفاهيمه وتصوراتهِ. وفيما يأتي تفصيل لعلاقة لسانيات النص ببعض العلوم والاختصاصات.

علاقة لسانيات النص بالبلاغة:

يعد علم البلاغة أكثر العلوم صلة بلسانيات النص، فقد اشتغل هذا العلم منذ نشأته الأولى على قضايا الخطاب والنص، وكثير من موضوعاته تتقاطع مع مباحث لسانيات النص مثل: (الإيجاز والإطناب، والفصل والوصل، ومقتضى الحال، ومراعاة المقام وحال المخاطبين، وطرائق التأثير والإقناع...). وهذه الموضوعات، وإن تنوعت طرائق معالجتها باختلاف الثقافات، فإنها تجتمع على الانشغال بآليات بناء المعنى وتوجيهه، ومن هذا المنظور يمكن القول إن البلاغة مثّلت عبر الحضارات أرضية معرفية مهدت لظهور لسانيات النص الحديثة، وهو الأمر الذي جعل تون فاندايك T. Van dijk يعد البلاغة السابقة التاريخية للسانيات النص، وفي هذا يقول: "إن البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجُّهها العام؛ المتمثل في وصف النصوص وتحديد وظائفها المتعددة، لكننا نُؤثر مصطلح علم النص، لأن كلمة بلاغة ترتبط حالياً بأشكال أسلوبية خاصة، كما كانت ترتبط بوظائف الاتصال العام ووسائل الإقناع"⁽³⁾.

1 - تون فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص 14.

2 - المرجع نفسه، ص 14، 15.

3 - نقلاً عن صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 326.

وإلى هذا الرأي ذهب روبرت دي بوجراند، فقد رأى أن البدايات الأولى للدراسات النصية ترجع إلى العلوم البلاغية التي سادت العصور الكلاسيكية القديمة، إذ اتجه اهتمام البلاغيين في تلك المرحلة إلى تدريب الخطباء في أربع مجالات، هي: مجال إنشاء الأفكار، مجال تنظيمها، مجال إيجاد التعبيرات المناسبة، ومجال حفظها، وذلك قبل عملية الإلقاء⁽¹⁾. وتشترك المفاهيم القديمة لعلم البلاغة مع الدراسات النصية الحديثة في أمور كثيرة منها:

- ابتداء أفكار والعمل على تنظيمها وتنسيقها داخل النصوص.
- الانشغال بآليات بناء الخطاب والتأثير في المتلقي.
- إيجاد التعبيرات الملائمة للأفكار التي تتناسب مع الموقف الاتصالي.
- العمل على تحقيق الإقناع والتأثير.
- تحليل الظواهر الأسلوبية بوصفها أدوات لتحقيق المقاصد.

علاقة لسانيات النص بالأدب:

يذهب دي بوجراند إلى أنه يمكن البحث عن الدراسات النصية في مجال الدراسات الأدبية، فقد اهتم الدارسون في هذا المجال بكيفية بناء النصوص وتأثير الأدباء على مدى العصور إلا أن علم النص تفوق على سائر تلك الدراسات، لأنه لم يقتصر على وصف التراكيب اللغوية وحدها، وإنما تجاوزها إلى كيفية بناء النصوص وأغراض استعمالها⁽²⁾. وفي هذا الطرح إقرار بأن الدراسات الأدبية تمثل أحد المصادر الأولى التي استمدت منها لسانيات النص بعض أدواتها ومفاهيمها، غير أن الفرق الجوهرى بينهما يكمن في زاوية النظر إلى النص ووظيفته. فالدراسات الأدبية كانت معنية في الغالب بالجانب الجمالي والذوقي، وبالكيفية التي يُشيد بها الأديب نصّه ليحدث أثراً فنياً في المتلقي، في حين أن لسانيات النص جاءت لتدرس النص من منظور علمي يسعى إلى تفسير بنائه الداخلي ووظيفته التواصلية. ومن هذا المنطلق وجب تأكيد الدور التأسيسي

¹ - يُنظر: يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1410هـ، ص 11.

² - المرجع نفسه، ص13.

للدراست الأدبية، ووضعها ضمن سياق تطور الفكر النصي الذي بلغ ذروته مع لسانيات النص الحديثة، حيث أُعيد النظر في الأدب باعتباره بنية لغوية متكاملة تستدعي تحليلاً لسانياً علمياً لمستوياتها التركيبية والدلالية والتداولية. وهكذا تبدو العلاقة بين لسانيات النص والدراسات الأدبية علاقة تفاعل، إذ أسهمت هذه الأخيرة في الكشف عن جماليات النص، بينما وفّرت لسانيات النص الأساس العلمي الذي يُفسّر تلك الجماليات ضمن معايير نصية ووظيفية.

علاقة لسانيات النص بعلم الأسلوب:

تربط لسانيات النص علاقة وثيقة بعلم الأسلوب تتبني على اهتمام مشترك باللغة في مستوياتها التركيبية والدلالية والتداولية، غير أن اختلاف المنطلقات لا يحجب التكامل بين الحقلين. فعلم الأسلوب ينشغل بدراسة الخصائص التعبيرية التي تمنح النص فرادته وجماله، مركّزاً على الانزياح والاختيار اللغوي، وبنية الإيقاع والصورة، بينما تتّجه لسانيات النص إلى تحليل العلاقات التي تجعل من النص وحدة دلالية متماسكة. ومن ثمّ يغدو النص في منظور علم اللغة النصي مجالاً لتفاعل الظواهر الأسلوبية مع البنى النصية الكبرى. كما تستفيد لسانيات النص من نتائج التحليل الأسلوبي في الكشف عن وظائف التراكم والانزياحات في تحقيق المعنى الكلي للنص، في حين تمنح هي علم الأسلوب أدوات أكثر دقة لتفسير العلاقات النصية في ضوء المقاصد التواصلية، وبذلك تتكامل لسانيات النص وعلم الأسلوب في مقاربة النص بوصفه فضاءً لغوياً دلالياً، تُسهم فيه الاختيارات الأسلوبية في بناء المعنى العام وفي تحقيق الأثر الجمالي والتواصلية معاً.

علاقة لسانيات النص بالتداولية: التداولية هي العلم الذي يدرس اللغة في سياقها الاستعمالي، فهي تنظر إلى الخطاب بوصفه فعلاً تواصلياً يُنتج ضمن شروط مقامية واجتماعية محدّدة. وبهذا المعنى تنصبّ اهتماماتها على تحليل العلاقات القائمة بين العلامات اللغوية ومستخدميها⁽¹⁾، بما

¹ - يُنظر: جورج يول، التداولية، تر قصي العنّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 1431 هـ - 2010م، ص 20.

يكشف عن مقاصد المتكلمين وكيفية توجيههم للقول في موقف تواصلية معين، ومن هذا المنظور يلتقي الدرس النصي مع المقاربة التداولية، إذ يرى دي بوجراند ودريسلر أن القصدية والموقفية تمثلان معيارين نصيين أساسيين يتيحان الكشف عن آليات إنتاج النصوص وتأويلها في مستوياتها البراغماتي، وبهذا تُغني التداولية لسانيات النص بما تمدّها به من مفاهيم وأدوات لتحليل البنية الخطابية في ضوء الظروف المحيطة بالخطاب، ومقاصد المتكلمين، والعلاقات التفاعلية بين أطراف التواصل.

علاقة لسانيات النص بنظرية القراءة والتلقي:

تتقاطع لسانيات النص ونظرية القراءة والتلقي في مقارنة النص بوصفه فعلاً تواصلياً مفتوحاً على التأويل. وإذا كانت لسانيات النص تُعنى بدراسة العلاقات النصية التي تضمن تماسك الخطاب وانسجامه، تنصرف نظرية التلقي إلى تتبّع كيفية استيعاب القارئ لهذه العلاقات وتأويلها داخل سيرورة الفهم. والنص في المنظور اللساني النصي لا يُعدّ بنية مغلقة، وإنما نظاماً مفتوحاً يتفاعل فيه المنتج والمتلقي ضمن سياق تواصلية محدّد، وهو ما يجعل القارئ طرفاً فاعلاً في بناء الدلالة لا متلقياً سلبياً لها. ومن هنا فإن مفاهيم من قبيل: (الفراغات النصية، أفق التوقع) في نظرية القراءة والتلقي تلتقي مع مفهوم (الانسجام) في لسانيات النص، من حيث كونها تفترض قارئاً يمتلك كفاءة نصية تؤهّله لإعادة بناء المعنى استناداً إلى العلامات اللغوية والسياقية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن لسانيات النص قدّمت لنظرية التلقي أدوات قرائية لفهم آليات اشتغال النص، في حين منحت نظرية القراءة للدراسات النصية بعداً دينامياً يربط بين النص ومتلقيه في أفق تداولي وتواصلية مشترك.

علاقة لسانيات النص بعلم النفس:

ترتبط لسانيات النص بعلم النفس ارتباطاً وثيقاً يقوم على الاهتمام المشترك بآليات الفهم والإدراك اللغوي، وكيفية معالجة النصوص وتأويلها. فبينما تدرس لسانيات النص بنية الخطاب وآليات اتساقه وانسجامه، يبحث علم النفس - ولا سيما علم النفس المعرفي - في العمليات الذهنية

التي تتيح للإنسان فهم النصوص وربط معانيها بسياقاتها. ويتقاطع الحقلان في دراسة الذاكرة العاملة ودورها في تتبع المعلومات داخل النص، وفي تحليل استراتيجيات القارئ أثناء بناء المعنى. كما تُسهم لسانيات النص في توضيح الكيفية التي تُبنى بها العلاقات الدلالية داخل الخطاب، وهو ما يساعد علم النفس على تفسير السلوك اللغوي في مراحله الإدراكية والتواصلية. ومن جهته، يمدّ علم النفس لسانيات النص بنماذج لفهم التفاعل بين اللغة والفكر والانفعال، بما يفسّر الفروق في التلقي والتأويل. وبهذا يصبح النص في ضوء التقاطع بين المجالين نتاجاً لغوياً ومعرفياً في آن واحد، يعكس اشتغال ذهن الإنسان في تنظيم اللغة وفهم العالم عبرها.

علاقة لسانيات النص بعلم الاجتماع:

بين لسانيات النص وعلم الاجتماع وشائج لا تخفى، فكلٌّ منهما يعنى باللغة لا من حيث هي ألفاظ وتراكيب فحسب، وإنما من حيث هي صورة للحياة الاجتماعية، ومظهرٌ من مظاهر التفاعل الإنساني، يُستبان من خلالها ما في النفوس من أغراض، وما في الجماعات من عاداتٍ ومعتقدات. وبهذا المعنى فالنص، في المنظور اللساني النصي، ليس مجرد بنية لغوية مغلقة، وإنما هو نتاج لنسق من العلاقات الاجتماعية والثقافية التي توطّر إنتاجه وفهمه. ومن ثمّ يتقاطع هذا العلم مع علم الاجتماع في بحثه عن كيفية تمثّل القيم والأيدولوجيات والأنساق الثقافية داخل النصوص، وفي تحليل الخطاب بوصفه أداة للتأثير الاجتماعي وبناء الوعي الجمعي. كما يستفيد من أدوات علم الاجتماع في فهم دينامية التفاعل بين المرسل والمتلقي، وتمثّل الأدوار الاجتماعية في اللغة، وآليات إنتاج المعنى داخل الجماعة. وبذلك تدرس لسانيات النص النصوص كمارسات اجتماعية تعبّر عن الواقع وتعيد تشكيله.

علاقة لسانيات النص بعلوم الاتصال الحديثة:

تتجلى صلة لسانيات النص بعلوم الاتصال الحديثة في اشتراكهما في الاهتمام بالفعل التواصلية باعتباره نشاطاً لغوياً موجّهاً نحو تحقيق الفهم والتأثير داخل سياق اجتماعي محدّد، فبينما تتشغل علوم الاتصال بتحليل عمليات الإرسال والتلقي وكيفية انتقال الرسائل عبر الوسائط

المختلفة، تركّز لسانيات النص على دراسة البنى اللغوية التي تجعل الخطاب متماسكاً ومنسجماً ومؤدياً لوظيفته التواصلية، وبهذا المنظور، تُعدّ لسانيات النص أداة تحليلية دقيقة تُمكن من تفكيك الخطابات الاتصالية - الإعلامية والإشهارية والسياسية - للكشف عن آليات إنتاج المعنى فيها، وعن طرائق تنظيمها للنصوص بما يضمن فاعلية الرسالة وسلامة تلقيها.

نخلص مما تقدّم إلى أن كل هذه العلوم السالفة الذكر شاركت لسانيات النص في كثير من قضاياها، ومسائلها المتعلقة ببعض جوانب الدراسة النصية، وعلى الرغم من أن لسانيات النص متداخلة مع تلك العلوم فإنّ مهمتها - كما يرى فان دايك - "لا يمكن أن تكمن في صياغة أو حتى في حل المشكلات الخاصة بكل العلوم النظرية والاجتماعية تقريبا، بل يدور الأمر حول عزل جوانب محددة في هذه التخصصات العلمية، أي الأبنية واستعمال أشكال نصية للاتصال وتحليلها داخل إطار متكامل ومتداخل الاختصاصات"⁽¹⁾. وبناءً على ذلك فإنّ المهمة الأساسية للسانيات النص "هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي، وأشكال الاتصال ويوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي"⁽²⁾.

وقضية استكشاف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة المفضية إلى اتساق النصوص وانسجامها، والكشف عن أغراضها التداولية هي التي شغلت بال علماء لسانيات النص في دراساتهم، وأخذت قسطاً وافراً من اهتماماتهم، فعُدّوها أهم وظيفة يسعى الدرس اللساني النصي إلى فكّ شفرتها، ومن ثم فإنّ مهمة لسانيات النص هي بالأساس البحث في نصية نص ما من عدمها، وذلك من خلال تحليل العلاقات الرابطة بين عناصره اللغوية، ورصد أنماط التماسك التي تنتظم بنيته، وذلك بمراعاة القوانين والقواعد التي تحكم بنية الخطاب من خلال الجمع بين أبعاد الظاهرة اللغوية الثلاثة: التركيبي والدلالي والتداولي.

¹ - فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص 36.

² - المرجع نفسه، ص 11.

المحاضرة السادسة

النص وتعريفاته

تمهيد:

لسانيات النص كغيرها من العلوم الأخرى أفرزت جملة من المصطلحات شكّلت محور الدراسة بالنسبة لها، ويُعدّ مصطلح (النص) واحداً من أبرز المصطلحات التي أسّس عليها علماء اللغة النصّيون بحوثهم ودراساتهم، فما المقصود بالنص في تضاعيف معاجم اللغة؟ وما مفهومه في ضوء الدراسات اللسانية النصّية الحديثة؟

النص في معاجم اللغة:

إذا عدنا إلى المعاجم العربية، وبحثنا في مادة (ن ص ص) وجدنا معناها لا يكاد يخرج عن الدلالات الآتية: الرّفْع والإظهار، ضمّ الشيء إلى الشيء، بلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، التوقيف والتعيين على شيء ما، تحريك الشيء. فقد ورد في لسان العرب في مادة (ن ص ص): "النص: رفعك الشيء. نصّ الحديث ينصّه نصّاً: رفعه. وكلّ ما أظهر فقد نُصّ... ونصّت الظبيّة جديّها: رفعتّه. ووُضع على المنصّة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمنصّة: ما تظهر عليه العروس لِثرى... ونصّ المتاع نصّاً: جعل بعضه على بعض. ونصّ الدابة ينصّها نصّاً: رفعها في السير، وكذلك النّاقة... وأصل النصّ أقصى الشيء وغايته... والنصّ التوقيف، والنصّ التعيين على شيء ما... ونصّ كل شيء منتهاه... ونصّ الشيء حرّكه..."⁽¹⁾.

وفي القاموس المحيط: "نصّ الحديث إليه رفعه. وناقته استخرج أقصى ما عندها من السير. والشيء حرّكه.. والمتاع جعل بعضه فوق بعض.. والشيء أظهره.. والنصّ الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والتوقيف، والتعيين على شيء ما..."⁽²⁾. وقد أضاف المعجم الوسيط إلى المعاني السالفة

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن ص ص)، مج 6، ص 4441 - 4442.

² - الفيروز ابادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1398هـ - 1978م، ج 2، ص 317.

الذكر للنص معنى شائعاً بين متكلمي اللغة العربية في العصر الحديث، إذ ورد فيه: "النص: صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف"⁽¹⁾ ونصّ مؤلفو المعجم على أنّه معنى مؤلّد.

أمّا في المعاجم الغربية فإننا نجد كلمة (texte) مأخوذة من الأصل اللاتيني (textus) التي تعني النسيج (texture)، وتطلق كلمة (texte) على الكتاب المقدّس أو كتاب القدّاس، كما تعني ترابط حكاية أو نص⁽²⁾. والذي نلاحظه في المعنى اللغوي لمادة (texte) هو دلالتها الواضحة على معنى الترابط والتماسك والتلاحم، وذلك من خلال المعنى الذي يحيل إليه لفظ (النسيج)، ولهذا وجدنا الدكتور عبد الملك مرتاض يؤثّر أن يكون المقابل العربي لـ (texte) هو (النّسج) لما تنطوي عليه دلالة هذه الكلمة من معنى الترابط، ولعدم توافر هذا المعنى في مادة (ن ص ص)، وفي هذا السياق يقول: "ماذا منع النقاد العرب المعاصرين من اصطناع مصطلح (النسج) إطلاقاً على النص أمثال النقاد الغربيين؛ وهو الأولى بالاستعمال، والأدنى إلى الاشتقاق، والأنسب بالوضع؟"⁽³⁾.

مفهوم النص في التراث العربي:

لم يلقَ مفهوم النصّ الاصطلاحي اهتماماً يُذكر عند القدماء سوى من علماء الأصول، ولعلّ الإمام الشافعي (ت 204 هـ) أول من تطرّق إلى مفهوم النصّ في نظريته عن البيان، إذ ذكر عن النصّ أنّه "ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره"⁽⁴⁾. والنصّ في الكتابات الأصولية والفقهية هو الكتاب والسنة، أو هو مجموعة من القواعد المستمدّة من القرآن والسنة، إذ تعتمد القاعدة الفقهية على أنّ لا اجتهاد مع وجود النصّ. ويستعمل الأصوليون في مؤلفاتهم عبارات مثل: عبارة النصّ، وإشارة النصّ... وغيرها، ويفهم منها أنّهم

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 1425 هـ - 2004 م، ص 926.

² - voir : Robert Micro, Alain Roy et autres, dictionnaire le Robert, Paris-Montréal Canada, 2^{ème} édition, 1998, P 1321.

³ - عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومه، الجزائر 2007 م، ص 51.

⁴ - محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د. ط. ت)، ص 32.

يطلقون النصّ على كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة⁽¹⁾. وعرفه الشريف الجرجاني (ت 816هـ) بقوله: "النص ما ازداد وضوحًا على المعنى الظاهر، وأنه ما لا يحتمل إلا معنى واحدًا وقيل ما لا يحتمل التأويل"⁽²⁾. وهذا يعني أن مفهوم النصّ عنده ليس هو المفهوم نفسه بالصورة التي هو عليها حاليا ففي ثقافتنا المعاصرة يُنظر إلى النصّ بحسب نوع المعرفة التي يتضمنها، فإذا كان النصّ أدبيا فهو يقبل التأويل ويحتمل تعدد القراءة، وربما كان ذلك من أبرز السمات التي تجعل من النصّ نصا. أما إذا احتوى النصّ على المعرفة العلمية وبخاصة المعرفة العلمية الصارمة الدقيقة، فإنه لا يحتمل التأويل. إن غياب تعريف للنصّ بالمعنى الاصطلاحي الحديث، لا يعني عدم معرفة العرب به، فالتعريف غائب، ولكن الممارسة حاضرة

مفهوم النص في الدراسات اللسانية الحديثة:

لقد شغل مفهوم النص في الدراسات الحديثة حيزًا كبيرًا من اهتمامات الباحثين، وترتب عن هذا الاهتمام وجود عدد هائل من التعريفات بهذا المصطلح التي وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ التباين والتضارب فيما بينها؛ ما دفع بعض الباحثين إلى الإقرار بصعوبة المهمة في تحديد تعريف جامع مانع للنص، وذلك "لتعدد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطقاته، وتعدد الأشكال والمواضع والغايات التي تتوافر فيما نطلق عليه اسم نص"⁽³⁾. ونظرا لوجود عدد هائل من تعريفات النص آثرنا انتقاء بعضا منها ذات العلاقة بالأساس اللساني التي تركز بشكل أساسي على الجوانب التركيبية والدلالية والتداولية.

ذهب بعض الباحثين الغربيين في أول الأمر إلى اعتبار النصّ متتاليةً من الجمل، أو تتابعا أفقيا من العلامات اللغوية، أو أنه وحدة لغوية متكوّنة من أكثر من جملة، أو النظر إليه بوصفه

¹ - يُنظر: أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، مكتبات عكاظ، جدة، ط1، 1401هـ - 1981م، ص 146.

² - الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 310.

³ - الأزهر الزناد نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا)، ص 11.

قطعة من الكلام ذات دلالة⁽¹⁾. ويبدو أنّ هذه التعريفات قد راقت بعض الباحثين العرب، ولقيت عندهم استحساناً وقبولاً، فأرادوا أن يقدّموا مفهوماً للنص يتوافق مع تلك التحديدات، وليس أدلّ على ذلك ما قدّمه الباحث سعد مصلوح الذي حدّد النص بقوله: "أمّا النص فليس إلّا سلسلة من الجمل؛ كلّ منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل، أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله"⁽²⁾. وغني عن البيان أنّ هذه التعريفات عمومية، ولا تقوم على درجة من الدقّة في التحديد، فضلاً على أنها تنظر إلى النص من جانب واحد، وهو الجانب الكمّي بكونه وحدة لغوية أكبر من جملة من دون الإشارة إلى الخصائص البنوية التي تمثّل أساس هذه الوحدة، بمعنى آخر أنه ليس كل تتابع من الجمل يشكّل نصّاً، كما أنه ليس كل تتابع من الوحدات المعجمية يشكّل جملة، إذ لا بدّ من أن يستند ذلك التتابع إلى جملة من العلاقات الشكلية والدلالية التي تربط اللاحق بالسابق، وهذا ما ذهب إليه الباحثان هاليداي M. Halliday ورقية حسن R. Hassan فقد اعتبرا أنّ كل متتالية من الجمل تشكّل نصّاً على شرط أن تكون بين هذه الجمل علاقات، وذكرنا أنّ كلمة (نص) تُستخدَم في اللسانيات لئشير إلى أيّ مقطع منطوق أو مكتوب مهما كان طوله يشكّل كلاً موحّداً⁽³⁾. على أنّ هذا لا يعني عندهما أنّ النص وحدة نحوية (grammatical unit)، وإنّما أثرا اعتباره كوحدة دلالية (semantic unit)، أي وحدة ليست في الشكل، ولكن في المعنى، ذلك أنّ النص يتّصل بالعبرة أو الجملة من حيث التحقّق لا من حيث الحجم، وبهذا الاعتبار فإنّ النص من منظورها لا يتكوّن من الجمل وإنّما يتحقّق بواسطتها⁽⁴⁾، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخصائص التي تفضي إلى ترابطه الشكلي وتماسكه الدلالي.

¹ - يُنظر: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ط 1، 1987م، ص 218. ويُنظر كذلك: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، كآية الآداب مَنُوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط 1، 1421هـ - 2001م، مج 1، ص 83، 90. وسعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص 101، 102.

² - سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص 407.

³ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 1.

⁴ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 1، 2.

والنظر إلى النص على أنه وحدة لغوية متماسكة سمة طبعت أغلب تعريفاته لدى علماء لغة النص، فقد حدّه فاينريش Weinrich بأنّه: "تكوين حتمي يحدّد بعضه بعضاً، إذ تستلزم عناصره بعضها بعضاً لفهم الكل"⁽¹⁾. والذي يستشف من هذا المفهوم أنّ النص كلّ مترابط الأجزاء، والجملة فيه لا تفهم منزوعة عن السياق النصّي الذي وردت فيه، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها وتحديد معناها تحديداً دقيقاً. والنص عند رونالد هارفع R. Harweg "ترابط مستمر للاستبدالات السنتجيمية التي تظهر الترابط النحوي في النص"⁽²⁾. ويُؤخَذ على هذا التعريف أنّه ركّز فقط على سطح النص في امتداده الأفقي دونما إشارة إلى امتداده الدلالي الذي يُشكّل وحدته الكلّية. وحدّ كلاوس برينكر Klaus Brinker النصّ بأنّه: "تتابع متماسك من علامات لغوية أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل (لا تحتضنها) تحت أيّة وحدة لغوية أخرى أشمل"⁽³⁾. وفي تعريف آخر للنص حاول هذا الباحث تجاوز ما في مصطلح العلامة من عموم مؤثراً عنه مصطلح القضية في إشارة منه إلى خصيصة التماسك الدلالي، وفي هذا يقول: "إنّه مجموعة منظّمة من القضايا أو المركبات القضيوية، تترايط بعضها مع بعض، على أساس محوري موضوعي، أو جملة أساس، من خلال علاقات منطقية دلالية"⁽⁴⁾. ولا يخفى أنّ هذا التعريف ينهض على تصوّر منطقي، إذ الجملة في المنطق قضية وذلك باعتبار دلالتها، والقاسم المشترك بين مجموع القضايا في النص هو وحدة الموضوع.

ومن الباحثين العرب المحدثين الذين وقفوا تحديد النص على شرط التماسك الذي يستحيل نسيجا الدكتور الأزهر الزنّاد، فالنصّ عنده: "نسيج من الكلمات يترايط بعضها ببعض. هذه الخيوط تجمّع عناصره المختلفة والمتباعدة في كلّ واحدٍ هو ما نطلق عليه مصطلح (نص)"⁽⁵⁾. ومن هذا

1 - سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات ، ص 108.

2 - المرجع نفسه ، ص 108.

3 - المرجع نفسه، ص 109.

4 - المرجع نفسه، ص 109، 110.

5 - الأزهر الزنّاد ، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصّاً) ، ص 12.

المنظور يرى الباحث محمد مفتاح أنّ "أهم ضابط للنص هو مفهوم الانسجام، وهو يضم عدة عناصر. وفي هذا المفهوم خلاف ويمكن أن نتحدّث عن مفهوم الاتّساق ومفهوم التنّضيد، فمفهوم التنّضيد هو المرحلة الأولى؛ أي العلاقة بين الجمل: واو العطف، فاء السببية إلى غير ذلك: ارتباط الكلام بعضه ببعض وتراصه. ونقصد بمفهوم الاتساق العلاقة المعنوية بين الجمل علاقة عموم بخصوص أو علاقة تضمّن. ومفهوم الانسجام هو أعم؛ انسجام النص مع العالم الواقعي. إذن كل نص هو متتالية من الأفعال الكلامية المترابطة"⁽¹⁾. ويلاحظ هنا أنّ الباحث بعد أن حدّد ماهية النص من خلال ضابط الانسجام (الترابط الشكلي، والتماسك الدلالي) أشار إلى مفهوم أعم للتماسك، وهو انسجام النص مع الواقع أو مع العالم الخارجي، وهو بهذا ينظر إلى النص بوصفه حدثا كلاميا من مبدأ أنّ كل سلسلة من الأفعال الكلامية المترابطة تشكّل نصّا، بمعنى أنّ الفعل الكلامي الواحد لا يمكن أن يُفهم إلا في سياق علاقته بأفعال لغوية أخرى.

يخلص محمد مفتاح إلى القول: "النص عبارة عن متتالية من الجمل بينها علاقة من العلاقات، ومتى انعدمت هذه العلاقة لا يبقى هناك نصّ"⁽²⁾. وإلى ما يشبه هذا التحديد ذهب طه عبد الرحمن؛ فقد خلع هذا الباحث صفة النصّية على كلّ "بناء يتركّب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات"⁽³⁾. وما يلاحظ على هذه التعريفات هو تأكيدها سمة الترابط في النص، وضرورة النظر إليه على أنّه جسم واحد متلاحم الأجزاء، هذا من زاوية؛ ومن زاوية أخرى تنفي عن النص أن يكون رصفا اعتباطيا للكلمات أو مجرد تتابع لبعض الجمل.

بيد أنّ القول إنّ النص متتالية من الجمل تضبطها قوانين الاتّساق والانسجام هو كذلك فيه ما يقال، إذ رأى بعض الباحثين أنّ حجم النص من حيث الطول والقصر ليس معيارا حقيقيا

¹ - محمد مفتاح، التحليل السيميائي؛ أبعاده وأدواته (حوار)، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، فاس، المغرب، العدد 1، 1987م، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 17.

³ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 4، 2010م، ص 35.

للحكم على نصية النص، فليس بالضرورة أن يكون النص قصيدة بأكملها أو قصة أو عملاً روائياً ضخماً، فقد يحدث أن يكون النص جملة أو عبارة واحدة؛ مثل الأمثال السائرة وعبارات الإنذار والتحذير والشعارات والإعلانات، بل قد يصادف أن يكون النص كلمة واحدة؛ مثل إشارة المرور (قف)، ونحو (مفتوح، مغلق) التي نراها معلقة في واجهة المحلات التجارية، إذ لا مانع أن تكون هذه النماذج وغيرها نصوصاً طالما أنها تتوفر فيها مواصفات النص من حيث إن كلاً منها يعد رسالة لغوية صادرة من باث وموجهة إلى مستقبل، وأن هذه الرسالة بُنيت بقصد التواصل مع المتلقي بغية تحقيق غاية تبليغية كأي نص مهما كان طوله⁽¹⁾.

ولا يخفى على الدارس أن هذا التصور لمفهوم النص يراعي بشكل أساسي جانب التواصل اللغوي، وقد حاول بعض اللسانيين أن يوسعوا هذا المفهوم ليشمل مجموع الإشارات الاتصالية التي ترد في تفاعل اتصالي سواء أكانت تلك الإشارات لغوية أو غير لغوية، وعلى هذا تصير الصور الرمزية وألوان إشارة المرور الضوئية، وصفارة شرطي المرور، وصفارة ناظر محطة القطار التي تشير إلى أن قطاراً معيناً على أهبة الانطلاق، والإشارات اليدوية المصاحبة، وصيغ التعبير بلامح الوجه والجسد، وغيرها من الإشارات غير اللغوية تصير كلها نصوصاً من وجهة النظر الاتصالية الموسعة⁽²⁾.

وعلى الرغم من أهمية العلامات غير اللغوية في عملية التواصل، وفي فهم النصوص المنطوقة؛ فإن العلم الأولي باحتضان تلك العلامات ودراستها هو علم الاتصال الجماهيري، أما علم اللغة النصي فمهمته الأساسية تكمن في دراسة النصوص اللغوية، وبهذا الاعتبار حدّد ج. براون G. Brown وج. يول G. Yule النصّ بأنّه: "التسجيل الكلامي لحدث تواصلية"⁽³⁾. وإلى هذا التحديد تقريباً ذهب محمد مفتاح، فقد عدّ من مقومات النص أنّه مدوّنة كلامية في حدث

¹ - يُنظر: عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 56.

² - يُنظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 8، 9.

³ - جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 227.

تواصلني، "مدونة كلامية: يعني أنه مؤلف من الكلام وليس صورة فوتوغرافية، أو رسماً أو عمارة أو زياً... وإن كان الدارس يستعين برسم الكتابة وفنائها وهندستها في التحليل. حدث: إن كل نص هو حدث يقع في زمان ومكان معينين لا يعيد نفسه إعادة مطلقة، مثله في ذلك مثل الحدث التاريخي. تواصلني: يهدف إلى توصيل معلومات ومعارف ونقل تجارب إلى المتلقي..."⁽¹⁾. وهو كما نرى تحديد لا يأخذ بالحسبان النصوص غير اللغوية. ومن المهم في هذا الإطار أن نعرف أن الحدث التواصلية يضم "مجموعة من الأحداث الكلامية التي تتكوّن من مرسل للفعل اللغوي، ومتلقٍ له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغير بمضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعي يتحقّق فيه التفاعل"⁽²⁾. ومن هذا المنظور لا يجب النظر إلى النص على أنه بنية لغوية مجردة خالية من أي وظيفة تواصلية بين المنتج والمتلقي، بل ينبغي أن يظل "الهدف الأساسي للنص هو التواصل، سواء أكان ذلك توصيل معرفة أو معلومة أو وصف حالة ونقلها إلى المتلقي، حيث يشكّل التواصل جزءاً من طبيعة النص ذاته، وكل نص يُسقط هذه الوظيفة من حسابه يتحوّل إلى مجرد ركام من العلامات اللغوية"⁽³⁾. ومن الطبيعي أن الناص الذي يستهدف التواصل بمادة تخاطبية بينه وبين المتلقي لابدّ من أن يأخذ في الاعتبار سياق الإنتاج الكلامي، وههنا تأخذ الوظيفة التواصلية بعداً تداولياً، وعندئذ تصبح مهمة عالم اللغة في لسانيات النص البحث في المقاصد التي تستعمل فيها النصوص في مواقف تواصلية، أي إنه يدرس الأغراض التواصلية للنصوص.

وعلى أساس من هذا المنظور التواصلية السياقي تم توسيع مفهوم النص بإدخال عوامل دلالية وتداولية إلى جانب العوامل اللغوية، وهذا ما يبرزه تحديد شميت Schmidt للنص، فهو عنده كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي (في إطار عملية اتصالية)، محدّد من جهة المضمون،

¹ - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناس، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 1986م، ص 120.

² - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص 110.

³ - حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، ص 74.

ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها، أي يحقق إمكانية قدرة إنجازية جلية. ومن خلال وظيفة إنجازية يقصدها المتحدث، ويدركها شركاؤه في الاتصال، وتتحقق في موقف اتصالي ما حيث يتحول كم من المنطوقات اللغوية إلى نص متماسك يؤدي بنجاح وظيفة اجتماعية-اتصالية، وينتظم وفق قواعد تأسيسية ثابتة⁽¹⁾.

نستضيء مما تقدم أن البنية النصية "بنية معقدة ذات أبعاد أفقية وتدرج هرمي، تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة وعلم التداولية"⁽²⁾. وتوسيع مفهوم النص ليشمل الأبعاد الثلاثة (التركيبي، الدلالي، والتداولي) يطرح من دو شك مسألة العلاقة بين النص والسياق، وهذا ما انتهى إليه جون لاينز John Lyons فقد رأى أن النص والسياق يكمل أحدهما الآخر، "يفترض مسبقا كل منهما الآخر، وتعتبر النصوص مكونات للسياقات التي تظهر فيها، أما السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة"⁽³⁾. وهذا ما جعله يرفض المفهوم الشائع للنص بكونه سلسلة من الجمل المتتابعة، لأنه مفهوم عاجز عن "توضيح حقيقة أن الوحدات التي يتكون منها النص، جملا كانت أم غير جمل ليست مجرد وحدات متصلة مع بعضها بعضا في سلسلة، إنما ينبغي ربطها بطريقة مناسبة من حيث السياق، وعلى النص في مجمله أن يتسم بسمات التماسك والترابط"⁽⁴⁾. ويقصد جون لاينز بسمات التماسك والترابط أن نصية النص لا تتحقق إلا في ظل وجود بنية لغوية متماسكة داخليا على المستوى النصي، ومنسجمة خارجيا على المستوى السياقي التواصلية. يظهر مما سبق أن بعض التعريفات كان يراعي الجانب التركيبي في تشكّل النص، وبعضها الآخر ركّز على البعد الدلالي فنظر إلى النص على أنه وحدة دلالية، بينما ذهب البعض الآخر

1 - يُنظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص 81.

2 - المرجع السابق، ص 125.

3 - جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص 215.

4 - المرجع نفسه، ص 219.

إلى الاعتداد بالبعد التداولي إلى جانب البُعدين السابقين، وذلك بمراعاة صلة النص بالموقف الذي يتضمن المرسل والمستقبل وقناة الاتصال. ومن التعريفات التي راعت هذه الأبعاد الثلاثة ما قدّمه روبرت دي بوجراند R. De Beaugrande، فالنص عنده حدث تواصلية أو تفاعل اتصالي، ولكي تتحقّق نصّيته اقترح سبعة معايير لجعل النصّية أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها. ويبدو أن هذا التحديد الذي وضعه دي بوجراند هو الأقرب إلى حقيقة النصّ، ولا نقول أقرب للكمال، إذ مازال هذا الدرس اللغوي مدار البحوث والدراسات في كثير من دول العالم.

المحاضرة السابعة والثامنة

إشكالية تصنيف النصوص

تمهيد:

لقد نشأت عمليات تصنيف النصوص قبل نشأة إسهامات البحث في لسانيات النص بزمان غير قليل. فالنصوص الأدبية كانت ولا زالت تصنف من حيث قالبها إلى: نصوص شعرية، وأخرى نثرية، وتصنف النصوص الشعرية من حيث شكلها إلى شعر عمودي، وشعر تفعيلية، ومن حيث مضامينها وأغراضها إلى: شعر المدح، الرثاء، الفخر، النسيب، الوصف، الهجاء، شعر سياسي، شعر اجتماعي، شعر تعليمي... والنصوص النثرية كذلك لها تصنيفاتها، فهي تصنف مثلا من حيث جنسها الأدبي إلى: رسالة، خطبة، مقالة، رواية، قصة، مسرحية.. كما تقسم هذه الأجناس الأدبية من حيث مضامينها وأغراضها إلى أصناف، فيقال مثلا رسالة أخلاقية ومقالة أدبية أو نقدية، ومسرحية اجتماعية، وهكذا.. وهذه التصنيفات جميعها تعكس الآراء اللغوية السائدة في الحقبة الزمنية التي نشأت فيها.

ومع بداية تشكل لسانيات النص ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين؛ انشغل علماء لسانيات النص بتصنيف النصوص إلى أنواع، وقد أخذ ذلك جزءا كبيرا من اهتماماتهم لما لذلك من أهمية خاصة في بناء استراتيجيات تعليمية لتدريس مادة النصوص انطلاقا من الوقوف على خصائصها العامة. غير أن عملية التصنيف هذه واجهتها صعوبات كثيرة لسببين اثنين أولهما: العدد الهائل للنصوص المتداولة في المجتمع الذي لا يكاد يخضع للحصر، من ذلك "المحادثات اليومية، والأحاديث العلاجية، والمواد الصحفية، والحكايات والقصص، والقصائد، ونصوص القانون والتعليمات، وما أشبه"⁽¹⁾. والسبب الثاني الذي يقف عائقا أمام عملية التصنيف هو أن النص الواحد مهما كان النمط أو الصنف الذي ينتمي إليه فإنه يندر جدًا أن يكون متجانسا؛ أي من جنس واحد.

¹ - فان دايك ، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ص11 .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن انتماء النصوص إلى أنماط مختلفة أمر لا ريب فيه، وذلك بالاعتماد على معايير موضوعية ناتجة عن تمرّس معين في التعامل مع النصوص، أو معايير متعارف عليها لدى المتكلمين بلغة معينة⁽¹⁾. وقد حاول علماء النص وضع معايير أكثر دقة تُصنّف على أساسها مختلف النصوص والمحادثات، ومن المعايير المعتمدة في ذلك نذكر:

1- التصنيف حسب العملية الذهنية أو حسب الأدلة اللغوية الموظفة في النص: وهو التصنيف الذي يميز بين أنواع النصوص حسب العمليات الذهنية أو العقلية أو الأدلة اللغوية التي توظف في النص أكثر من غيرها؛ كالاستدلال أو الشرح أو العرض أو السرد أو الوصف أو غيرها، ومن ثم فهم يميزون بين الأنماط الآتية:

أ- النص الوصفي Descriptive Text:

وهو ذلك النص الذي يحاول نقل الواقع بجزئياته وتفاصيله، وقد يتخذ الوصف مظهرًا خارجيًا؛ كوصف الأشخاص والموجودات، أو داخليًا؛ كوصف الأحاسيس والمشاعر الإنسانية، ومن مؤشرات هذا النمط: الجمل الاسمية، النعوت والإضافات، كثرة الصور البيانية؛ كالتشبيه والمجازات المجسمة للمعاني، ظهور الزمان والمكان للأشياء الموصوفة مثل: (الليل، النهار، الصباح، المساء، غروب الشمس، الجبال، الربى، المروج)، توظيف التعابير والألفاظ الدالة على الحال، الألوان، أساليب التعجب، الأساليب الخبرية...

ب- النص السردى Narrative Text:

السرد هو الطريقة المستخدمة في بناء نص قصصي، يُعنى بسرد الأحداث وتتابعها في الزمن، سواء كانت واقعية أو خيالية. يبيّن السارد في النص السردى كيف تتحوّل الأحداث وتتعاقد عبر الزمن، ومن مؤشرات: غلبة الزمن الماضي، كثرة الروابط الظرفية والعطفية، كثرة

¹ - ج. براون وج. يول، تحليل الخطاب، ص 234.

الأفعال الدالة على الحركة، غلبة الأسلوب الخبري.

ج- النص الإعلامي Informative Text:

يهدف إلى تزويد المخاطب أو القارئ بالمعلومات الكافية حول موضوع معين يفترض أنه يجهلها أو ليست لديه معلومات كافية حوله. وعادة ما يتناول هذا النوع من النصوص الأحداث الجارية، أو الظواهر الاجتماعية، أو القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. ومن خصائصه: قصر الجمل، الأسلوب الخبري، الأسلوب التقريري المباشر، اللغة السهلة البعيدة عن الغموض والالتواء، استخدام اللغة الموضوعية والاعتماد على لغة الأرقام، ظهور زمكانية الحدث (الزمان والمكان)، الاعتماد على الأفعال في الزمن الحاضر للدلالة على الأنية، تجنب العواطف والمبالغات.

د- النص الحجائي Argumentative Text:

وهو أسلوب تواصل يعمد أساسا على تقديم الحجج والبراهين قصد إقناع الطرف الآخر بوجهة نظر معينة، ومن مؤشرات: ضرورة توفر طرفين أو أكثر للمحاجة (قد يكون أحد الطرفين غائبا)، استخدام الخطاب المباشر، تنامي الأفكار، تقديم الحجج والبراهين (أدلة واقعية منطقية)، الاستشهاد أي ذكر الشواهد (نصوص قرآنية ، أحاديث نبوية، حكم وأمثال، قوانين وضعية)، اعتماد أسلوب المقارنة قصد لإقناع، الاعتماد على الأسلوب المنطقي، الابتعاد عن الخيال، استعمال أدوات الربط المنطقية (ولذا، انطلاقا من، بناءً على، ويستلزم من ذلك، إذا ...).

هـ- النص التفسيري Explanatory Text:

هو أسلوب تواصل يهدف إلى تقديم المعرفة والعلم بطريقة تعتمد على الشرح والتحليل والتفسير، كما يهدف إلى توضيح فكرة أو ظاهرة أو مفهوم معين، من خلال عرض المعلومات والأسباب والنتائج بشكلٍ منطقي ومنظم، بغرض تمكين القارئ من الفهم والمعرفة دون محاولة إقناعه برأي محدد. ومن خصائصه: بروز أفعال المعاينة والملاحظة والاستنتاج (بعد ملاحظتنا، أثناء معاينتنا، عندما شاهدنا، نلاحظ ، ومما سبق نستنتج ..)، استخدام لغة موضوعية بعيدة عن

لغة العواطف، توظيف مصطلحات تقنية خاصة بالمادة المعرفية، اعتماد أسلوب المقارنة، تقديم الأمثلة والشروحات اللازمة، الاعتماد على أساليب التعليل، الإجابة عن الأسئلة من نوع: كيف؟ لماذا؟

و- النص الأُمري (الإيعازي أو الإرشادي) Imperative Text :

أسلوب تواصل يرمي إلى توجيه التعليمات إلى فئة من الناس، ودعوتهم للقيام بعمل معين أو تركه. أو هو نص يُراد به توجيه القارئ أو السامع إلى القيام بسلوكٍ معيّن أو اتباع خطوات محدّدة، ويهدف إلى إعطاء أوامر أو تعليمات أو إرشادات تساعد على تنفيذ عمل أو تجنب خطر أو الالتزام بنظام. ومن مؤشرات: ضرورة توفر طرفين الأمر والمأمور، طغيان أساليب الأمر والنهي، شيوع أساليب النصح والإرشاد، أساليب التحذير وأساليب الإغراء، اعتماد أساليب التهكم والسخرية قصد التوجيه والإرشاد، استخدام جمل قصيرة وواضحة لتيسير الفهم.

ز - النص الحوار Dialogue Text :

هو نصّ يقوم على تبادل الكلام بين شخصين أو أكثر، ويهدف إلى نقل الأفكار أو الآراء أو المشاعر من خلال التفاعل اللغوي المباشر بين المتحاورين، سواء كان ذلك في سياقٍ أدبيّ (كالمسرحية والرواية) أو واقعيّ (كالمقابلات والمحادثات اليومية)، وقد يكون بين الشخص ونفسه (مونولوج)، من مؤشرات: ضرورة توفر أطراف المحاور: (متكلم، مخاطب)، طغيان خاصية السؤال والجواب، أساليب التعجب، أساليب الإقناع، التنوع بين الأساليب الخبرية والإنشائية، استخدام ضمائر المتكلم والمخاطب، توظيف أفعال القول (قال، أجب، ردّ، تساءل...).

يرى ج. ميشال آدم J. M. Adam أن أنواع النصوص غير متجانسة إطلاقاً، ويتجلى انعدام تجانسها في أننا نجد في الفقرة الواحدة، بل أحيانا في الجملة الواحدة تداخلا بين بنية سردية وبنية وصفية⁽¹⁾. ولذلك اقترح آدم تحديدا مختلفا لا يكون على أساس النظر في البنية العامة للنص، ولكن على أساس النظر في طبيعة المقاطع المكونة له، ومدى هيمنة أحدهما أكثر من غيره على

¹- Voir : J.M. Adam, Linguistique textuelle: des genres de discours aux texte. Nathan. 1999, p82.

النص⁽¹⁾. وقد ترتب عن ذلك إدخال بعض التعديل على التصنيف السابق ليصبح كما يلي:

- نصوص يغلب عليها الطابع الحجاجي كالمداخلات العلمية والمحاضرات والتقارير.
- نصوص يغلب عليه الطابع الإعلامي أو الإخباري؛ كالمناشير والوثائق الإدارية والتعليمات الإدارية...

- نصوص يغلب عليه الطابع السردي؛ كالروايات والسير والمذكرات ...
- نصوص يغلب عليه الطابع الوصفي؛ كالقصص، والروبورتاجات، وعرض التجارب والمذكرات.
- نصوص يغلب عليه الطابع التفسيري؛ كالنصوص ذات الطابع العلمي.
- نصوص يغلب عليه الطابع الأمري؛ كالوصايا والخطب الدينية.

2- تصنيف النص حسب مجالات النشاط: وينسب هذا التصنيف إلى أيجنفالد Eigenwald (1974) حيث صنف النصوص في خمسة أنماط تتناسب مع مجالات النشاط الشمولية⁽²⁾:

نمط النص	أمثلة نصية
1- نص صحفي	- نص خبري ، تقرير ، افتتاحية ، تعليق..
2- نص اقتصادي	- الجزء الاقتصادي في صحيفة..
3- نص سياسي	- خطبة سياسية ، قرار ، منشور ، بيان تنديد ، قول حائطي..
4- نص قانوني	- رسالة محام ، نص دستوري ، حكم قضائي ، نص معاهدة
5- نص علمي	- نص من العلوم الطبيعية ، نص من العلوم الاجتماعية..

يُعدّ هذا التصنيف للنصوص تصنيفاً وظيفياً تداولياً يعتمد على مجال الخطاب وغاياته الاتصالية، لا على بنيته الشكلية وحدها. فهو يميّز بين النصوص بحسب مؤسسات إنتاجها ووظائفها: فالصحفي للإخبار والتأثير، والاقتصادي للتحليل المالي، والسياسي للإقناع والتوجيه، والقانوني للتشريع والتنظيم، والعلمي للشرح والتفسير. غير أنّ الحدود بين هذه الأنماط مرنة

¹ - يُنظر: المرجع السابق، ص 82، 83.

² - يُنظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 192.

ومتداخلة، إذ قد يجمع النص الواحد خصائص أكثر من نوع. ويُفقد هذا التصنيف من الناحية البيداغوجية في تدريب المتعلمين على تمييز أنماط الخطاب وفهم سياقها ووظيفتها، لكنه يلاحظ على آيغنفال تغاضيه عن ذكر بعض أنواع النصوص من قبيل؛ النص الديني، النص الثقافي، النص التاريخي، النص الفلسفي، النص الاجتماعي..

3- تصنيف النص أو المحادثة حسب وظيفة النص: وينسب هذا التصنيف إلى جروس Grosse (1976)، ينطلق جروس في تمييز النص من مفهوم وظيفة النص، وينظم حسب ذلك كل النصوص المكتوبة في الألمانية والفرنسية في الطبقات التالية⁽¹⁾:

فئة النص	وظيفة النص	الأمثلة
1- نصوص معيارية	وظيفة معيارية	القوانين ، اللوائح ، التوكيلات ، شهادات الميلاد ، وثائق الزواج ، العقود..
2- نصوص الاتصال	وظيفة اتصالية	كتابات التهنة ، كتابات المواساة..
3- النصوص الدالة على مجموعة	وظيفة الدلالة على مجموعة	الأناشيد الجماعية مثل المارسييز Marseillaise النشيد الوطني الفرنسي
4- نصوص شعرية	وظيفة شعرية	القصيدة ، الرواية ، المسرحية الفكاهية..
5- نصوص قائمة على الذات	وظيفة ذاتية	اليوميات، سيرة الحياة، ترجمة ذاتية، يوميات أدبية .
6- نصوص قائمة على الطلب	وظيفة طلبية	إعلان دعاية بضائع، برامج حزبية، تعليق صحفي ، كتابة رجاء ، التماس.. .

¹ - يُنظر: المرجع السابق، ص 193.

يُحسب لهذا التصنيف أنه يُقدّم رؤية واسعة لطبيعة النصوص من خلال ربطها بوظائفها التواصلية والاجتماعية: فالنصوص المعيارية تُعبّر عن وظيفة الضبط والتنظيم، والنصوص الاتصالية تُعنى بالتفاعل الاجتماعي الوجداني، والنصوص الدالة على مجموعة تُجسّد الانتماء الجمعي والهوية المشتركة، والنصوص الشعرية تُركّز على الوظيفة الجمالية والتخييلية، والنصوص الذاتية تُفصح عن الوجدان الفردي وتجربة الذات، أمّا النصوص القائمة على الطلب فغايتها التأثير والإقناع واستمالة المتلقّي. وهذا التصنيف، على وجاهته، يحتاج إلى تدقيق في الحدود بين الأنماط، لأنّ بعض النصوص تؤدي وظائف متعدّدة في آنٍ واحد؛ فقد يحمل النص الشعري وظيفة ذاتية، أو يتضمّن النص القائم على الطلب وظيفة جمالية. لذا ينبغي النظر إلى هذه الأنماط على أنها مرنة ومفتوحة، تتقاطع بحسب المقام والسياق.

4- تصنيفات أخرى للنص: هذه التصنيفات تراعي النص من حيث: الكتابة والنطق والانفتاح والانغلاق⁽¹⁾:

أ- النص المكتوب: يقول بول ريكور: "لنُسمّ نصّاً كلّ خطاب تثبته الكتابة، وعلى هذا التعريف، يكون التثبيت بالكتابة مؤسسا للنص"⁽²⁾. وأكد على هذه الخاصية رولان بارت، فقد أشار إلى أن النص ينبغي أن ينظر إليه بوصفه جسما مدركا بالحاسة البصرية، فهو مرتبط بالكتابة أي برسم الحروف⁽³⁾.

ب- النص المنطوق: هو محل خلاف بين الباحثين أدرج في التحليل النصي أم يكون في دائرة تحليل الخطاب؟ فبعضهم أدرجه في لسانيات النص من منطلق أن المصطلحان النص والخطاب يدلان على شيء واحد، وبعضهم حصّره في دائرة تحليل الخطاب على أساس أن النص مرتبط باللغة المكتوبة، والخطاب لا يكون إلا شفويا.

¹ - يُنظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، مصر، ط 1، 2000م، ج 1، ص 56، 57.

² - بول ريكور، من النصّ إلى الفعل، تر محمد برادة وحسان بورقية، دار عين، القاهرة، مصر، ط 1، 2001م، ص 105.

³ - رولان بارت، نظرية النص، تر محمد خير البقاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة 1998، ص 30.

ج- النص المغلق: يقصد بالنص المغلق الذي يكون محددًا ببداية واضحة ونهاية واضحة، مثل الرسائل المستعملة في خدمة الجنود بالقوات المسلحة التي ترسل عبر الأجهزة اللاسلكية، رسائل المعايدة، نصوص الإعلانات والمناقصات، نصوص قوائم الطعام.. ويرى بعض الباحثين أن النص المغلق هو المكتفي بنفسه ولم يتداخل مع نصوص أخرى.

د- النص المفتوح: هو النص المنفتح على نصوص أخرى فيتداخل معها من خلال ما يسمى بالتناسل. وذكر هاليداي نماذج نصية من هذا النوع، مثل: اللغة التي تدور بين الطلاب، ولغة الفصول في المدارس بين الأساتذة والطلاب، وقد يُقصد بهذا النوع تلك النصوص المفتوحة على قراءات متعدّدة، وتأويلات مختلفة.

المحاضرة التاسعة

المحادثة وتحليلها

تمهيد:

تُعَدُّ المحادثة أحد أكثر الأشكال اللغوية تداولاً في الحياة اليومية، فهي تمثل جوهر التفاعل الإنساني، والمجال الذي تتجلى فيه اللغة في استعمالها الفعلي، ومن ثم فقد شكّلت مادة خصبة للدراسة اللسانية الحديثة، لاسيما في إطار اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب، حيث لم تُعَدِّ المحادثة تُدرّس بوصفها تبادلاً عفويّاً للكلام بين متخاطبين، بل باعتبارها نظاماً تواصلياً منظماً تحكمه قواعد دقيقة في التناوب الكلامي، وبناء الأدوار، وتوظيف الأفعال الكلامية، واستعمال القرائن السياقية والمقامية. ومن هنا تبرز أهمية تحليل المحادثة بوصفه مدخلاً أساسياً لفهم آليات التواصل الطبيعي، والكشف عن البنية الخفية التي تنظم الخطاب اليومي، وتُحدّد كيف تُبنى المعاني وتُفهم في سياقاتها.

مفهوم المحادثة:

ورد لفظ المحادثة على وزن مفاعلة الدالّ على المشاركة والتبادل، بما يشير إلى أنّها فعل تواصلية شفهي يقوم على تبادل الأدوار بين متكلمين اثنين أو أكثر. يُعرّفها ساكس وآخرون بأنها تفاعل لغوي طبيعي يحدث بين متكلمين يتناوبون الأدوار الكلامية في ضوء قواعد ضمنية تنظّم مسار الخطاب، بغرض تحقيق التواصل والفهم داخل سياق اجتماعي محدّد⁽¹⁾. ويرى بعض الباحثين أنّها: وحدة تفاعلية تُبنى من تتابع الأقوال المنطوقة بين طرفين في مقامات تواصلية واقعية، خاضعة لمبادئ تداولية ضمنية⁽²⁾. ويذهب آخرون إلى أنّ المحادثة تُشكّل محصلة النشاط اللغوي بين مشتركين اثنين على الأقل في الحدث الكلامي⁽³⁾. وما يُستفاد من هذه التعريفات أنّ

¹ - See : Sacks , H., Schegloff, E. A., & Jefferson, G , (1974) A Simplest Systematics for the Organization of Turn-Taking for Conversation. Language, 50(4), p 699.

² - يُنظر: جورج يول، التداولية، ص 111.

³ - يُنظر: ولفجانج هاينه من وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 252.

المحادثة تُمثل تفاعلاً كلامياً حياً تتوزع فيه المبادرة والاستجابة وفق نظام تداولي غير مصرح به؛ يقوم على تداول الأدوار والتنظيم الضمني للأقوال ضمن سياق تواصلية فعلي يهدف إلى تحقيق التفاهم المشترك.

خصائص المحادثة:

تُظهر المحادثة بوصفها تفاعلاً لغوياً شفهيّاً عدداً من الخصائص التي تجعلها مجالاً خصباً للتحليل التداولي، لأنها تمثل اللغة في حالتها الطبيعية، أي اللغة في الاستعمال، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1- الطابع التفاعلي: المحادثة حدث تشاركي يقوم على التبادل المستمر للأدوار الكلامية بين المتخاطبين. فكل قول يُبنى استجابةً لما سبقه وتمهيداً لما سيليه، فيتحقق التواصل التفاعلي عبر آلية المشاركة الكلامية التي وصفها غرايس (Grice, 1975) بمبدأ التعاون⁽¹⁾. الذي يحرص على جعل خطاب المتحدثين مناسباً للسياق ومفهوماً للطرف الآخر.

2- تداول الأدوار: من أبرز ما يميز المحادثة وجود نظام ضمني لتنظيم الأدوار، يتيح لكل طرف أن يتحدث في الوقت المناسب دون فوضى. وقد وصف Sacks & Others هذا النظام بأنه أبسط نسق لتنظيم التناوب في الكلام، يهدف إلى توزيع فرص الكلام توزيعاً منظماً بين المتحدثين⁽²⁾. وهو يقوم على علامات لغوية، وغير لغوية (كالنبرات، والإشارات والإيماءات، وحركات الجسد) تحدّد متى يبدأ المتحدث الجديد ومتى يتوقف السابق عن الحديث.

3- القرائن السياقية: معنى القول في المحادثة لا يُستخلص من الألفاظ وحدها، بل من السياق المقامي context of situation الذي يشمل المكان، والزمن، والعلاقة بين المتخاطبين، ونيّاتهم التواصلية، والظروف المحيطة بالعملية التخاطبية.

¹ - يُنظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

دار التنوير، الجزائر، ط 1، 1429هـ - 2008م، ص 46.

² - See : Sacks, Schegloff, & Jefferson, 1974, p. 699

4- الأفعال الكلامية: كل مقطع في المحادثة يؤدي وظيفة تداولية محددة (أمر، طلب، وعد، اعتذار...). وقد بين جون سيرل أنّ القول فعل يُنجز من خلال الكلام نفسه. فالمحادثة ليست تبادل معلومات فحسب، بل أداء اجتماعي مقصود يُعبّر عن نوايا المتحدثين ويؤثر في المخاطبين.

5- الاقتصاد والتضمين: تميل المحادثة إلى الاختصار والاقتصاد في التعبير، مع اعتماد كبير على التضمينات التداولية *implicatures* التي يفهمها المخاطب اعتماداً على السياق والعرف الاجتماعي⁽¹⁾، ويُعدّ هذا السلوك من مظاهر الكفاءة التداولية عند المتحدثين.

6- التهذيب والملاءمة: يحكم التفاعل الحواري مبدآن تداوليان أساسيان: التهذيب والملاءمة، يقوم مبدأ التهذيب على احترام المتلقي، ومراعاة مشاعره أثناء التفاعل الكلامي بما يضمن تواصلًا متوازنًا خاليًا من التوتر أو الإحراج، ويتجلى هذا المبدأ في تجنب استعمال الألفاظ أو التعبيرات التي قد تُشعر الطرف الآخر بالإهانة أو الانتقاص، وفي الحرص على الحفاظ على (وجه الآخر) من خلال الامتناع عن السلوكيات التي قد تُسبب له خجلًا أو ضيقًا أمام الآخرين، مثل مقاطعته أثناء الحديث أو السخرية من آرائه⁽²⁾. أمّا مبدأ الملاءمة فهو يجعل كل قول موجّهًا لتحقيق أقصى فائدة تواصلية بأقل جهد تأويلي، أي أنّه كلّما كان التعامل مع الملفوظ يتطلب جهدًا معرفيًا أقل في معالجته، ارتفعت درجة ملاءمته، أما إذا استوجب فهمه جهدًا معرفيًا كبيرًا، فإنّ مستوى ملاءمته يكون أدنى⁽³⁾. وهذا معناه أن درجة الملاءمة تزداد كلّما كان الخطاب أكثر ارتباطًا بالموضوع المتناول وأقرب إلى مقصده التداولي، بحيث تظل المحاورة متمحورة حول الفكرة الأساسية التي يجري تناولها، ويتحقق ذلك بالحفاظ على ترابط الحديث، وعدم الانحراف إلى قضايا فرعية أو موضوعات جانبية لا تمتّ بصلة إلى المقام.

1 - يُنظر: جورج يول، التداولية، ص 71.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص 98، 99.

3 - يُنظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 54.

نخلص ممّا تقدّم أنّ المحادثة تُفهم على أنها منظومة تفاعلية معقّدة يتحقق فيها التواصل من خلال تعاون لغوي واجتماعي، يعتمد على السياق، والمقاصد، والتنظيم الدقيق للأدوار. وهذا هو النموذج الأوضح للغة في وظيفتها التواصلية الحيّة.

تحليل المحادثة:

نشأ تحليل المحادثة Conversation Analysis في سبعينيات القرن العشرين في إطار علم الاجتماع التفاعلي بالولايات المتحدة، متأثراً بأعمال هارولد غارفinkel Harold Garfinkel مؤسس الإثنوميثودولوجيا Ethnomethodology التي تعني منهجية الجماعة أو منهجية دراسة الإدراك العام للجماعة، وقد اهتمت الإثنوميثودولوجيا بدراسة الكيفية التي يُنظّم بها الأفراد تفاعلاتهم اليومية. جاء هارفي ساكس Harvey Sacks ليطبّق هذه الرؤية على الخطاب الشفهي، فبدأ بتحليل تسجيلات لمكالمات هاتفية واقعية، بمشاركة شغلوف Schegloff وجفرسون Jefferson بهدف الكشف عن القواعد الدقيقة التي تحكم تناوب الأدوار وإصلاح الخطاب. وقد مثّل مقالهم الشهير (نسق تنظيمي مبسّط لتناوب الأدوار في المحادثة) سنة 1974 في مجلة اللغة Language نقطة التحول التي جعلت من تحليل المحادثة منهجاً علمياً مستقلاً في دراسة التواصل اليومي ضمن منظور لساني تداولي وسوسولوجي معاً.

وقد قدّمت هذه المدرسة نموذجاً دقيقاً لتنظيم تناوب الأدوار الكلامية يبيّن أن التفاعل بين المتكلمين يخضع لقواعد ضمنية تسمح بتبادل الأدوار بانسجام. كما أبرزت مفهوم الأزواج المتجاورة مثل سؤال/جواب، أو تحية/تحية، بوصفها الوحدة الأساسية لبناء التسلسل التفاعلي. وأولت عناية خاصة بآليات إصلاح الخطاب التي تُستعمل لتصحيح الأخطاء أو توضيح سوء الفهم أثناء التواصل، وبذلك أكّدت أن الكلام اليومي منظم ومنهجي، وأن تحليل المحادثة يتيح فهم البنية التداولية للتفاعل اللغوي في سياقاته الواقعية⁽¹⁾. وبفضل هذا التوجّه أُدرجت المحادثة

¹ - يُنظر: دومنيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2008م، ص 56.

ضمن اهتمامات اللسانيات التداولية، بوصفها مجالاً يدرس كيفية استعمال اللغة في سياقها الواقعي، وكيف تتجلى مقاصد المتكلمين والتزاماتهم في البنية التفاعلية للخطاب.

ويتمثل الهدف الأساسي في بحوث تحليل المحادثة في وصف وبيان العناصر التي يعتمدها المتحدثون في تسيير تفاعلهم العقلي والاجتماعي المنظم، إضافةً إلى الكشف عن الآليات التي يُنتج من خلالها المتحاورون سلوكهم اللغوي ويفهمون سلوك الآخرين ويتعرفون عليه أثناء التواصل. وبوجه عام، سعت مقارنة تحليل المحادثة إلى بناء مقارنة منهجية لطرائق اشتغال الكلام في مختلف المجتمعات الإنسانية، وركزت الدراسات الإثنوغرافية للتواصل على ما يميز الجماعات اللغوية من تجانس داخلي، وعلى تنوع السنن الثقافية التي تسهم في تشكيل هوية الأفراد، كما عملت هذه المقاربة على توظيف نتائجها في مجالات تطبيقية، خصوصاً في ميدان البيداغوجيا وتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب⁽¹⁾.

آليات تحليل المحادثة:

آليات تنظيم المحادثة تُعدّ من أهم ما قدّمته مدرسة تحليل المحادثة، إذ تهدف إلى الكشف عن القواعد غير المصرّح بها التي تنظّم التفاعل اللغوي بين المتكلمين في الخطاب الشفهي. ويمكن تلخيص أبرز هذه الآليات من منظور لساني تداولي فيما يأتي:

1- آلية تناوب الأدوار Turn-taking: تُعدّ محور التنظيم التفاعلي للمحادثة، إذ يتبادل المتكلمون الأدوار وفق نظام دقيق يضمن عدم التداخل أو الصمت الطويل، من خلال ما يسمى بالمواضع الانتقالية المحتملة. ويتيح هذا النظام التنبؤ بوقت انتهاء المتحدث ودخول الآخر.

2- آلية ترتيب الأدوار Turn Allocation: تحدد الكيفية التي يُختار بها المتحدث التالي، إمّا بتعيين مباشر من المتحدث الحالي أو بمبادرة تلقائية من أحد المشاركين، أو بترك الدور مفتوحاً وفق الأعراف التفاعلية للمجموعة.

¹ - يُنظر: دومنيك مانغونو، المصطلحات المفتاحية لتحليل الخطاب، ص 55.

3- آلية الأزواج المتجاورة Adjacency Pairs : تمثل البنية الأساسية للتفاعل، إذ يُنتظر من قول ما استجابة نمطية، مثل: سؤال/جواب، تحية/تحية، عرض/قبول، شكر/ردّ، وهي التي تضمن تسلسل الخطاب واستمراريته⁽¹⁾.

4- آلية الإصلاح Repair Mechanism : تُستخدم عندما يحدث خطأ أو غموض في الفهم أو النطق، فيلجأ أحد المتفاعلين إلى تصحيح القول أو طلب التوضيح، سواء من المتحدث نفسه أو من السامع. وهذه الإصلاحات، مثل إعادة الصياغة أو الاستفهام التوضيحي، جزء أساسي من تنظيم المحادثة لضمان الفهم المشترك واستمرارية التواصل.

5- آلية إدارة الصمت والمقاطعة Mechanism of Managing Silence and Interruption : تتحكم في توزيع فترات السكوت القصيرة التي تُعد جزءاً من الإيقاع التفاعلي، كما تميّز بين المقاطعة السلبية، والمقاطعة التعاونية الداعمة لاستمرار الحديث.

6- آلية التتابع الموضوعي Topic Sequencing : تنظّم الانتقال بين موضوع وآخر عبر مؤشرات لغوية ودلالية تحفظ انسجام المحادثة وترابطها التداولي.

7- آلية التوقف أو الإنهاء Closing Sequences : تتناول الكيفية التي يُختتم بها الحديث بصورة تعاونية دون قطع مفاجئ للتفاعل، وذلك عبر تبادلات نمطية مثل الشكر، التحية، ألفاظ الوداع، وغيرها.

مما سبق يُبرز تحليل المحادثة أنّ الخطاب الشفهي ليس نشاطاً عفويّاً أو اعتباطيّاً، بل هو منظومة دقيقة تحكمها قواعد تداولية اجتماعية ضمنية تضمن انتظام التفاعل وانسجامه. وقد أسهمت أعمال ساكس وشغلوف وجفرسون، جورج يول، وغيرهم في إرساء دعائم هذا المنهج بوصفه أداة علمية لتحليل التواصل الواقعي، كاشفةً عن آليات التنظيم الداخلي للمحادثة من حيث

¹ - يُنظر: جورج يول، التداولية، ص 119، 120.

التناوب والإصلاح والتتابع والإنهاء. وبذلك أضحت المحادثة مجالاً خصباً لتداخل اللساني مع السوسولوجي.

تصنيف المحادثة:

عادة ما تُصنّف المحادثة بحسب مجالاتها الهامة اجتماعياً، ولعلّ أشهر تصنيف لها هو ما قدّمه هين Henne وريه بوك Rehbock (1982). اختار هين وريه بوك في تصنيفهما للمحادثة قاعدة مجالات المحادثة التي تحقّق لكل عضو في المجتمع وظائف خاصة، وكان تحليلهما للمحادثات على الشكل الآتي⁽¹⁾: صنّف الباحثان المحادثة إلى أنواع متعددة بحسب طبيعتها، وسياقها، وأطرافها، ودرجة رسميتها. فمن حيث طبيعتها، يمكن التمييز بين المحادثة الطبيعية، التي قد تكون عفوية تنشأ بصورة تلقائية دون إعداد مسبق، أو معدة يتم التحضير لموضوعها وأدوار المشاركين فيها قبل وقوعها، وبين المحادثة المتصورة أو الخيالية التي تنشأ في سياق تخيلي كالأعمال الأدبية أو المسرحية، وتشمل المحادثة المتصورة التي تتخيل مواقف محتملة، والمحادثة الخيالية التي تدور في عالم غير واقعي. وتضاف إلى ذلك المحادثة ذات الإخراج، وهي التي تُنظّم وتُقدّم أمام جمهور أو في سياق إعلامي كالمقابلات التلفزيونية.

أمّا من حيث علاقة الزمان والمكان، فهناك محادثة اتصال قريب تتم في توافق زمني ومكاني مباشر، أي وجها لوجه، ومحادثة اتصال بعيد يتحقق فيها التوافق الزمني دون القرب المكاني كما في المحادثات الهاتفية أو التلفزيونية. ومن حيث حالة الأطراف، نجد المحادثة الثنائية بين شخصين، والمحادثة الجماعية التي قد تتم في مجموعات صغيرة أو في مجموعات كبيرة.

وتتباين المحادثات أيضاً بحسب درجة عموميتها، فقد تكون خاصة، أو شبه عامة، أو عامة إلى حد ما، أو عامة تماماً. كما تختلف باختلاف طبيعة العلاقة الاجتماعية بين المتحدثين؛ إذ قد تقوم على التكافؤ والمساواة، أو على عدم التكافؤ الذي قد يكون أنثروبولوجياً (كالاختلاف بين

¹ - يُنظر: ولفجانج هاينه من وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 194 وما بعدها.

الجنسين أو الأعمار)، أو اجتماعيًا ثقافيًا، أو تخصصيًا موضوعيًا كما في المحادثات العلمية، أو بنيويًا داخل سير المحادثة نفسها حين يسيطر طرف على مجرى التفاعل.

ومن حيث جوانب الحدث، يمكن أن تكون المحادثة ذات طابع توجيهي يرمي إلى إحداث فعل أو سلوك، أو روائي يُسرد فيه حدث أو تجربة، أو خطابي قد يأخذ شكلًا عاديًا أو علميًا تبعًا للمقام والمقصد. وتختلف المحادثة أيضًا بحسب درجة المعرفة بين أطرافها، فقد تقوم بين أشخاص تربطهم ألفة أو صداقة، أو معرفة سطحية، أو معرفة عابرة، أو بين غرباء لا معرفة سابقة بينهم. كما تتفاوت من حيث درجة استعداد المشاركين، فقد يكون التفاعل غير مستعد له، أو استعدادًا روتينيًا، أو استعدادًا خاصًا يرتبط بموقف محدد.

ويتحدد نوع المحادثة كذلك تبعًا لموضوعها، فقد يكون الموضوع غير محدد ويدور الحديث فيه بحرية، أو محددًا بوجه عام، أو محددًا بدقة ضمن نطاق موضوعي واضح. وأخيرًا، تُقيم بعض المحادثات علاقة وثيقة بين الاتصال اللغوي والأحداث غير اللغوية المرافقة له كالحركات والإشارات والتعابير الجسدية، بينما تقتصر محادثات أخرى إلى هذا البعد العملي الذي يربط اللغة بالسلوك.

يبدو من خلال ما تقدّم أنّ تحليل هين وريهبوك يُظهر دقة في تصنيف أنماط المحادثة وفق معايير متعدّدة تتقاطع فيها الأبعاد اللغوية والاجتماعية والتواصلية، ما يمنح هذه المقاربة التحليلية شمولية تكاد تستوعب مختلف أبعاد الفعل الحوارية. فهي لا تكتفي بوصف البنية السطحية للتفاعل، وإنما تلامس، أيضاً، العوامل المقامية والنفسية التي تؤثر في تنظيم الخطاب وتبادل الأدوار. كما تتيح هذه المقاربة إطاراً مرجحاً لدراسة المحادثة في سياقات طبيعية ومؤسسية، وتُعدّ أساساً مفيداً للتحليل التداولي من منظور مقارن. ولعل أهم ما يميّز هذا التصنيف قدرته على الربط بين اللغة كسلوك اجتماعي والاتصال بوصفه حدثاً إنسانياً معقّداً.

المحاضرة العاشرة

النصّية ومعاييرها

تمهيد:

تنهض لسانيات النص على منهجية علمية تتأسس على التداخل بين المقاربة البنيوية والمقاربة التداولية، إذ تنظر إلى النص بوصفه منظومة لغوية دلالية متكاملة تتفاعل فيها البنية والوظيفة، ويُدرَك معناها من خلال انتظام عناصرها ضمن وحدة كلية. ويقتضي هذا المنظور معالجة النص في ضوء مبدأي التحليل والتركيب: تحليل مكوناته الداخلية وتفكيك مستوياته اللسانية، ثم إعادة بناء العلاقات التي تشدّها ضمن نسق دلالي تواصل يضمن للنص اتساقه وانسجامه. هذا التوجه يمثّل أساساً لفهم مفهوم النصية ومعاييرها، كمدخل أساسي لدراسة النصوص واستكشاف آليات إنتاجها وتأويلها.

مفهوم النصّية: يُعدّ مفهوم النصّية أحد الركائز الأساسية في الدرس اللساني الحديث، إذ برز مع التحوّل الذي قادته لسانيات النص نحو دراسة اللغة في مستوى أعلى من الجملة، بوصف النص وحدة دلالية كبرى تتكامل فيها البنى اللغوية وغير اللغوية لتحقيق معنى شامل. وقد تجاوزت هذه المقاربة حدود التحليل التركيبي الضيق إلى الكشف عن العلاقات التي تنتظم بين الجمل والعبارات، وعن الوسائل التي تُكسب النص اتساقه وانسجامه. ومن ثمّ لم يُعدّ النص مجرد تتابع من الجمل، وإنما منظومة لغوية متكاملة تشكّل كياناً دلالياً واحداً، تُصبّ فيه المعاني من خلال جملة من المعايير والشروط تمنحه سمة النصّية.

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم النصّ أوسع من أن يُحصر في بنية لغوية مكتوبة أو منطوقة محدّدة؛ فهو يمكن أن يكون جملة قصيرة أو خطاباً مطوّلاً، شعراً أو نثراً، حواراً أو مونولوجاً، نداء استغاثة أو مناقشة جماعية، ما دام يحقّق شروط التواصل والفهم المشترك⁽¹⁾. ومن هنا تتأسس النصّية بوصفها السمة المميّزة للنص عن اللانص، فهي التي تمنحه وحدته الدلالية والتنظيمية،

¹ - يُنظر: نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دار هومة، الجزائر (د.ط. ت)، ج2، ص 69.

وتجعله قابلاً للتأويل والفهم، ويعبر نور الدين السد عن هذا المعنى بقوله: "النصية تحقق للنص وحدته الشاملة، ولكي تكون لأي نص نصيته ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصية، بحيث تسهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة"⁽¹⁾. بيد أن الوسائل اللغوية وحدها غير كافية لتحقيق نصية النص، إذ إن تماسك الخطاب لا يقوم على الروابط اللفظية فحسب، بل يستدعي تضافر مستويات متعددة تسهم مجتمعة في بناء المعنى الكلي. فهناك، أولاً، العناصر اللغوية التي تؤمن الاتساق الشكلي، مثل أدوات الربط والإحالة والتكرار والتضام، وهي التي تحفظ للنص ترابطه الظاهر. وثانياً، يبرز البعد الدلالي بوصفه المستوى الذي يتحقق فيه الانسجام المعنوي للنص، إذ يتجاوز الربط الشكلي بين الجمل إلى إقامة شبكة من العلاقات الدلالية التي تضمن ترابط المعاني وتلاحمها، ويتجلى هذا الانسجام من خلال التدرج المنطقي للأفكار، واستمرار الموضوع الواحد في سياقات متعاقبة، وتضافر المعاني الجزئية في خدمة المقصد العام للخطاب؛ بما يتيح للنص أن يُقرأ كوحدة فكرية منسجمة لا كسلسلة من الجمل المنفصلة. وإلى جانب هذين المستويين يتدخل المستوى التداولي الذي يمنح النص بعده المقامي والتواصل، من خلال نية المتكلم ومقاصده، والعلاقة التي تربطه بالمخاطب، والظروف التي يُنتج فيها الخطاب، وكيفية تقبل الخطاب، وغيرها. ومن هنا فإن النص الحقيقي لا يكتسب نصيته إلا حين تتآزر هذه المستويات الثلاثة: اللغوي، والدلالي، والتداولي، لتشكل بنية منسجمة تُحقق للفعل اللغوي معناه ووظيفته في التواصل.

معايير النصية:

تُشكل معايير النصية منظومة من الضوابط النظرية التي تتيح مقارنة النص في شموليته، إذ تحدّد الشروط التي تمنحه تماسكه وانسجامه، وتكشف عن العلاقات التي تربط بين مكوناته اللغوية والدلالية والتداولية، بما يجعل منه وحدة كبرى مكتملة المعنى والوظيفة. وقد سعى الباحثان روبرت دي بوجراند Robert De Beaugrand وولفغانغ دريسلر Wolfgang Dressler إلى تععيد

¹ - المرجع السابق، ج2، ص 69.

هذه الضوابط في نموذج لساني متكامل، حدّدا فيه سبعة معايير تمثّل الأساس الذي تُقاس به نصّية النص، وهي: الاتساق، الانسجام، القصد، القبول، سياق الموقف، الإعلامية، والتناص⁽¹⁾. وتشكل هذه المعايير الإطار المرجعي الذي يُمكن الباحث من التمييز بين النص واللا نص، وفيما يأتي عرض موجز لهذه المعايير:

1- الاتساق Cohesion : هو أول معايير النصّية وأوضحها ظهوراً في البنية اللغوية، ويُقصد به الترابط الشكلي الذي ينتظم مكّونات النص على مستوى سطحه اللغوي. ويتحقّق هذا التماسك عبر وسائل نحوية ومعجمية متنوّعة، مثل أدوات الربط، والإحالة، والتكرار، والحذف، والتضام، وغيرها من الأدوات.

2- الانسجام Coherence : هو المعيار الذي يُعنى بترابط المعاني على مستوى البنية العميقة للنص، ويتحقّق هذا التماسك الدلالي حين تنتظم الأفكار والموضوعات في سياق منطقي متدرّج يربط بين أجزاء النص ويجعلها تخدم مقصده العام، وهذا معناه أن الانسجام هو الذي يمنح النص دلالاته الكلية، ويجعل المتلقي يدركه كوحدة دلالية كبرى، لا كسلسلة من الجمل المترابطة شكلياً.

3- القصدية Intentionality : تمثّل البعد الذي يتّصل بنية المتكلم أو الكاتب في إنتاجه للنص، فهي تعبّر عن الغاية التواصلية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال بنيته اللغوية. ومن ثمّ تُعدّ القصدية شرطاً جوهرياً في تحقق النصّية، لأن النصّ الذي يفتقر إلى نية تواصلية، سواء أكانت ظاهرة أم خفية، لا يمكن أن يُعدّ نصّاً أو خطاباً.

4- المقبولية Acceptability : تُحيل إلى استجابة المتلقي للنص وإقراره بصلاحيته للفهم والتأويل في ضوء توقعاته ومعارفه السابقة وسياق الموقف التواصلية. وهي تمثّل الوجه المقابل للقصدية، إذ لا يتحقّق التواصل اللغوي إلا بتفاعل الطرفين معاً: مرسل يقصد، ومتلقٍ يقبل ويفهم.

¹ - يُنظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103 - 105.

- 5- **سياق الموقف** Situationality: ويتعلق الأمر بالعوامل التي تجعل النص مرتبطاً بالمقام الذي يُنتج فيه، من حيث الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والنفسية التي تحيط بعملية التواصل. ففهم النص لا يتحقق إلا باستحضار هذه الشروط التي تمنح النص دلالة المقصودة.
- 6- **التناسق** Intertextuality: ويتضمن العلاقات القائمة بين نص ما ونصوص أخرى سابقة أو معاصرة له، بحيث يُستدعى فيها معنى أو صيغة أو أسلوب من نصوص مختلفة لتغذية النص الجديد وإغنائه دلاليًا وجماليًا، فيتحقق بذلك تفاعل النصوص داخل نسيج لغوي واحد يُظهر وعي المبدع بثقافة النصوص السابقة وطرق توظيفها.
- 7- **الإعلامية** Informativity: وتعني مقدار المعلومات الجديدة التي يقدمها النص لمتلقيه، أي درجة الإضافة المعرفية التي يحملها الخطاب مقارنة بما هو معلوم أو متوقع سلفاً. فكلما ازدادت نسبة المعلومات غير المألوفة أو غير المتوقعة، ازداد النص ثراءً وجاذبية، شريطة أن يظل هذا الكم متناسباً مع قدرة المتلقي على الفهم والتأويل.
- وقد لقي النموذج الذي قدّمه دي بوجراند ودريسler استحساناً واسعاً بين الدارسين، لما يتّسم به من شمولٍ واتساع في تناول ظاهرة النص، فقد راعى هذا التصوّر - إلى جانب عناصر الترابط النحوي والتماسك الدلالي - طبيعة كلّ من النص والمرسل والمتلقي، والسياق الذي يحيط بعملية التواصل، كما أولى عناية خاصة بعلاقة النص بغيره من النصوص السابقة أو المعاصرة له، وهو ما جعله أقرب إلى تمثيل البنية الواقعية للنص في استعماله الفعلي، غير أنّ هذا النموذج، على الرغم من أهميته واتساع آفاقه، لا يُعدّ صياغة نهائية أو مكتملة لمفهوم النصيّة، بل هو محاولة تأسيسية استوعبت أبرز السمات المميّزة للنص، وجمعت أكثر المعايير تمثيلاً لطبيعته المعقّدة.

المحاضرة الحادية عشرة

الاتساق والانسجام

تمهيد:

لعلّ من أهم الخصائص التي تتميز بها النصوص ما اصطلح على تسميته بالاتساق والانسجام، وهاتان الخصيقتان تشكلان مع الركيزة الأساسية للتحليل النصي في الدرس اللساني الحديث من موقع صلتها المباشرة بالنص؛ ولذلك حظيا بعناية كبيرة من قبل علماء اللغة النصيين؛ إذ لا نكاد نجد بحثاً في مجال لسانيات النص أو تحليل الخطاب يخلو من معالجة هذين المفهومين وما يتسعان له من مصطلحات شديدة الصلة بهما؛ كالترابط والتماسك والتعلق والالتحام والسبك والحبك وغيرها. وفيما يلي عرض لهذين المعيارين:

أولاً: الاتساق Cohesion: ورد في لسان العرب في مادة (وَسَقَ): "الْوَسَقُ وَالْوَسَقُ: مَكِيلَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَقِيلَ: هُوَ حِمْلٌ بَعِيرٌ، وَهُوَ سَتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَيُقَالُ: وَسَقَتِ النَّخْلَةُ إِذَا حَمَلَتْ، فَإِذَا كَثُرَ حِمْلُهَا قِيلَ أَوْسَقَتْ، أَيْ حَمَلَتْ وَسَقًا. وَوَسَقْتُ الشَّيْءَ أَسَقُهُ وَسَقًا إِذَا حَمَلْتُهُ... وَوَسَقَتِ الْأَتَانُ إِذَا حَمَلَتْ وَلَدًا فِي بطنِهَا، وَوَسَقَتِ النَّاقَةُ وَغَيْرُهَا تَسِقُ، أَيْ حَمَلَتْ وَأَغْلَقَتْ رَحِمَهَا عَلَى الْمَاءِ، فَهِيَ نَاقَةٌ وَاسِقٌ... وَالْوُسُوقُ: مَا دَخَلَ فِيهِ اللَّيْلُ وَمَا ضَمَّ.. وَقَدْ وَسَقَ اللَّيْلُ وَاتَّسَقَ، وَكُلُّ مَا انْضَمَّ فَقَدْ اتَّسَقَ، وَالطَّرِيقُ يَأْتَسِقُ وَيَتَسَقُ أَيْ يَنْضَمُّ... وَاتَّسَقَ الْقَمَرُ: اسْتَوَى.. وَاتَّسَقَ الْقَمَرُ: امْتَلَأَ وَاجْتَمَاعَهُ وَاسْتَوَاهُ لَيْلَةً ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ... وَالْوَسَقُ: ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ، وَفِي حَدِيثٍ أُخِذَ: اسْتَوْسِقُوا كَمَا يَسْتَوْسِقُ جُرْبُ الْغَنَمِ، أَيْ اسْتَجْمِعُوا وَانْضَمُّوا... وَاتَّسَقَتِ الْإِبِلُ وَاسْتَوْسَقَتْ: اجْتَمَعَتْ.. وَالاتَّساقُ: الْإِنْتِظَامُ"⁽¹⁾. وَاضِحٌ مِنْ خِلَالِ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْمَعْجَمِ أَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ لِلْجَذْرِ (وَسَقَ) وَمَشْتَقَاتِهِ تَدُورُ فِي مَعْظَمِهَا حَوْلَ: الضَّمِّ وَالْإِنْتِظَامِ وَالْجَمْعِ وَالْإِسْتَوَاءِ، وَهَذَا الْمَعْنَى الْمَعْجَمِيُّ يَتَقَاطَعُ بِشَكْلِ كَبِيرٍ مَعَ مَعْنَاهِ الْإِصْطِلَاحِيِّ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ النَّصِيَّةِ، إِذْ إِنَّ مَفْهُومَ الْإِتْسَاقِ فِي اللَّسَانِيَّاتِ النَّصِيَّةِ يَنْبَنِي أُسَاسًا عَلَى فِكْرَةِ الْإِنْتِظَامِ وَالتَّرَابُطِ،

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (وسق)، مج 6، ص 4836، 4837.

ما يعني أنّ الدلالة المعجمية لمصطلح (الاتّساق) هي التي غذّت دلالاته الاصطلاحية في الدرس النصّي الحديث.

الاتّساق في الاصطلاح:

يُقصد بالاتّساق عند علماء اللغة النصّيين ذلك التماسك المحكم بين الجمل والمقاطع المشكّلة للنص أو الخطاب، وفي الغالب يتحقّق هذا التماسك بواسطة روابط لغوية؛ بعضها نحوي، وبعضها الآخر معجمي، وهذا يعني أنّ الكلام عن الاتّساق هو في حقيقة الأمر كلام عن العلاقات التي تربط الجمل بعضها ببعض في شكلها السطحي، وهذا ما أكّده الباحث اللغوي روبرت دي بوجراند؛ إذ رأى أنّ الاتّساق "يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية surface على صورة وقائع يؤدّي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقّق لها الترابط الرصفي⁽¹⁾. وعلى هذا فمفهوم الاتّساق يتأسّس على فكرة التماسك في شكله الظاهري، أي إنّّه ذو طبيعة خطّية تتمظهر في توالي الكلمات وتتابع الجمل وفق منظومة قواعدية خاصّة بكلّ لغة.

ويعتقد بعض الباحثين أنّ أوّل محاولة جادّة لوصف الترابط الرصفي للنصوص تُنسب إلى رونالد هارفغ R. Harwag وذلك من خلال حديثه عن بعض العلاقات التي تسود النصوص، مثل علاقات الإحالة، والاستبدال، والتكرار، والحذف، والترادف، والعطف، والتفريع والترتيب، وذكر النتيجة بعد السبب، والجزء بعد الكل أو العكس، وهذا كله مما يقع في دائرة الترابط والاتّساق الداخلي للنص⁽²⁾. بيد أنّ أكبر جهد عرض لمسألة الاتّساق هو ذلك الذي قام به الباحثان هاليداي ورقية حسن في مؤلّفهما: الاتّساق في الإنجليزية Cohesion in English. والاتّساق عند هذين الباحثين يأخذ مفهوماً دلالياً، ويشيران بكل وضوح إلى أنّ علاقة الاتّساق تتأسّس حين يستند تأويل عنصر ما في الخطاب على تأويل عنصر آخر، إذ يفترض كلّ منهما الآخر، بحيث لا

¹ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.

² - يُنظر: إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2007م، ص 186، 187.

إمكانية لفهم الثاني إلا بالعودة إلى الأول⁽¹⁾. ولتوضيح هذا التصور يأتي المؤلفان بالنموذج النصي الآتي:

Wash and core six cooking apples. Put them into a fireproof dish.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات للطبخ. ضعها في إناء يقاوم حرارة النار.

وفي تعليقهما على هذا المثال يذكر هاليداي وحسن أنه من الواضح أن الضمير (them) في الجملة الثانية عائد على التفاحات الست المذكورة في الجملة الأولى، وعليه فإن الوظيفة الإحالية anaphoric function للضمير (them) تُحقّق اتّساق الجملتين، ومن ثمّ تؤولان ككل، فتشكّلان معاً نصّاً أو جزءاً من النص نفسه، وبناءً على ذلك فإنّ الاتّساق يتحقّق بحضور كل من العائد والعائد عليه، وليس بحضور أحدهما فقط. فتكون العلاقة الاتساقية بين الضمير (them) و (six apples) أنهما يُحيلان إلى الشيء نفسه، أي يشتركان في الإحالة⁽²⁾. ومن هنا نفهم أنّ المقصود بالعلاقة الدلالية في الاتّساق عند هذين الباحثين هي اعتماد عنصر على عنصر آخر لتفسيره، ولا يُقصد بها العلاقات بين الجمل من حيث معانيها.

كما يشير هاليداي وحسن إلى أنّ استعمال الضمير لا يُعدّ الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الاتّساق، إذ يمكن أن تبرز العلاقة الاتساقية بوساطة مجموعة أخرى من الوسائل اللغوية، وفي هذا السياق يذكر المؤلفان أنّه يمكن أن يكون لدينا المثال الآتي:

Wash and core six cooking apples. Put the apples into a fireproof dish.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات للطبخ. ضع التفاحات في إناء يقاوم حرارة النار.

ففي هذا المثال يقوم بالوظيفة الاتساقية العنصر (the apples) وذلك من خلال تكرار الوحدة المعجمية (apples) المسبوقة بالوحدة الصرفية (the) كعلامة مرجعية، لأنّ من بين وظائف أداة التعريف definite article الإشارة إلى وجود تطابق إحالي مع شيء سبق ذكره. وأمام هذا المثال يعتقد الباحثان أنّه يمكن الإشارة إلى وجود اتّساق نحوي وآخر معجمي، فالأول تحقّق بواسطة

¹ – See: M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 4.

² – يُنظر المرجع نفسه، ص 2، 3.

العنصر الإحالي (the)، والثاني بواسطة رابط معجمي (تكرار apples)⁽¹⁾. وهنا يشير إلى أنه من الضروري التأكيد أنه "حين نتكلم عن الاتساق سواء أكان نحويًا أم معجميًا فلا يجب أن نفترض أنه علاقة شكلية محضة لا دخل للمعنى فيها، ذلك أن الاتساق علاقة دلالية، بيد أنه يتحقق من خلال النظام المعجمي النحوي مثله مثل باقي مكونات النظام الدلالي"⁽²⁾. ومن الواضح أن هاليداي وحسن عندما يتحدثان عن الاتساق كعلاقة دلالية فهما لا يقصدان العلاقات الدلالية الضمنية بين مكونات النص، وإنما يشير إلى تلك العلاقات الظاهرة التي يعتمد فيها عنصر لغوي على عنصر آخر لتفسيره، بعبارة أخرى، الاتساق عندهما يختص بالأدوات والوسائل اللغوية التي تُحقق الاستمرارية بين الجمل على مستوى سطح النص/ الخطاب.

ويُقصد عادة بسطح النص: "الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث ينتظم بعضها مع بعض تبعًا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصًا إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظًا بكيونته و استمراريته"⁽³⁾. وهذا ما أكدّه صلاح فضل حينما نقل عن علماء لسانيات النص أن الاتساق ينشأ غالبًا عن طريق مؤشرات لغوية تظهر على مستوى ظاهر النص، مثل حروف العطف والوصل والفصل وعلامات الترقيم، وكذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأداة التعريف وأبنية الحال والزمان وأسماء المكان، وغير ذلك من العناصر الرابطة التي يعنى علم اللغة بتحديداتها⁽⁴⁾. هذه العناصر الرابطة التي تبرز على مستوى سطح النص هي ما اصطُلح على تسميتها بأدوات الاتساق.

أدوات الاتساق:

¹ - يُنظر المرجع السابق، ص 3، 6.

² - المرجع السابق، ص 6.

³ - سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، مصر، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، 1991م، ص 154.

⁴ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 244.

يقدم الثنائي هاليداي ورقية حسن في مؤلفهما (الاتّساق في الإنجليزية) خمس أدوات للاتّساق وهي: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل، والاتّساق المعجمي. ويميلان إلى الاعتقاد أنّ الأدوات الثلاثة الأولى (الإحالة، الاستبدال، الحذف) هي من النوع النحوي، والأداة الخامسة (الاتّساق المعجمي) من النوع المعجمي، أمّا (الوصل) فهو يتوسط النوعين، فهو من جهة نحوي بشكل أساسي، ولكنه من جهة أخرى يشتمل على مكّون معجمي⁽¹⁾. وفيما يلي عرض لهذه الأدوات حسب ورودها على الترتيب المذكور أعلاه.

1- الإحالة: ما يطلق عليه (إحالة) يُعبّر عنه بشكل عام في الفرنسية *référence*، وفي الإنجليزية *reference*، وهناك مجموعة ترجمات عربية لهذا المصطلح منها الإرجاع والإرجاعية أو المرجعية، ولكن الترجمة الأكثر استخداماً هي الإحالة⁽²⁾. ويرى دي بوجراند أنّه يتم تعريف الإحالة عادة بأنها "العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"⁽³⁾. ما يعني أنّ علاقة اللغة بالخارج هي علاقة إحالة، فالمتكلم يتحدّث بطريق الإحالة عن أشياء هي في ذهن المتلقي، وهذا هو مفهومها المتداول في مباحث علم الدلالة.

والإحالة في علم اللغة النصّي يُنظر إليها على أنّها نوع من أنواع الاتّساق، وقد عرّفها بعض الباحثين بأنها "علاقة معنوية بين ألفاظ معينة وما تشير إليه من أشياء أو معانٍ أو مواقف تدلّ عليها عبارات أخرى في السياق، أو يدلّ عليها المقام، وتلك الألفاظ المحيلة تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم، مثل الضمير واسم الإشارة واسم الموصول... حيث تشير هذه الألفاظ إلى أشياء سابقة أو لاحقة، قصدت عن طريق ألفاظ أخرى أو عبارات أو مواقف لغوية أو غير لغوية⁽⁴⁾. يستند هذا المفهوم على نوع العلاقة بين العناصر اللغوية داخل النص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يستهدف نوع الإحالة بين ما هو لغوي وما هو إشاري في العالم الخارجي، ويبدو

¹ - See: M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 6.

² - مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته، وزارة الثقافة، سوريا، 1988م، ص 13.

³ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 172.

⁴ - أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، موقع كتب عربية www.kotobarabia.com ص 12، 13.

جليا أنّ هذا المفهوم قد أُستُفيدَ ممّا قدّمه هاليداي وحسن، فقد استقرّ عند هذين الباحثين أنّ الإحالة علاقة دلالية، وأنّه "كقاعدة عامة، يمكن أن تكون عناصر الإحالة خارجية أو داخلية، وإذا كانت داخلية فهي تُحيل إمّا على السابق anaphoric وإمّا على اللاحق cataphoric"⁽¹⁾. ويرى الباحثان أنّ كل لغة تتوفر على عناصر تملك خصيصة الإحالة، وهذه العناصر لا تكتفي بذاتها في تأويلها بل لابدّ من أن تُحيل على شيء آخر من أجل تأويلها، وتتمثل هذه العناصر في الإنجليزية في: الضمائر personals، أسماء الإشارة demonstratives، وأدوات المقارنة comparatives⁽²⁾. وكما هو مبين فإنّ هذه العناصر اللغوية فاقدة للاستقلالية، إذ ترتبط دلالتها بعناصر لغوية أخرى موجودة في مواقع أخرى من النص أو بعناصر إشارية في المقام الخارجي.

ويذكر هاليداي وحسن في مواضع مختلفة من مؤلّفهما أنّه يمكن اعتبار أداة التعريف definite article عنصرا إحاليا، لأنّ من بين وظائفها الإشارة إلى وجود تطابق إحالي مع شيء سبق ذكره، كما أنّ جميع عناصر الإحالة يمكن أن تشمل على أداة التعريف⁽³⁾. وقد أشار دي بوجراند إلى أن أداة التعريف تعد عنصرا من عناصر ما يسميه بالتحديد Definiteness الذي اعتبره وسيلة من وسائل الاتّساق، إذ "ممّا ينسب إلى أداة التعريف أنّها تتقدّم العبارات الدالّة على ما سبق ذكره كما ينسب إلى أداة التكرير أنّها تسبق ما لم يذكر من قبل"⁽⁴⁾. يفهم من هذه العبارة أنّ أداة التعريف بتوسّطها السياق اللغوي فإنّها تحمل قيمة إحالية على ما قبلها وما بعدها، ومن ثمّ يمكننا إدراك أهميتها في تحقيق الاتّساق النصي، وهذا الدور عادة ما تقوم به في العربية (أل) التي للعهدي الذّكري، و (أل) التي للعهد الذهني، وسنعرض لذلك في مكانه من هذا البحث.

ويشير مؤلّفا الاتّساق في الإنجليزية، أيضًا، إلى أنّه - وبالاغتماد على ضمير الغائب - يمكن الإتيان بعدد كبير من الإحالات على الكلام السابق، فقد يتبع مثلا استعمال كلمة جون

¹ - M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 33.

² - يُنظر: المرجع نفسه، ص 31.

³ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 3، 6، 32.

⁴ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 307.

John في بداية النص عدد لا حدَّ له من ضمائر (هو، عنه، له)، وهي كلّها تقهم بالعودة إلى جون الأصلي. وهذه الظاهرة تساهم بشكل كبير في الترابط الداخلي للنص، إذ تخلق شبكة من خيوط الإحالة، بحيث يرتبط كل استعمال بالاستعمالات السابقة التي تصل إلى الإحالة الأولى⁽¹⁾. ويعبّر دي بوجراند عن هذه الحالة من الإحالة بمصطلح اتحاد المرجع أو الإحالة المشتركة co-reference وهو عنده استعمال ألفاظ أو عبارات مختلفة للدلالة على شيء واحد في عالم نصّ ما⁽²⁾. وهذا معناه أنّ الوظيفة الأساسية للإحالة هي خلق الترابط بين العناصر اللغوية المختلفة. وعن دور الإحالة في ترابط النص وتماسكه يقول الأزهر الزنّاد: "يكتمل الملفوظ (نصّاً) عندما تتربط أجزاؤه باعتماد الروابط الإحالية، وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي؛ ولكنّ الواحد منها متصل بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدلالة والمعنى"⁽³⁾.

والإحالة يقسمها علماء لسانيات النص من حيث موضعُ تواجدِها إلى قسمين رئيسين: إحالة مقامية، وإحالة نصّية، وتتفرّع الإحالة النصّية إلى: إحالة قبلية وأخرى بعدية، ولمزيد من الفائدة نقدّم تعريفا موجزا لكل نوع من هذه الأنواع.

1- 1- الإحالة المقامية exophoric reference: وتسمى الإحالة خارج النص أو خارج اللغة على اعتبار أن اللغة تحيل دائماً على أشياء وموجودات خارج النص. وفي هذا النوع من الإحالة يرتبط العنصر اللغوي بما هو غير لغوي، فهي "إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلّم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلّم"⁽⁴⁾. وذهب الثنائي

¹ -See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 52.

² - ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 301.

³ - الأزهر الزنّاد، نسيج النص، ص 124.

⁴ - المرجع نفسه، ص 119.

هاليداي وحسن إلى أنه يمكن أن يتضمن النص نسبة عالية من حالات الإحالة الخارجية إذا كان الموقف موقف لغة في الاستعمال language in action، واعتبرا أن هذا النوع من الإحالة يساهم في خلق النص creation of text لأنها تربط اللغة بسياق المقام، ولكنها من زاوية أخرى لا تساهم في تحقيق الاتساق النصي بشكل مباشر⁽¹⁾.

1- 2- الإحالة النصية endophoric reference : وتسمى أيضا إحالة داخل النص أو داخل اللغة، وفي هذا النوع من الإحالة يرتبط العنصر اللغوي بما هو لغوي "فهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ"⁽²⁾. بمعنى أنها محصورة في العلاقات بين العناصر اللغوية داخل النص، وقد قوبل هذا النوع من الإحالة باهتمام كبير عند الباحثين اللغويين، لأنه يساهم في ترابط النصوص بشكل مباشر. والإحالة النصية تنقسم بدورها إلى قسمين:

1- 2- 1- إحالة قبلية anaphoric reference: ويطلق عليها اسم إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة إلى متقدم، وهي التي يستخدم فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر أو مجموعة من العناصر اللغوية السابقة له في النص، فهي إذاً "تعود على (مفسّر) سبق التلفظ به؛ وفيها يجري تعويض لفظ المفسّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمّر"⁽³⁾. والإحالة على السابق هي أكثر أنواع الإحالة شيوعا في النصوص.

1- 2- 2- إحالة بعدية Cataphoric reference: وتسمى كذلك إحالة على اللاحق، أو إحالة إلى متأخر، وهي التي يستخدم فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر أو مجموعة من العناصر اللغوية التي تليه في النص، ويتم تعريفها عادة بأنها "استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص أو المحادثة"⁽⁴⁾. ويرى علماء لغة النص أنه إذا كانت

¹ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 34, 37.

² - الأزهر الزنّاد ، نسيج النص ، ص 118.

³ - المرجع نفسه ، ص 118.

⁴ - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج 1، ص 40.

الإحالة القبلية تقوم بدور فعال في تحقيق ترابط النص؛ فإنَّ الإحالة البعدية تعمل على تكثيف اهتمام المتلقي، وتساعد في حث القراء على مواصلة القراءة .

ويضاف إلى هذا التقسيم تقسيم آخر ذكره الأزهر الزناد، حيث قسّم الإحالة باعتبار المدى الذي يفصل بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه إلى قسمين:

- إحالة ذات مدى قريب: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جمالية⁽¹⁾. ولتوضيح ذلك نأتي بالمثال الآتي: (البحر أمواجه متلاطمة)، فالعنصر الإحالي (الهاء) يحيل إلى عنصر لغوي متقدّم وهو (البحر)، والإحالة هنا داخلية أو نصّية لارتباط العنصر الإحالي بالعنصر اللّغوي (البحر) الذي سبق ذكره في النص، وهي من حيث تقدّم المحال إليه وتأخّر المحيل تسمّى إحالة قبلية، ولما كان المحيل والمحال إليه يقعان في جملة واحدة فالإحالة قريبة أو ذات مدى قريب.

- إحالة ذات مدى بعيد: وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، حيث تتجاوز الفواصل والحدود التركيبية القائمة بين الجمل⁽²⁾. وهذا النوع من الإحالة غالبًا ما نعثر عليه عندما يتعدّد المحيل، ويكون المحال إليه واحدًا، وهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم الإحالات الثواني والثالث... غير أنّ هذا لا يعني أنّ الإحالة ذات المدى القريب لا يتعدّد فيها المحيل، ففي مثال: (زيد أكرمه أبوه) نجد العنصر الإحالي الذي يحيل إلى (زيد) متعدّدًا، وعلى الرّغم من تعدّد المحيل في هذا التركيب فإنّ الإحالة ذات مدى قريب؛ لأنها جرت على مستوى جملة واحدة.

2- الاستبدال Substitution: الاستبدال في اللغة: التّغيير والعوّض والخلف، جاء في لسان العرب لابن منظور (711 هـ): "بَدَلُ الشَّيْءِ وَبَدَلُهُ وَبَدِيلُهُ الْخَلْفُ مِنْهُ.. وَتَبَدَّلَ الشَّيْءُ وَتَبَدَّلَ بِهِ وَاسْتَبَدَّلَهُ وَاسْتَبَدَّلَ بِهِ، كُلُّهُ: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلًا.. وَاسْتَبَدَّلَ الشَّيْءَ بغيره وَتَبَدَّلَ بِهِ إِذَا أَخَذَهُ مَكَانَهُ"⁽³⁾.

¹ - يُنظر: الأزهر الزناد ، نسيج النص، ص 123.

² - يُنظر: المرجع نفسه ، ص 124.

³ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (بدل)، مج 1، ص 231.

وهذا هو المعنى ذاته الذي تتطوي عليه دلالاته الاصطلاحية في الدرس اللساني النصي، فقد عرّفه هاليداي ورقية حسن بأنه: "تعويض عنصر في النص بعنصر آخر"⁽¹⁾. وكلّ الذي أضافه هذا التعريف الاصطلاحي للاستبدال هو حصره في مجال النص اللغوي، أي إنّ الاستبدال وفق المنظور النصي عملية تحدث داخل النص وليس خارجه، وهو بذلك يختلف عن الإحالة التي تتم على المستويين الداخلي والخارجي للنص، غير أنّه يشترك معها في أنّ أغلب علاقاته قبلية بين عنصر سابق في النص وعنصر لاحق عليه يشترك معه في الدلالة. ومن هنا فهو شكل من أشكال الاتساق النصي الذي تحدثه العناصر اللغوية المتبادلة، حيث يحلّ بعضها محل البعض الآخر محققة بذلك ما يُسمّيه علماء لغة النص بالاستمرارية⁽²⁾. والعنصر المستبدل في الاستبدال شأنه شأن العنصر الإحالي في الإحالة، فهو فاقداً للاستقلالية، وليس له معنى تام في ذاته، ولا يُفهم إلاّ بالرجوع إلى ما يتعلق به من عنصر لغوي آخر يوجد في مكان آخر في النص.

إنّ الحديث عن مساهمة الاستبدال إلى جانب الإحالة في تحقيق الاتساق النصي قاد الباحثان هاليداي ورقية حسن إلى محاولة التمييز بينهما، فالاستبدال - في نظرهما - علاقة بين كلمات أو عبارات تتم في المستوى النحوي - المعجمي lexicogrammatical level، بينما الإحالة علاقة تتم على المستوى الدلالي semantic level⁽³⁾. وقد رأى الباحث محمد الشاوش أن ليس هناك من مصوِّغ لهذا التمييز من هذه الناحية، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما عدّ تصنيفهما للاستبدال والإحالة - على أساس من المستوى اللغوي الذي يتم فيه كلّ منهما - تصنيفاً متكلفاً مفتعلاً وفاسداً، وفي هذا السياق يقول: "ونلاحظ بشأن البناء التصنيفي الذي قدّم فيه هاليداي وحسن الإحالة والاستبدال أنّه متكلف مفتعل، فقد فصّلاً حيث لا موجب للفصل، فالإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلّق بالدلالة فإنّ لها عماداً لغوياً أي صيغاً لغوية خاصة تتحقّق بها (الضمائر وأسماء الإشارة وألفاظ

¹ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 88

² - يُنظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 2006م، ص 20.

³ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 32, 89.

المقارنة التي اعتبرت خطأ من الإحالة)، والاستبدال وإن كان ظاهرة تتعلّق بالنحو والوحدات المعجمية فهي أيضا محكومة بقواعد دلالية معنوية، وبالتالي يصبح التمييز بينهما اعتمادا على كون الأولى دلالية معنوية، وكون الثانية نحوية معجمية تصنيفا فاسدا⁽¹⁾. وهو رأي له وجاهته، ذلك أنّ أيّ حديث عن المعجم والنحو لا يمكن أن يخلو من المحتوى الدلالي، وأنّ أيّ حديث عن الدلالة لا يمكن إفراغه من المعنيين المعجمي والنحوي.

ويميز هاليداي وحسن بين ثلاثة أنواع من الاستبدال: استبدال اسمي nominal substitution، واستبدال فعلي verbal substitution، واستبدال جملي أو قولي clausal substitution، الأول: يتم باستخدام كلمات مثل: (one, ones, same)، ويقابلها في العربية: (آخر، آخرون، نفس)، إذ تأتي لفظة من هذه الألفاظ عوضاً عن اسم ذكر قبلها. والثاني يعبر عنه بالفعل (do)، ويقابله في العربية الصيغة الفعلية (يفعل). أمّا الثالث فيتم باستخدام لفظ يكون بديلاً من جملة أو عبارة، مثل (so, not)، ويقابلها في العربية (ذلك، لا)⁽²⁾. ومن الواضح أنّ هذا التقسيم قد راعى فيه واضعوه نوع العنصر المستبدل، فإن كان هذا العنصر اسماً فهو استبدال اسمي، وإن كان فعلاً فهو فعلي، وإن كان جملة أو عبارة فهو استبدال جملي أو قولي. والاستبدال بأنواعه الثلاثة - إلى جانب مساهمته في الاتساق النصّي - فإنّه يجنب المتكلم أو الكاتب تكرار الألفاظ وإعادتها، كما أنه يساهم في تحقيق الاقتصاد اللغوي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنوع الثالث من أنواع الاستبدال، إذ إنّنا نجد كلمة واحدة تُغني عن جملة أو عبارة وربما فقرة كاملة.

3- الحذف ellipsis: الحذف ظاهرة لغوية لا تقتصر على لغة دون أخرى، إذ إنّ البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر⁽³⁾. والحذف كما يعرفه دي بوجراند "هو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في

¹ - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، مج1، ص 132.

² - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 90, 91.

³ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 340.

الذهن أو أن يوسع أو أن يعدّل بواسطة العبارات الناقصة⁽¹⁾. ومن ثمّ فهو لا يتم بطريقة عبثية لا يحكمها ضابط ولا قانون، وإنّما المتكلّم/ الكاتب يحذف عندما يدرك أنّ المخاطب قادرٌ على إدراك المحذوف، وعليه فإنّ منتج الكلام حينما يلجأ إلى الحذف لا يقصد بأيّ حال من الأحوال إحداث شرح أو انكسار في بنية المنطوق أو المكتوب.

وتأتي مشروعية الحذف من كون المتكلّم/ الكاتب لا يقدر على تحويل كلّ ما يقوله إلى جُمْل كاملة، لأنّ قول كلّ شيء غير ممكن التحقق واقعيًا في المستوى الظاهري للخطاب، لذلك نجد منتج الكلام يلجأ بشكل مستمر إلى الاقتصاد اللغوي، وذلك بإسقاط بعض الملفوظات استناداً إلى جملة من الاعتبارات، أبرزها: أنّ تلك الملفوظات تدخل ضمن المعرفة المشتركة بين طرفي العملية التخاطبية، أو أنّ المحتوى الذي يتضمّن الملفوظ قد سبق ذكره في نص الكلام⁽²⁾. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن عملية إجراء الحذف تنهض على مستويين، مستوى داخلي (نصّي)، ومستوى خارجي (مقامي).

والحذف في تصوّر اللساني النصّي يُعدّ شكلاً من أشكال الاستبدال ولا يختلف عنه إلا بكونه استبدالاً بالصفّر substitution by zero⁽³⁾. أي إنّ اللفظ في الاستبدال يستبدل بلفظ آخر، وفي الحذف يستبدل بلا شيء؛ إذ لا أثر للحذف إلّا الدلالة، فلا يحلّ شيء محلّ المحذوف، أما الاستبدال فيترك أثراً يسترشد به المتلقي، وهو كلمة من الكلمات المشار إليها في الاستبدال⁽⁴⁾. والحذف كما الاستبدال ينقسم - باعتبار العنصر المحذوف - إلى ثلاثة أقسام: حذف اسمي nominal ellipsis، حذف فعلي verbal ellipsis، وحذف قولي clausal ellipsis. ويذكر هاليداي وحسن أنّ الحذف بكونه وسيلة من وسائل الاتّساق عملية مجالها النص تقوم في أغلب حالاتها

¹ - المرجع السابق، ص 301.

² - ينظر: رشيد بركان، آليات ترابط النص القرآني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2015 م، ص 47.

³ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 145.

⁴ - يُنظر: أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 1، 2001م، ص 126.

على وجود العنصر المحذوف في النص السابق⁽¹⁾. ما يعني أنّ دور الحذف في تحقيق الاتّساق ينبغي البحث عنه عندما تتم عملية الحذف على مستوى النص أو على الأقل على مستوى أكثر من جملة واحدة، أمّا إذا تمّت تلك العملية على مستوى جملة واحدة فإنّه عندئذٍ لا يقوم بأيّ وظيفة اتّساقية.

4- الوصل conjunction: تختلف طبيعة الاتّساق بالوصل عن علاقات الاتّساق السابقة (الإحالة، الاستبدال، الحذف) من حيث إنّ الوصل لا يشكّل علاقة إحالة، فهذا النوع من الرّبط يصل بين جملتين أو عبارتين أو فقرتين وصلًا مباشرًا من دون أن يتضمن إشارة ما تربطه بعنصر سابق أو لاحق⁽²⁾. والوصل أو الرّبط كما يرى دي بوجراند يشير إلى العلاقات بين مساحات المعلومات أو بين الأشياء التي في هذه المساحات، كما يشير أيضًا إلى إمكان اجتماع العناصر والصوّر وتعلّق بعضها ببعض في عالم النص⁽³⁾. وقد عرّفه هاليداي ورقية حسن كما يلي: "إنّه تحديد للطريقة التي يترابط بها المتأخّر مع المتقدّم بشكل منظم"⁽⁴⁾. ولكي يتحقّق هذا الترابط وبذلك الشكل المنظم لا بدّ من استخدام جملة من الرّوابط تكون ظاهرة على مستوى البنية السطحية؛ تربط مفاصل النص وأجزائه المختلفة بعضها ببعض، مثل روابط العطف والروابط السببية والمنطقية والزمانية وغيرها. وإذا كانت هذه الرّوابط بمختلف أنواعها، وتعدّد أشكالها تصل بين أجزاء النص على مستواه الخطّي؛ فإنّ "معانيها داخل النص مختلفة، فقد يعني الوصل تارة معلومات مضافة إلى معلومات سابقة أو معلومات مغايرة للسابقة أو معلومات (نتيجة) مترتبة عن السابقة إلى غير ذلك من المعاني"⁽⁵⁾.

وعن أنواع الوصل (الرّبط) اقترح روبرت دي بوجراند تصنيفا يقوم على أربعة أنواع؛ وذلك تبعا للعلاقات الموجودة بين المتواليات السطحية، وهي: مطلق الجمع، التخيير، الاستدراك، التفرع

¹ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 144, 146.

² - يُنظر: المرجع نفسه، ص 226.

³ - يُنظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 346.

⁴ - M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 227.

⁵ - محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 24.

أو التبعية⁽¹⁾. على أنّ أشهر تصنيف للوصل هو ما اقترحه الثنائي هاليداي ورقية حسن، حيث قسّمَا الوصل - باعتبار أدواته - إلى أربعة أصناف، وهي: الوصل الإضافي، الوصل العكسي، الوصل السببي، والوصل الزمني، وفيما يلي عرض موجز لهذه الأنواع⁽²⁾:

4-1 - **الوصل الإضافي** additive conjunction: يتم الربط بالوصل الإضافي بواسطة الأداتين (و، أو)، ويمكن أن يندرج في هذا الصنف من الوصل التعابير التي تحمل معنى التماثل الدلالي من قبيل (على نحو، مثل هذا، بالطريقة نفسها، على هذا المنوال، على هذه الشاكلة..)، كما تندرج في إطاره التعابير الدالة على الشرح، مثل (أعني بذلك، بمعنى، بتعبير آخر، بكلمة أخرى، ما أقصده هو...)، والتعابير الدالة على التمثيل، من ذلك (مثل، ، نحو، على سبيل المثال..).
4-2 - **الوصل العكسي** adversative conjunction: ويطلق عليه الوصل الاستدراكي، ومعناه الأساسي الذي يتأسس عليه هو (عكس التوقع) وفي العادة يُشار إليه بالملفوظات (لكن، مع ذلك، على الرّغم من ذلك، غير أنّ...).

4-3 - **الوصل السببي** casual conjunction: ويعبّر عنه بكلمات مثل (لهذا، لذلك، لأنّ، بسبب ذلك، نتيجة لذلك...)، وهي كلمات تمكّننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر.
4-4 - **الوصل الزمني** temporal conjunction: الوصل الزمني شأنه شأن الروابط الأخرى التي تساهم في خلق الاتساق النصي، فهو يصل بين الأحداث من خلال علاقة التتابع الزمني، ويستخدم في هذا النوع من الوصل ألفاظ من قبيل: (ثم، بعد، بعد ذلك، على نحو آتٍ، نحو تالٍ، حتى الآن، من الآن فصاعدا...).

¹ - يذكر دي بوجراند أن مطلق الجمع conjunction يربط صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما، والتخيير disjunction يربط صورتين أو أكثر من صور المعلومات على سبيل الاختيار، والاستدراك contrajunction يربط على سبيل السلب صورتين من صور المعلومات بينهما علاقة تعارض antagonistically. والتفريع subordination يشير إلى أنّ العلاقة بين صورتين من صور المعلومات هي علاقة التدرج، أي إنّ تحقّق إحدهما يتوقف على حدوث الأخرى. يُنظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 346 وما بعدها.

²- See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 238 - 267

ويُنظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 23، 24.

5- **الاتِّساق المعجمي** lexical cohesion: الاتِّساق المعجمي عماده القاموس اللغوي الذي تحكّم وحداته المعجمية علاقات دلالية متنوعة ومتعدّدة، وذلك بالنظر إلى ما تحمله تلك الوحدات من معانٍ ودلالات، وهو بذلك يختلف عن أدوات الاتِّساق السابقة (الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل) التي تعتمد أساسًا على النظام النحوي. ويقوم هذا النوع من الاتِّساق في المقام الأوّل على الإعادة المباشرة للألفاظ والعبارات في فضاء النص، وهو ما يضمن تحقّق استمرارية المحتوى على المستوى السطحي للخطاب، وليس التكرير المباشر وحده من يضمن الاستمرارية، إذ يمكن أن يتحقّق امتداد المعلومات واستمرارها عبر عدة علاقات دلالية من قبيل؛ الترادف، الاشتراك اللفظي، الشمول، التضمّن، التضاد والتنافر، وغيرها من العلاقات. وقد اختزل مايكل هاليداى ورقية حسن مختلف العلاقات التي تضمن الاتِّساق المعجمي في ظاهرتين لغويتين هما: التكرير والتضام⁽¹⁾.

5- 1- **التكرير** reiteration: يقصد به عادة إعادة عنصر من العناصر المعجمية في النص، سواء أكانت هذه الإعادة متّحدة في الدلالة أو مختلفة، وهو مفهوم يتوافق مع التصرّور اللساني النصّي لهذه الظاهرة اللغوية، فقد عرّفه روبرت دي بوجراند بأنّه: "التكرار الفعلي للعبارات. ويمكن للعناصر المُعادة أن تكون هي بنفسها أو مختلفة الإحالة أو متراكبة الإحالة. ويختلف مدى المحتوى المفهومي الذي يمكن أن تنشطه هذه الإحالات بحسب هذا التنوع"⁽²⁾. وفي هذا المفهوم دلالة واضحة على أنّ التكرير يشير بشكل أو بآخر إلى الطريقة التي يبنى بها النص دلاليا في مستواه الظاهري، ما يعني أنّه يساهم بطريقة مباشرة في خلق الترابط بين جمل النص، وذلك من خلال عودة العناصر المعجمية بعضها على بعض في نطاق ما يسمى بالإحالة التكرارية.

¹- See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 277 - 292

ويُنظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 24، 25، ومحمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، مج1، ص 142، وجميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 1990م، ص 79 وما بعدها، وأحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص 106 وما بعدها.

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 301.

والتكرير عند علماء لغة النص يتخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون بإعادة العنصر المعجمي نفسه، أو مرادفه أو ما يشبه المرادف. ويعد إعادة العنصر المعجمي نفسه من أشهر أنواع التكرير، ويندرج تحته ثلاثة أصناف: التكرار المباشر، التكرار الجزئي، الاشتراك اللفظي. فالأول يقصد به تكرار الكلمة (لفظا ومعنى) كما هي دون تغيير، وهو ما يطلق عليه اسم التكرار التام أو المحض. والثاني يعني تكرار عنصر سبق استخدامه، ولكن في أشكال مختلفة، أي إنه يعتمد على تكرار مشتقات العنصر المتقدم، مثل: (علم، معلّم، تعليم، عالم، متعالم)، حيث تفتقد فيه الوحدات المعجمية إلى علاقة التكرار التام، وهو أقرب إلى ما يسمى في البلاغة العربية بجناس الاشتقاق. والثالث (الاشتراك اللفظي) هو كذلك تكرار معجمي لكن مع اختلاف المرجع أو الإحالة، ويتم ذلك باستخدام ألفاظ في فضاء النص متّحدة في النطق ومختلفة في المعنى.

أمّا الترادف أو شبه الترادف؛ فيقصد به تكرار المعنى دون اللفظ أو تكرار كلمات تشترك أو تتقارب في المعنى. كما أشار هاليداي ورقية حسن إلى شكل آخر من أشكال التكرير، وعبرّا عنه بمصطلح الأسماء العامة *general nouns* وهي عبارة عن حزمة من الأسماء تحمل أساسا مشتركا لاسم واحد يكون شاملا لها، وذلك مثل الأسماء: (الناس، الشخص، الرجل، المرأة، الولد، الطفل، البنت) فهي أسماء يشملها جميعا الاسم (إنسان)⁽¹⁾.

5-2- التضام Collocation: وهو الشكل الثاني من أشكال الانتساق المعجمي، ويراد به: "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك"⁽²⁾. والتضام يقوم على علاقات عديدة منها⁽³⁾:

- التضاد أو التعارض: حيث تتربط الكلمات مع بعضها بعضا من خلال أشكال التقابل المختلفة، مثل: (ولد، بنت)، (يقف، يجلس)، (يحب، يكره).

¹ - See : M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 274

² - محمد خطابي ، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 25.

³ - ينظر هذه العلاقات في: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1985م، ص 79 وما بعدها. وأحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص 113.

- التنافر: يرتبط على سبيل المثال بالألوان، نحو: أخضر، أزرق، أصفر.. أو بالفصول: شتاء، صيف، خريف، ربيع. أو بالترتب العسكرية، مثل: ملازم، رائد، مقدّم، عقيد، عميد، لواء.
 - علاقة الجزء بالكل أو علاقة الكل بالجزء: مثل علاقة الأطراف بالجسم، والغرفة بالبيت.
- يتّضح ممّا تقدّم أنّ الاتّساق المعجمي وثيق الصلة بنظرية الحقول الدلالية التي تصنّف الوحدات المعجمية في مجموعات بناءً على ما بينها من تقارب أو تنافر أو تعارض في الدلالة. وبالحديث عن الاتّساق المعجمي نكون قد ألمّمنا بأشهر الأدوات التي تحقّق للنص اتّساقه على مستوى بنيته السطحية.

لكنّ الإشكال الذي يُطرح هو أنّ المتلقّي قد يجد نفسه أمام نصوص تتوفّر على وسائل الاتّساق المختلفة، ولكّنها لا تجد عنده قبولا لعدم وجود الانسجام على مستوى بنيتها العميقة، كما أنّ القارئ/ السامع قد يلقي نفسه في حضرة نصوص تكاد تخلو من تلك الوسائل والأدوات، حيث تُرصف الجمل بعضها بجوار بعض من دون استخدام للرّوابط الاتّساقية، ومع ذلك تلقى عنده القبول، لأنّ تلك النصوص وإنّ خَلَتْ من الرّوابط الاتّساقية فإنّها تبدو للمتلقّي متماسكة دلالياً، وهو ما يسوقنا إلى الحديث عن المعيار الثاني من معايير النصّية، وهو الانسجام.

ثانيا: الانسجام Coherence:

ورد في لسان العرب: "سَجَمَتِ العَيْنُ الدَّمَعَ، والسَّحَابَةُ المَاءَ، تَسْجِمُهُ وتَسْجُمُهُ سَجْمًا وسُجُومًا وسَجْمَانًا، وهو قَطْرَانُ الدَّمَعِ وسَيْلَانُهُ، قليلا كان أو كثيرا.. وانسجم الماء والدَّمَعُ، فهو منسجم، إذا انسجم، أي انصبَّ.."⁽¹⁾. ولا نريد هنا تحميل المعنى اللغوي لمادة (سجم) أكثر ممّا يُطيق، لكن ما نعرفه عن الماء في انصبابه أنّه ينساب انسيابا مستمرا، حيث يرتبط أوّله بآخره دون تقطّع أو انكسار، وما نروم قوله هو أنّ فكرة الاستمرارية وربط أول الشّيء بآخره هي التي تأسس عليها مفهوم الانسجام في اللسانيات النصّية، فالنّص في منظور هذا العلم اللغوي الحديث لا يمكن أن

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (سجم)، مج 3، ص 1947.

يوسم بسملة الانسجام إذا لم يتحقق فيه طابع الترابط والاستمرارية، على أنه ينبغي ههنا التمييز بين الاستمرارية التي تتمظهر في سطح النص بواسطة روابط نحوية ومعجمية، وتلك التي تتحقق من خلال علاقات دلالية ضمنية، فالأولى ذات طبيعة خطية أفقية تظهر على مستوى تتابع الكلمات والجمل، والثانية ذات طبيعة دلالية تجريدية تظهر من خلال علاقات وتصورات تعكسها الكلمات والجمل، إلا أنها تحتاج إلى قدرة معينة على استخراجها ووصفها⁽¹⁾. وعلى أساس من هذا التصور رأى روبرت دي بوجراند أن الانسجام "يتطلب من الإجراءات ما تنتشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي conceptual connectivity واسترجاعه"⁽²⁾. وفي هذا السياق أشار إلى بعض الآليات التي تساهم في تحقيق التماسك على الصعيد المفهومي، وذكر منها: العناصر المنطقية كالسببية، والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والموضوعات والمواقف، والسعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية الذي يتدعم بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم⁽³⁾.

ويرتبط مفهوم الانسجام عند فان دايك بما يسميه الأبنية الكبرى للنصوص، وفي هذا يقول: "فعلى هذا المستوى لن نهتم في المقام الأول بأوجه الربط بين جمل متفرقة وقضاياها، بل بأوجه الترابط التي ترتكز على النص بوصفه كلاً، أو على كل حال بالوحدات الكبرى للنص، ونطلق على هذه الأبنية النصية العامة الأبنية الكبرى. ولذلك يمكن أن يطلق للتمييز على أبنية الجمل والتتابعات في النصوص الأبنية الصغرى"⁽⁴⁾. يُستفاد من هذا القول أنه لا يمكن الحديث عن الأبنية الكبرى إلا في ظل وجود انسجام كلي للخطاب، وتلك الأبنية يضع لها فان دايك مقابلاً يسميه الأبنية الصغرى المشكّلة أساساً من متواليات جمالية تحكمها علاقات معنوية هي بمثابة

1 - يُنظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 122.

2 - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.

3 - يُنظر المرجع نفسه، ص 103.

4 - فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص 74.

الانسجام الجزئي للنص، ومن هنا فإنّ الانسجام بهذا التوصيف عملية أقل ما يقال عنها أنها ليست بسيطة؛ إذ تتأتى من الفهم التدريجي انطلاقاً من الجزء ووصولاً إلى الكل.

ولمّا كان الانسجام يستند إلى أساس دلالي فقد ارتبط مفهومه بما يسمّيه بعضهم البنية العميقة للنص، فهو "يتجاوز الأبنية النحوية السطحية للنصوص... ويتجلى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النص مفكّكا من السطح، لكننا لا نلبث أن نتبين وراءه بنية عميقة مُحكّمة في تماسكها، تفسّر تشاكل الأجزاء وتضمن اتساقها مع تشتملها الخارجي"⁽¹⁾. وفي هذا القول دعوة واضحة إلى أنّ الترابط على المستوى الشكلي الذي يظهر في سطح النص ليس أمراً ضرورياً لتحقيق الانسجام، فقد نجد - كما ذكرنا آنفاً - نصّاً منسجماً دون روابط، وبالمقابل قد نعثر على نصوص تشتمل على روابط اتّساقية ولكنّها غير منسجمة، وهذه المسألة تقودنا إلى ما ذهب إليه جيليان براون وجورج يول من أنّ الانسجام ليس شيئاً مُعطى، وإنّما هو شيءٌ يُبنى، أي ليس هناك نص منسجم في ذاته ونص غير منسجم في ذاته بمعزل عن المتلقي، بل إنّ المتلقي هو الذي يحكم على نصّ بأنّه منسجم وعلى آخر بأنّه غير منسجم⁽²⁾. وهذا معناه أنّ الانسجام يتحقّق من خلال عملية التفاعل بين المتلقي والنص، وعادة ما يكون هذا التفاعل بملء الفجوات بين المضامين بالاعتماد على السياق بنوعيه، من ناحية، وعلى التأويل، من ناحية ثانية، وكذلك بالاعتماد على ما تراكم لدى المتلقي من تجارب سابقة، من ناحية ثالثة، وهذا ما يجزّنا إلى الحديث عمّا يسمّيه بعض علماء النص بمبادئ الانسجام.

مبادئ الانسجام:

1- السياق: نصّ الخطاب تتجاذبه عناصر لغوية وأخرى مقامية، وعندما تتضافر هذه العناصر مجتمعة تشكّل سياقه العام الذي أنتج فيه، وقد صرّح علماء النص بأنّ للسياق دوراً عظيماً في عملية الفهم والتأويل، ومن ثمّ اشترطوا على محلّل الخطاب أن يأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار.

¹ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 246.

² - ينظر: ج. براون و ج. يول ، تحليل الخطاب، ص 235، 238، 268، 269.

ويذكر براون ويول أنه من بين الوحدات اللغوية التي تتطلب أكثر من غيرها معلومات عن السياق ليتيسر فهمها؛ ضمائر الأشخاص، أدوات الإشارة، وظروف الزمان والمكان، مثل: (أنا، أنت، هو، هذا، ذاك، هنا، هناك، الآن). فإذا ما وردت هذه العناصر اللغوية في خطاب ما، وأردنا أن نفهم مدلولاتها تطلب ذلك على الأقل معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزمني والمكاني للحدث اللغوي⁽¹⁾. وهذه القاعدة قابلة للتعميم لتتسحب على كل تركيب وارد في النص، وعليه فإنه لا يمكن تأويل وفهم مضمون خطاب ما إلا إذا عرفنا الظروف المحيطة بإنتاجه، وهذا ما استقر عليه محمد خطابي؛ حيث قال: "إنّ الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه"⁽²⁾. وهذا من الطبيعي بمكان، لأنّ السياق هو الذي يكشف عن عملية إنتاج النص أولاً، ثم يساهم بشكل مباشر في عملية فهمه وتأويله ثانياً. ولعلّه من الضروري في هذا المقام أن نشير إلى أنّه إذا كان المتلقي هو الذي يحكم على انسجام خطاب ما من عدمه؛ فإنه يصحّ أن يقال إنّ النص القابل للفهم والتأويل هو النص الذي يتوقّر على انسجامه. ومن هنا ندرك طبيعة العلاقة بين السياق والانسجام النصي، إذ لا يمكننا أن نحكم على نص بأنه منسجم إلا من خلال وضعه في سياق إنتاجه. وستكون لنا عودة للحديث عن السياق بوصفه أحد المعايير النصيّة.

2- التأويل: يعدّ التأويل آلية من آليات انسجام النص من حيث إنه لا يمكننا أن نتبين انسجام نص ما إلا إذا فهمناه، والقارئ أو السامع لكي يفهم النص المكتوب أو المنطوق يحتاج إلى جهد تأويلي يمكنه من معرفة معاني الألفاظ والعبارات حسب السياقات التي وردت فيها، كما يمكنه هذا الجهد من رصد العلاقات الخفية الرابطة بين أجزاء الخطاب.

ويرتبط بالتأويل ما يسميه براون ويول (التأويل المحلي)، وهو مفهوم يرتبط بما يمكن أن يُعتبر تقييداً للطاقة التأويلية لدى المتلقي باعتماده على خصائص السياق⁽³⁾. إذ إنّ المتلقي

1 - يُنظر: المرجع السابق، ص 35.

2 - محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 56.

3 - يُنظر المرجع السابق، ص 56.

يَعْتَبِرُ ما تقدّم من الخطاب، فيكون بذلك مجبرا على تقييد تأويله بما يناسب المقامين المقالّي والحالي، وهذا ما عبّر عنه الباحثان براون ويول بقولهما: "وَقَفا لمبدأ التأويل المحلي فإنّ المتلقي مدعوٌّ إلى عدم إنشاء سياق يفوق ما يحتاج إليه للوصول إلى فهم معيّن لقول ما. وهكذا فإذا سمع شخص ما أحداً يأمره: (أغلق الباب). فإنّه سينظر إلى أقرب باب يحتاج إلى إغلاق. فإذا كان ذلك الباب مغلقا، فمن المحتمل جدّا أن يقول: (إنّه مغلق) بدلا من البحث عن أبواب أخرى يمكن إغلاقها"⁽¹⁾. وغني عن البيان أنّ هذا التأويل يعتمد على المعطيات الموجودة في العالم الخارجي التي تفرض على المتلقي أن لا ينشئ سياقاً أكبر مما هو مطلوب لضمان الفهم الصحيح للخطاب. أما التأويل المحلي الذي يستند إلى معطيات السياق النصّي، فيضرب له الباحثان المثال الآتي: "كان رجل وامرأة جالسين في غرفة الجلوس، وكانت المرأة تقرأ وهي جالسة بكل سرور. شعر الرّجل بالملل، فقام إلى النافذة، ونظر إلى الخارج ثم غيّر ثيابه وذهب إلى النادي. أخذ قدحاً وتحدّث مع السّاقّي"⁽²⁾.

فقد رأى الباحثان أنّ المجال السياقي الذي سيمكّن المتلقي من فهم ما يقال لاحقاً هو أن يفترض أنّ ما تمّت الإشارة إليه في بداية نص الخطاب أشخاصا وزمانا ومكانا ثابتا لا يتغير ما لم يُشَر المتكلّم إلى أي تغيير يمس هذه العناصر. وبناءً على ذلك فإنّ المتلقي يفترض: أنّ الرّجل الذي اتّجه نحو النافذة هو الرّجل نفسه الذي كان جالسا مع المرأة، وأنّ النافذة التي اتّجه نحوها هي نافذة غرفة الجلوس ذاتها المشار إليها في بداية النص، وأنّ النادي الذي قصده الرّجل هو نادٍ في المدينة التي هو مقيم فيها، وليس في مدينة أخرى، وأنّ تناول الرّجل للمشروب كان في النادي المشار إليه سابقا وليس في نادٍ آخر، وأنّ السّاقّي الذي تحدّث معه الرّجل هو السّاقّي نفسه الذي قدّم له المشروب، وهو ساقّي النادي الذي قصده⁽³⁾. فالتأويل المحلي ههنا - وبالاغتماد

1 - ج. براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 71.

2 - المرجع نفسه، ص 71.

3 - يُنظر: المرجع السابق، ص 71، 72.

أساسا على السياق المقالى - هو الذي بين كيفية انسجام الخطاب، وجعلنا نستبعد أي تأويل لا يتناسب مع المعلومات الواردة في النص.

3- القياس: يقوم هذا المبدأ على ما يراه (القارئ/المستمع) من تشابه واقع بين ما هو موجود وبين ما تراكم لديه من تجارب سابقة، وهو بهذا يتأسس على النظرة إلى الخطاب الزاهن في علاقته مع خطابات سابقة تشبهه، إذ "بمجرد أن يبدأ الإنسان في التعرف على أوجه التشابه والتعميم انطلاقا من تجاربه فإنه يصبح بإمكانه أن يتعرف ليس فقط على تجربة خاصة بكونها تنتمي إلى نمط معين، بل يصبح كذلك قادراً على التنبؤ بما يحتمل أن يحدث، وما هي الخصائص السياقية التي يحتمل أن تكون مناسبة في دائرة نمط معين من الأحداث التواصلية"⁽¹⁾. فعلاقة التشابه التي يقيمها المخاطب بين الآني والماضي هي التي تساعد على عملية الفهم، وذلك على ضوء التجارب السابقة مع خطابات مماثلة قياساً مع نصوص سابقة مشابهة، وهذا - كما يرى براون ويول - يشير إلى أن معايشتنا لموقف تواصلى معين يعلمنا ماذا يمكن أن نتوقع من ذلك الموقف، سواء كان ذلك بمعنى التنبؤ العام، وهو ما يولد لدينا مفاهيم التناسب، أو كان ذلك بمعنى التنبؤ المحدود الذي يمكننا من فهم علامات لغوية مثل الأدوات الإشارية بنفس الطريقة التي فهمناها بها في سياقات مشابهة⁽²⁾. وفي هذا إقرار بأن مبدأ القياس يعدّ واحداً من المبادئ التي تبنى عليها فرضية الانسجام في تجربتنا الحياتية في العالم الخارجي، ومن ثمّ في تجربتنا مع الخطاب في عالم النص.

وما يلاحظ على الباحثين في حديثهما عن مبدأ القياس تركيزهما على المتلقي (السامع/القارئ) دونما إشارة إلى دور منشئ النص (المتكلم/الكاتب)، وهذا ما تنبّه إليه محمد الشاوش؛ فعده من العيوب التي لحقت عملهما، وفي ذلك يقول: "ومهما كانت قيمة هذا الضرب من المعرفة بالنصوص السابقة، فإنّ هذا التناص ليس حكراً على السامع بل هو أمر ضروري لمنشئ نص

¹ - المرجع السابق، ص 75.

² - يُنظر: المرجع السابق، ص 76، 78.

الخطاب، فكما لا يعقل أن يباشر مستمع نصًا وهو خالي الذهن من كل تجربة تخاطبية فإنه لا يعقل أيضًا أن يتكلم متكلم دون أن يعتمد على سابق تجربة في الكلام⁽¹⁾. وعلى ما في هذا الرأي من وجهة؛ فإنه يبدو لي أنّ تركيز براون ويول على المتلقي لم يكن بقصد إهمال دور منشئ النص، وإنما يُعزى ذلك الاهتمام إلى أمر يتعلّق بعملية الفهم، إذ إنّ المعني والمطالب بفهم الخطاب وفك شفرته هو متلقّيه وليس منشئه، ويعضد هذا أنّ الباحثين صرّحًا منذ البداية في مقدّمة كتابهما أنّه لا يمكن قيام أيّ عملية تواصلية من دون طرفي التخاطب (المتكلم/ الكاتب، والسامع/ القارئ).

ولئن كان المتلقي (السامع/ القارئ) هو المخصوص بعملية الفهم فإنه لا بدّ من أن يكون - كما يرى علماء لغة النص - مزوّدًا بعمليات ذهنية تجعله قادرًا على استصدار الأحكام على النصوص المختلفة من حيث انسجامها وعدمه، من هذه العمليات الذهنية ما يسمى بالمعرفة الخلفية للعالم، وهذه المعرفة هي بمثابة ذخيرة يتمكّن من خلالها المتلقي التعامل مع النصوص في عملية القراءة والتأويل، يقول دي بوجراند: "المعرفة الإنسانية بالعالم تهَيئ للإنسان خلفية مشبعة بالتعويضات defaults والتفضيلات preferences والاحتمالات contingencies والتفاعلات interactions بالنسبة لكل حكم يحكمه الإنسان. ويمكن الوصول إلى المواقف الاتصالية بواسطة الحواس وهي ذات علاقات ثرية بالتجارب الماضية"⁽²⁾. ويعزّز هذا التصرّو ما أقرّه بعد ذلك براون ويول من أنّ "المعرفة التي نملكها كمستعملي لغة ما عن التفاعل الاجتماعي عن طريق اللغة ليست سوى جزء من معرفتنا الاجتماعية الثقافية العامة. هذه المعلومات العامة عن العالم هي أساس فهمنا لا للخطاب فحسب، بل ربما لكل جوانب خبراتنا الحياتية"⁽³⁾. وفي هذا ما يدل على أنّ عملية فهم الخطاب هي في أساسها عملية استرجاع المعلومات المخزّنة في

¹ - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج 1، ص 169.

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 173.

³ - جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 279.

الذهن وربطها بالنص الذي نتعامل معه. وهذا يعني كما ذهب إلى ذلك دي بوجراند أنّ "مسألة كيفية معرفة الناس بما يجري داخل نصّ هي حالة خاصّة من مسألة كيفية معرفة الناس بما يجري في العالم بأسره"⁽¹⁾. بعبارة أخرى إنّ فهمنا لعالم النص يكون بناءً على فهمنا لما يجري في العالم الخارجي، وعلى هذا فإنّ استعمال معرفتنا بالعالم بما تراكم لدينا من معارف ومعلومات سابقة يعدّ عاملاً مهماً نستند إليه في معالجة النصوص والخطابات المختلفة من حيث مقبوليتها وانسجامها.

4- موضوع الخطاب:

شكّل موضوع الخطاب محلّ اهتمام الباحثين في مجال الدراسات النصّية، وقد تبنت الكثير من تلك الدراسات الفرضية القائمة على وجود علاقة متينة بين (موضوع الخطاب) و(محتوى الخطاب)، على أساس أنّ "موضوع الخطاب يعتبر إلى حدّ ما شاملاً للعناصر المهمة الموجودة في محتوى الخطاب. ولو أمكن عرض عملية تصوير محتوى الخطاب في شكل سلم هرمي للعناصر الموجودة في الخطاب لاعتبرنا العناصر الواقعة في أعلى السلم مرشحة لتقائماً لأن تكون المكونات الأكثر أهمية في موضوع الخطاب، ولو أمكن كذلك إثبات قدرة الناس على تذكر هذه العناصر العليا في السلم أكثر من غيرها فإنّ ذلك قد يكون دليلاً على أنّ ما نحمله في رؤوسنا بعد قراءة النص هي تلك العناصر التي تمثّل موضوع الخطاب"⁽²⁾. وعلى هذا حدّد علماء لغة النص موضوع الخطاب بأنّه بؤرة النص ونواته التي توجّده. ووفق هذه الفرضية تبقى محتويات الخطاب ومضامينه الجزئية متصلة بتلك النواة، مرتبطة بها مهما امتدّ النص في متوالياته الجمالية، مشكّلةً في النهاية ما يُعبّر عنه بالوحدة الدالية للنص.

ويرتبط بموضوع الخطاب ما يطلق عليه التدرّج الموضوعاتي الذي يجعل القارئ يحسّ أن للنص مساراً معيّناً، فيمكنه بذلك أن يتنبأ في مرحلة ما من مراحل النص بما سيأتي ذكره، وفي

1 - المرجع نفسه، ص 279.

2 - المرجع نفسه، ص 124.

هذا المضمار يرى بعض الباحثين أنّ تقدّم النص في نطاق الاستمرارية المعنوية يخضع إلى قاعدتين هامتين، هما: التكرار والتدرّج. فمنشئ النص يُعيد أحيانا في مرحلة ما من مراحل النص أشياء سبق ذكرها، محاولا بذلك ربط ما تقدّم بما سيلحق، وفي أثناء ذلك يمهّد الطريق للانتقال إلى تقديم معلومات جديدة، وعليه فإنّ فهم دينامية النص يقتضي دراسة الطريقة التي يتحقق بها التوازن الذي يتم من خلاله تحوّل المعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة، تمثل بدورها المنطلق نحو عناصر أخرى جديدة، وبهذا فإنّ قاعدة التدرّج تتكامل مع قاعدة التكرار، على الرغم من أنّ إحداها تتجه إلى الثبات والأخرى تتجه إلى الحركة والتجدد⁽¹⁾. وفي سياق ذي صلة حاول تون فان دايك أن يعرض بعض القواعد الدلالية التي تساهم في بناء موضوع الخطاب من خلال فحص بعض الأمثلة، وقد أجملها في ما يلي⁽²⁾:

- التعبير عن الموضوع مرات عديدة في النص.
- التقارب في معاني المتواليات الجمالية.
- تخصيص متواليات كثيرة للموضوع.
- وجود روابط مختلفة بين المتواليات الجمالية من قبيل: (بالإضافة إلى ذلك، مع ذلك، لهذا، لذلك، لكن، فضلا عن ذلك...).

إنّ الحديث عن القواعد الدلالية ساق فان دايك إلى الحديث عمّا يسمّيه بالبنية الكبرى، فهو يربط مفهوم هذا المصطلح بتلك القواعد، ويفترض بداية "أنّ الأبنية الكبرى للنصوص دلالية، فهي لذلك تصور الترابط الكلي ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية، وبذلك يمكن أن يشكّل تتابع كلي أو جزئي لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على

¹ - يُنظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 1429هـ - 2008م، ص 83. ومفتاح بن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2007م - 2008م، ص 41، 43.

² - يُنظر: فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان 2000م، ص 238 وما بعدها.

مستوى أكثر عمومية⁽¹⁾. ففان دايك يعتبر أنّ كلاً من موضوع الخطاب والبنية الكبرى يشكّل وحدة دلالية، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما عدّ البنية الكبرى هي نفسها موضوع الخطاب، وفي هذا يقول: "إنّ أحد المصطلحات التي يجب أن تجليها الأبنية الكبرى هو مصطلح موضوع نص ما أو موضوع الخطاب أو موضوع الحوار. يجب أن نتعمّق في القدرة الفعلية لمستخدم اللغة التي تمكّنه من أن يجيب عن أسئلة في نصوص طويلة جداً ومعقّدة، مثل: عمّ كان الحديث؟ ماذا كان موضوع الحديث؟ وما أشبه. يمكن لمتحدّث اللغة أيضاً حين يذكر في النص بصورة غير صريحة الموضوع أو التيمة بوصفها في حدّ ذاتها كلاً. يجب إذن أن يستنبط الموضوع من النص. ومن ثمّ تكون القواعد الكبرى إعادة بناء شكلي (صوري) لهذا الاستنباط للموضوع، حيث يكون موضوع نصّ ما بدقّة هو نفسه ما أطلقنا عليه البنية الكبرى أو جزءاً منها"⁽²⁾. والذي يدل على وجود البنية الكبرى أو موضوع الخطاب - حسب فان دايك - هو ردود الفعل التي يصدرها مستخدم اللغة من خلال جملة التساؤلات التي يطرحها وهو يبحث عن بؤرة الخطاب. وللوصول إلى موضوع الخطاب يرى الباحث أننا نحتاج إلى قواعد تربط بين أبنية صغرى وأبنية كبرى سماها القواعد الكبرى، وتتمثل فيما يلي⁽³⁾:

1- قاعدة الحذف: وتتضمّن أن كل معلومة غير مهمة أو غير جوهرية يمكن أن تحذف، فالجملة مثلاً: (مرّت فتاة ذات ثوب أصفر) تضم القضايا التالية:

أ. مرّت فتاة. ب. ترتدي ثوباً. ج. كان الثوب أصفر.

تُختصر هذه القضايا وفق قاعدة الحذف في: مرّت فتاة.

2- قاعدة الاختيار: تتمثل في اختيار القضايا الضرورية لتفسير القضايا الأخرى، فإذا تدبّرنا السلاسل التالية للقضايا:

أ. عاد بيتر إلى سيارته. ب. ركبها. ج. سافر إلى فرانكفورت.

¹ - فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات ، ص 75.

² - المرجع نفسه، ص 79.

³ - يُنظر المرجع نفسه، ص 81 - 85.

وَفَق هذه القاعدة تُحذف القضيتان (أ، ب) لأنهما قيود أو أجزاء أو فرضيات مسبقة أو توابع لقضية أخرى لا تحذف، وهي (ج)، ويتم هذا الاختيار بناءً على معرفتنا العامة؛ لأنَّ المرء إذا رغب في السفر فمن الطبيعي أن يتَّجه إلى السيارة ثم يركبها. وكما هو ملاحظ فإن قاعدة الاختيار لا تخرج عن القاعدة الأولى فهي تعتمد على الحذف كذلك.

3- قاعدة التعميم: تتعلق بحذف المكونات الأساسية لتصوّر ما وتحلّ محلّها قضية جديدة تتضمن مفهوما القضايا القديمة مثل:

أ. على الأرض دمية. ب. على الأرض قطار خشبي. ج. على الأرض مكعبات.
تحلّ محلّ هذه القضايا قضية جديدة أكثر عمومية تشمل القضايا السابقة وهي: على الأرض لعب.

4- قاعدة التركيب أو الإدماج: في هذه القاعدة تدمج مجموعة من القضايا فتكوّن قضية كبرى، بمعنى أنّه يتم استبدال معلومات قديمة بمعلومة جديدة، مثل:

أ. ذهبت إلى محطة القطار. ب. اشتريت تذكرة سفر. ج. اقتربت من الرّصيف.
د. صعدت إلى القطار. هـ. تحرّك القطار.

تُحدّد هذه السلسلة التي يمكن أن تتفرّع أكثر من ذلك مجملّة في القضية التالية: (ركبت القطار). وما يلاحظ على هذه القواعد الأربعة أنّ القاعدتين الأولى والثانية تتصلان بالحذف، والثالثة والرابعة تتعلّقان بالاستبدال، والأربعة جميعا مبنية على فكرة اختصار البنية الكبرى.

ويرى علماء لسانيات النص أنّ العنوان - بوصفه عتبة النص أو النص مركزاً - يقدّم وظيفة معرفية هامة تهیئ المتلقي لتفسير النص وتأويله تأويلا ينسجم مع الدلالات التي يتضمّنّها عنوانه. والبحث في العلاقة التي تصل موضوع الخطاب بعنوانه ساق براون ويول إلى الحديث عمّا سمّياه بمبدأ التغريض أو وحدة الغرض، والتغريض عند الباحثين يتأسّس على القول الأول الذي يبدأ به منشئ الخطاب، وتأثير هذا القول في تأويل الأقوال اللاحقة، فهو عندهما "نقطة بداية القول" (1).

¹ - جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 147.

فنقطة البداية هي التي تمهّد لوحدة موضوع الخطاب، ولذلك فإنّ هذه الوحدة الموضوعية التي يتحدث عنها الباحثان لا يمكن أن تحصل إلّا في ظل متانة العلاقة الدلالية بين مضمون النص وعنوانه، وعلى هذا فإنّ عماد التغريض وأساسه هو العنوان أو الجملة الأولى من نصّ الخطاب وكلاهما يساهم في انسجام الخطاب من خلال استمرار دلالتهما في متتالياته الجمالية.

إنّ الحديث عن موضوع الخطاب ساق كثير من الباحثين في مجال الدراسات النصّية إلى الاهتمام بكيفية بناء محتوياته وتنظيم معلوماته داخل النص، وقد ارتأينا في هذا الإطار أن يكون تركيزنا بشكل موجز على قضيتين هامتين، وأعني بهما (ترتيب الخطاب، والعلاقات الدلالية والمنطقية بين محتويات الخطاب)، وذلك من موقع صلتها المباشرة بانسجام النص.

ترتيب الخطاب: لكي يكون الخطاب مبنيا بناءً مقبولا لابدّ من أن تكون مضامينه وأحداثه ووقائعه آخذا بعضها برقاب بعض وفق ترتيب معيّن، وعندما يحدث هذا على مستوى النص يصبح الترتيب مظهرا من مظاهر انسجام الخطاب، وآلية من آلياته في الآن نفسه. وترتيب الخطاب يقصد به عادة عند اللسانيين النصّيين أن تكون المعلومات والأحداث والوقائع مرتبة ومتسلسلة في عالم النص تبعا لترتيبها وتسلسلها في العالم الخارجي، وهو ما يسميه تون فان دايك بالترتيب العادي أو المعتاد للوقائع، وفي هذا يقول: "ترتيب الأحداث قد يسمّى بالترتيب المعتاد إذا اتفق أن طابق ترتيبها الزمني والعليّ الترتيب الخطي المستقيم للخطاب"⁽¹⁾. وهو ما يتوافق مع أهم الشروط المعرفية للانسجام الدلالي الذي يقوم على افتراض الحالة السوية الاعتيادية للعوامل المقنّضة. بمعنى أن ضروب التوقع بشأن البنيات الدلالية للخطاب تحددها المعرفة بترتيب العوامل في أعم أحوالها وأخصها أو المعرفة بجريان الأحداث⁽²⁾. والترتيب الطبيعي للمعلومات والوقائع مرهون بجملة من الضوابط أو العلاقات، مثل: عام - خاص / كل - جزء / المتضمّن - المتضمّن / كبير - صغير. ويرى فان دايك أن الترتيب الطبيعي لا يتأسس فقط على ضوابط توزيع المعلومات

1 - فان دايك، النص والسياق، ص 182.

2 - يُنظر: المرجع السابق، ص 184.

الدلالية، وإنما ينبني كذلك على مبادئ معرفية عامة كالإدراك والانتباه، من ذلك إدراك الموضوع ككل قبل إدراك أجزائه، أو إدراك الشيء كبيراً قبل إدراكه صغيراً في محيطه المجاور⁽¹⁾. لكن على مستوى عالم النص قد يحدث أن يتقدّم الخاص على العام أو الجزء على الكل أو الصغير على الكبير بهدف تحقيق مقاصد وأغراض يرمي إليها منشئ الخطاب، وهو ما يجعل مسار الخطاب يتحوّل من الترتيب العادي إلى الترتيب التداولي.

ترتيب الأحداث والوقائع بسبب الضوابط التداولية والمعرفية:

قد يقع ترتيب الأحداث والمعلومات داخل الخطاب تحت طائلة ظروف وملابسات خاصة ذات علاقة بالجانب التداولي فيطراً عليها تحوّل ما أو تحولات كثيرة مخالفة للترتيب المعتاد، وعلاوة على الضابط التداولي؛ فقد تكون أنواع أخرى من التحوّل راجعة إلى تغيير الإدراك الحسي والمعرفي، وهو تغير لا يمس تركيب الأحداث نفسها، وإنما ترتيب الإدراكات الحسية والمعرفية لهذه الأحداث هو الذي يحدّد بنية الخطاب⁽²⁾. ومن هنا يمكننا القول إنّه إذا كان الترتيب العادي أو الطبيعي يحاول أن يمارس سلطته على منشئ الخطاب، ومن ثمّ يسلبه إرادة الاختيار في كيفية انتظام المتواليات الجمالية؛ فإن الترتيب التداولي يفسح له المجال رحباً ببناء انسجام النص بالكيفية التي تقتض وجود مقصدية وراء هذا الترتيب أو ذاك.

العلاقات الدلالية والمنطقية: يرى علماء لغة النص أنّ ترتيب المتواليات الجمالية والوقائع في عالم النص يحكمه عدد كبير من العلاقات الدلالية والمنطقية التي تشكّل أحد أبرز مظاهر الانسجام في نص الخطاب⁽³⁾. وسنشير في هذه العجالة إلى بعض تلك العلاقات:

1 - يُنظر: المرجع السابق، ص 197، 198.

2 - ينظر: المرجع السابق، ص 182.

3 - يُنظر هذه العلاقات على سبيل المثال في: فان دايك، النص والسياق، ص 93 وما بعدها، جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 142 وما بعدها، عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 2، 1430 هـ - 2009 م، ص 193.

علاقة السببية: وترتبط هذه العلاقة بالطرق التي يؤثر فيها موقف معين أو واقعة ما على موقف آخر أو واقعة أخرى، حيث يكون أحدهما ناتج عن الآخر، ويضرب فان داك لهذه العلاقة المثال الآتي: (ولأنّ جون لم يكلف نفسه عناء العمل فقد رسب في الامتحان)، فحدث الرسوب في الامتحان كان بسبب عدم بذل الجهد. وقد عبّر عن هذه العلاقة بما يلي: "إنّ الحادثة (أ) تنتج الحادثة (ب) إذا كانت (أ) شرطاً كافياً لحصول (ب)"⁽¹⁾.

علاقة التكافؤ: تبرز هذه العلاقة في صورة تعبيرات متماثلة من حيث المضامين، ولكنها تأتي في أشكال سطحية مختلفة، ويعبّر دي بوجراند ودريسلر عن هذه العلاقة بمصطلح (إعادة الصياغة) أي؛ تكرار المحتوى بعبارات مختلفة⁽²⁾.

علاقة التضمن: يرى فان داك أنّ العلاقة بين دلالات ألفاظ العبارات هي علاقة تضمن، ففي المثال: (جون أعزب، إذن هو غير متزوج) نجد التصوّر (أعزب) يتضمن مفهوم (غير متزوج). لكن علاقة التضمن وإن كانت كافية في هذا المثال لإحداث الانسجام، فإنّها في مثال من قبيل: (جون رجل أعزب وإذن بيتر غير متزوج) الانسجام غير متوفر، وحتى يكون الخطاب منسجماً يتطلّب أن يكون الشخص المتحدث عنه هو نفسه في طرفي المثال، أي لا بد من توفّر شرط التطابق الإحالي⁽³⁾. وقد عبّر عن علاقة التضمن كذلك بعلاقة الجزء بالكل أو علاقة الانتماء أو الملكية، ولتقريب الفهم يأتي فان داك بالمثال الآتي: (اتخذت كليير راسل طريقها إلى المكتب، وهي تشعر بالعياء والكآبة، وأنّجحت تَوّاً إلى غرفة العمل فوضعت قبعتها، وزيّنت وجهها بأن ذرّت عليه مسحوقاً، ثم جلست إلى منضدتها، كان بريدها مشتمّاً، ومنشفتها ناصعة البياض، ومحبرتها مليئة بالمداد...). فالغرفة يجوز أن تكون جزءاً من المكتب، والمنضدة جزءاً من المكتب - الغرفة،

1 - فان داك، النص والسياق، ص 96.

2 - يُنظر: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص 144.

3 - ينظر: فان داك، النص والسياق، ص 93.

والأشياء (القُبعة، البريد، المنشقة، المحبرة) تخص عالم المنضدة، ونظير ذلك أنّ الوجه هو جزء من الشخص، كما تكون القُبعة ومسحوق التزيين من الملكيات الممكنة للأنثى⁽¹⁾.

علاقة تعالق الأحداث: يرى فان دايك أنّ خطابا من قبيل: (جون أعزب، وعلى ذلك فهو يشتري أغاني كثيرة) هو في حكم المنطق العقلي يبدو غريبا، إذ لم نتبيّن مباشرة على أيّة جهة يجوز أن نقول: إنّ كُون جون أعزب يصحّ أن يترتب عنه كونه يشتري الأغاني المسجّلة، إذ يتطلب أن يكون الترابط بين القضايا مرتبطا بنوع من تجانس تعالق الأحداث ممّا تشير إليه تلك القضايا⁽²⁾.

علاقة النشاط المتشابه: يُمثّل فان دايك لهذه العلاقة بالمثال: (لقد ذهبنا إلى الشاطئ، ولكن بيتر ذهب إلى المسبح). فالانسجام واقع بين الجملتين نتيجة علاقة النشاط المتشابه، وهو الذهاب إلى الشاطئ، والذهاب إلى المسبح؛ ففي كلتا الحالتين النشاط الممارس هو السباحة⁽³⁾.

علاقة التبعية: ومن أبرز علاقاتها الإجمال والتفصيل، التعميم والتخصيص، والبيان والتفسير، وتعني هذه العلاقات أن يأتي في النص معلومات على سبيل الإجمال أو العموم أو الإبهام، ثم تردف بتفصيلها وشرحها وتفسيرها، وهذه العلاقات تشكّل ملحا أساسيا للخطاب التفسيري.

علاقة الاستنتاج أو الاستدلال: يذهب بعض الباحثين إلى أنّ الاستنتاج هو: "تلك العملية التي يجب أن يقوم بها القارئ أو السامع للانتقال من المعنى الحرفي لما هو مكتوب أو مقول إلى ما قصد الكاتب أو المتكلم من وراء الخطاب"⁽⁴⁾. وتحدث هذه العملية عندما "يعمل القراء على وصل الفواصل الواضحة (الروابط المحذوفة) أو الفجوات (العقد الخاوية) في عالم النص الذي يقيمونه في أذهانهم"⁽⁵⁾. فالكاتب أو المتكلم لا يمكن أن يقدّم للمتلقّي كل شيء، وإنّما يترك له فجوات في الخطاب يستطيع أن يملأها بقراءته الواعية بناء على ما توفّر لديه من معطيات نصّية ومقامية.

1 - ينظر: المرجع نفسه، ص 183، ومحمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 35.

2 - ينظر: فان دايك، النص والسياق، ص 94.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ص 96، 97، ومحمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 33.

4 - جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 306.

5 - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 468.

ويرى براون ويول أنه كلما زاد الجهد التأويلي المطلوب من القارئ أو السامع من أجل التوصل إلى فهم معقول لما قصد الكاتب أو المتكلم إبلاغه؛ كان ذلك أكثر تأكيداً على حصول عملية الاستدلال، وهنا يمكننا أن نتحدث عن الشروط التي ينبغي أن تتوفر في القيام بهذه العملية، وهي أنها عملية مرتبطة بالسياق، محدّدة بالنص، ومحصورة في المتلقي⁽¹⁾. ومن هنا نفهم أن الاستدلال عملية ضرورية يعول عليها المتلقي في بناء انسجام النص، ومن الواضح أن هذه العملية ليست شيئاً معطى، وإنما هي شيء يُبنى.

¹ - يُنظر: جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 318.

المحاضرة الثانية عشرة

القصد والقبول

تمهيد:

يرتبط النص الذي ينتجه المتكلم بالمقاصد والأغراض التي يريد تبليغها إلى المخاطب في ظروف سياقية مناسبة، وقد رأى الباحثون في مجال الدراسات النصية أن معرفة تلك المقاصد يُعدّ مفتاحاً ضرورياً لسبر أغوار النص، وفك رموزه. ومن ثمّ، أولوا القصديّة في إنتاج النصوص عناية كبيرة، وعدّوها أحد المعايير السبعة التي تُحدّد نصيّة الخطاب. غير أنّ قصد المتكلم وحده لا يكفي لقيام النصّ بوظيفته التواصلية، إذ لا يتحقّق الفعل النصّي إلا بتوفّر شرطٍ موازٍ هو القبول، أي استعداد المتلقّي لتأويل النص وفهمه ضمن أفقه المعرفي والتداولي، وهو ما يعني أن النص في التصرّور اللساني النصّي كيان متفاعل يقوم على جدليّة الأنا والآخر، حيث يتشكّل المعنى في المسافة القائمة بين إرادة الإبلاغ من جهة، واستعداد التلقّي من جهة أخرى.

أولاً: القصد:

وردت مادة (قصد) في لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) بمعاني كثيرة منها: "القصد: استقامة الطريق، قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْداً فهو قاصد، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ (النحل: 9)، أي على الله تبين الطريق المستقيم... والقصد: الاعتماد والأتمّ... والقصد: إتيان الشيء... وقصدتُ قصْده: نحوْتُ نحوه... وقال ابن جني: أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام والتوجّه والنهوض والنهوض نحو الشيء، على اعتدالٍ كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة...⁽¹⁾. يظهر من خلال هذا المقتطف أنّ لفظ (القصد) يحتمل دلالات متعدّدة، لكن يبدو أن معنى الاعتزام وإتيان الشيء عن إرادة لإصابة الغاية والهدف هو المعنى الغالب، ولذلك جعله ابن جني هو الأصل.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصد)، مج 5، ص 3642، 3643.

القصد في الدراسات النصية: إذا كان معنى القصد في معاجم اللغة بشكل عام مرادفا لمعنى الاعتزام والتوجه لإتيان الشيء عن إرادة، فإنه في اصطلاح اللسانيين النصيين ارتبط بنية منشئ النص أو الخطاب، فصارت دلالاته عندهم لصيقة بالمعنى الذي يريده المتكلم ويعمد إليه في سياق تخاطبي، ووفق هذا المنظور أُعتبر القصد معيارا من المعايير النصية، وهو كما يعرفه روبرت دي بوجراند De Beaugrande: "يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قُصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأن مثل هذا النص وسيلة Instrument من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها... وهناك مدى متغير للتغاضي Tolerance في مجال القصد، حيث يظل القصد قائما من الناحية العملية حتى مع عدم وجود المعايير الكاملة للسبك والالتحام"⁽¹⁾. ولعل ما يلفت النظر في هذا المفهوم هو حديث دي بوجراند عن أن ثمة حالات يصعب فيها تحقيق التماسك النصي بسبب عدم توفر المعايير النصية مجتمعة؛ لكن مع ذلك يبقى القصد حاضرا، وهو ما يعني أن أي نص لا يتوفر على قصد منشئه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يرقى إلى مرتبة الخطاب.

كما يفهم من كلام دي بوجراند أن إنتاج الكلام لا يكون بشكل عبثي، وإنما يحتاج الأمر إلى استراتيجية بناء لبلوغ الهدف، من منطلق أن اللغة هي فعل كلامي ينجزه المتكلم ليحقق به أغراضا، كأن يبلغ سامعا معلومات معينة، أو ليحصل منه على بعض المعلومات، أو ليحفز المتلقي إلى عمل فعلي، أو يشجعه على إنجاز نشاط، أو ليصنع لديه أحاسيس جمالية معينة، أو ليطلب منه إظهار رد فعل معين، أو ليتترك شيئا، وغيرها من الأغراض والمقاصد، وهذا يعني أن إنتاج الخطاب أو النص هو نشاط واعٍ وخلّاق، ويكون هذا النشاط دائما مقصودا، ينفذه المتكلم/ الكاتب وفقا للشروط الملائمة التي ينتج النص ضمن حدودها، ويحاول أن يفهمه المتلقي من خلال الأقوال اللغوية⁽²⁾.

¹ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.

² - يُنظر: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 117، 118.

القصد في اللسانيات التداولية: يرى علماء التداولية أن اللغة ليست أداة لنقل المعلومات أو الإخبار فحسب، بل هي فعل يُنجزه المتكلم لتحقيق غرض محدد. فكل قول يُنتج في سياق تواصلٍ ينطوي على قصدٍ يُوجّه التلفّظ، ويجعل من الكلام نشاطاً فعلياً يقوم به المتكلم لتحقيق أثرٍ معين في المتلقّي⁽¹⁾. وفي هذا إشارة واضحة إلى أنّ القصد هو جوهر العملية التخاطبية، إذ لا معنى لتخاطبٍ أو تواصلٍ من دون قصد، بما يعني أنّ "التلفظ بالخطاب ليس عملية تصويت فحسب، فلا يمكن الحكم بوجود التلفظ إلا بتوفر قصد المرسل؛ وذلك يتجاوز مجرد النطق بأصوات فقط"⁽²⁾ إذاً، لكي يتحقّق الفعل الكلامي لابدّ من وجود ملفوظ يحمل دلالة، وأن تكون الغاية من وراء تلك الدلالة تحقيق غرض من الأغراض يقصده المتكلم، وهو ما عالجه جون أوستين في تصنيفه للفعل الكلامي، حيث صنّفه ثلاثة أصناف: فعل الكلام، وقوة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام، فالأول هو فعل التلفظ ويتعلق الأمر بنطق بعض الألفاظ والكلمات؛ أي إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة، والثاني يتعلق بمقاصد العبارة، أما الثالث فيهتم بمقاصد المتكلم الخارجة عن العبارة والمفهومة من السياق⁽³⁾. فقول القائل مثلاً: (الباب مفتوح)، قد يعني التعبير عن الشعور بالبرودة، وليس بالضرورة أن يكون قوله إخباراً بأن الباب مفتوح، فالمتكلم كثيراً ما يقصد أموراً لا تقولها العبارة بمعناها الحرفي، وهو ما يصطلح عليه في اللسانيات التداولية بمصطلح الاستلزام الحواري أو التخاطبي؛ حيث لا يُكتفى بالمضمون القضوي، بل لابدّ من تجاوزه إلى المضمون القصدي، وبهذا التصوّر صار معيار القصدية وثيق الصلة بالتداولية التي تولي أهمية قصوى لدراسة مقاصد المتكلم.

¹ - يُنظر: خوله طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط 2، 2006م، ص 161.

² - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1998م، ص 191.

³ - يُنظر: جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1991م، ص 7، 116، 135.

وقريب من هذا الفهم ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين من أنّ القصدية تعني الدلالة والفهم، "فالدلالة تعني ضرورة توافر قصد التواصل من قبل المرسل، والفهم يعني الاعتراف من قبل المتلقي بقصد تواصل المرسل"⁽¹⁾. والفهم ها هنا كما أشرنا آنفا لا يتوقف عند الدلالة الحرفية للنص، بل يتجاوزها إلى المعنى الذي يؤمّه المتكلم، وهذا الإجراء لا يتطلب فقط معرفة باللغة؛ وإنما يحتاج إلى معرفة بكيفية استعمال تراكيبها في مواقف تواصلية مختلفة.

وقد ألف جون سيرل John Searle كتابا في القصدية أسماه (القصدية بحث في فلسفة العقل)، وكان يرمي من وراء دراسته للقصدية إلى إثبات الارتباط الموجود بين اللغة والعقل، وقد استقرّ عنده أنّ قصدية العقل سابقة عن قصدية اللغة، يوضح ذلك ما قاله في مقدّمة كتابه: "ويتمثل الغرض الرئيس وراء تناولنا لمشكلات اللغة في أنّ فلسفة اللغة فرع من فروع فلسفة العقل، وتعدّ قدرة أفعال الكلام على تقديم الموضوعات وحالات الأشياء في العالم امتدادا لقدرات العقل (المخ) البيولوجية في ربط الكائن العضوي بالعالم. إذ يربط العقل الإنسان بالعالم عن طريق مجموعة من الحالات العقلية؛ كالاعتقاد والرغبة والفعل والإدراك"⁽²⁾. واهتمام سيرل بقدرة العقل على تمثيل الواقع جرّه إلى الحديث عن مسألتي الوعي والقصدية، وذهب إلى الاعتقاد أنّه ليس بالضرورة أن تكون القصدية مرتبطة دائما بالوعي، كما أنه ليس من اللازم أن يكون الوعي لصيقا بالقصدية، وفي هذا يقول: "لا تعني القصدية الوعي، فهناك العديد من الحالات الواعية ليست قصدية؛ مثل الشعور المفاجئ بالسعادة أو الفرح، وهناك العديد من الحالات القصدية ليست واعية، فقد يكون لدى العديد من المعتقدات التي لا أفكر فيها الآن، بل لم أفكر فيها على الإطلاق بصورة واعية... فالمسألة ببساطة مجرد معتقدات يختزنها المرء في عقله ولا يفكر فيها على الإطلاق"⁽³⁾.

¹ - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، ص 140.

² - جون سيرل، القصدية - بحث في فلسفة العقل - تر أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009م، ص 15.

³ - المرجع نفسه، ص 22.

كما حاول سيرل أن يفرّق بين القصدية Intentionality والقصد Intentional، فمن وجهة نظره تعني القصدية (التوجّه)، بينما لا يكون القصد من القيام بفعل معيّن إلا مجرد صورة من صور القصدية؛ مثل الاعتقاد والخوف والرغبة والأمل، والعديد من الصور الأخرى⁽¹⁾. وقد قاده هذا الطرح إلى البحث في العلاقة بين الحالات القصدية وأفعال الكلام، فكان أن خلاص إلى أنّ كل فعل كلامي ذي مضمون لغوي هو تعبير عن حالة قصدية معيّنة، بحيث تعد هذه الحالة القصدية شرطاً لصداقية هذا النمط من الفعل الكلامي، ومن ثمّ فلا غرو أن تملك الحالات القصدية وأفعال الكلام نوعاً من التوازن، إذ تصير كل عبارة هي تعبير عن قصد من المتكلّم، وتأسيساً على ذلك نظر سيرل إلى الكلام على أنّه نوع من الفعل القصدي⁽²⁾.

وبهذا التصور يكون جون سيرل قد منح القصدية بعداً تداولياً، ومن ثمّ فلا مفرّ من الإقرار بأن الأصل في الكلام هو القصد، لأنّ مع الجهل بالمقاصد لا يمكن أن يستدل بكلام المتكلّم على ما يريده، فالمواضعة وإن كانت ضرورية لجعل الكلام مفيداً فليست تكفي، إذ لا بدّ من الأخذ بعين الاهتمام سياق الحال الذي يُعدّ فيه قصد المتكلّم أحد أركانه الأساسية⁽³⁾. وقد أكّد جون أوستين على أهمية القصدية بما نصّه: "إن مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرهما وشأنها"⁽⁴⁾. ومما لا شكّ فيه أنّ هذه الخطورة تكمن في أنّ فهم الخطاب متوقّف على إدراك تلك الأغراض والمقاصد، إذ لا يكتسب النص أو الخطاب دلالاته الفعلية إلا بمعرفة قصد المتكلّم.

¹ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 23، 24.

² - يُنظر: المرجع السابق، ص 25 وما بعدها، ويُنظر: صلاح إسماعيل، نظرية جون سيرل في القصدية، دراسة في فلسفة العقل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2007م، المجلد 27، العدد 262، ص 109.

³ - يُنظر: مقبول إدريس، البعد التداولي عند سيبيويه، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 1، المجلد 33، 2004م، ص 269، ويُنظر كذلك: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 103.

⁴ - جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، 1991م، ص 73.

نستضيء مما تقدم أنّ قصدية نصّ ما لا تتحقّق إلّا بتوفّر جملة من الشروط، أبرزها: وجود متكلم ينتج خطابا منسجما له غايات محددة ومقاصد معينة، وجود متلقّ يفكّ شفرات النص ليصل إلى مقاصد المتكلم، ووجود قناة تواصلية تربط منتج الخطاب بمتلقيه. ومن المؤكّد أن هذه الشروط هي جزء من سياق عام للعملية التخاطبية، ما يعني أن مسألة القصدية في اللسانيات النصّية والتداولية وثيقة العرى بما يجري خارج النص، ومن ثمّ فإنّ أيّ دراسة نصّية تتضمن اعتبارات مقامية تنتمي بالضرورة إلى ذلك المجال من البحث اللساني الذي يهتم بالمقاصد.

ثانيا: القبول: دلالة (القبول) في معاجم اللغة تدور حول الاستحسان والرضا وميل النفس إلى الشيء، يُقال: قَبِلَ الشَّيْءَ قَبُولًا وقُبُولًا وقَبَّلَهُ: أَخَذَهُ، ومنه قَبِلْتُ الهديةَ أَقْبَلَهَا قَبُولًا وقُبُولًا. ويُقال: عليه قَبُولٌ إذا كانت العين نَقْبُلُهُ. والقَبُول (بفتح القاف) المحبّة والرّضا بالشيء وميل النفس إليه⁽¹⁾.

القبول في الدراسات اللسانية والنصّية: لا تكاد تخرج دلالة (القبول) في اصطلاح اللسانيين المحدثين عن هذا المعنى اللغوي سوى أنّ تلك الدلالة في مجال الدراسات النصّية صارت مقصورة على تلقّي الخطاب من قبل السامع/ القارئ. يقول دي بوجراند في شأن القبول: "وهو يتضمّن موقف مستقبل النصّ إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نصّ ذو سبك والتحام"⁽²⁾. ونقل خليل حمد وإلهام أبو غزالة عن دي بوجراند ودريسler أن موضوع القبول هو "اتجاه مستقبل النصّ إلى أن تؤلّف مجموعة الوقائع اللغوية نصّا متضامّا (متسقا) متقارنا (منسجما) ذا نفع للمستقبل أو صلة ما به، أي اكتسابه معرفة جديدة، أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطّة ما. ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل: نوع النص، والمقام الثقافي والاجتماعي، ومرغوبية الأهداف"⁽³⁾. يفهم من هذا الكلام أنّ مسألة المقبولية مرتبطة بموقف المتلقي من النص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وثيقة العلاقة بتوفّر الاتساق والانسجام في

¹ - يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قبل)، مج 5، ص 3518.

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.

³ - إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسler، دار الكتاب، القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1993م، ص 31.

الخطاب. لكن هذا لا يعني بالضرورة أنّ النص الذي يبدو في هيئته التركيبية وبنيته الدلالية مفتقرا إلى بعض مظاهر التماسك لا يلقى الاستحسان، ذلك أنّ "القبول أيضا مدى من التغاضي Tolerance في حالات تؤدّي فيها المواقف إلى ارتباك، أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج"⁽¹⁾.

إنّ الخلل الذي يحصل على مستوى تماسك النص، وإن أدّى إلى وقوع بعض الصعوبات في الفهم، فإنّ ذلك لا يمنع من حصول القبول لدى المتلقي، إذ كثيرا ما تصادف هذا الأخير خطابات - خاصة من نوع المحادثات الشفوية - تبدو في ظاهرها مفككة، ولا يربط بين وقائعها اللغوية أيّ رابط، لكن سرعان ما يلجأ إلى إعادة بنائها، والربط بين محتوياتها القضية، وذلك بمساعدة عوامل كثيرة؛ كالمعرفة الخلفية للعالم، والتجارب السابقة، الإشارات والإيماءات، وتعبيرات الوجه، وكل ما له علاقة بالمقام الخارجي.

وتجب الإشارة ههنا إلى أنّ منتج النص لا يملك كل الحرية في أن يقول أو يكتب ما يشاء وبالطريقة التي شاء، بل يتعيّن عليه أن "يتوخّى الحذر في أنّ التغاضي (التساهل) عن سبك النص وحبكه (اتساقه وانسجامه) يجب أن يقف عند حد معين، وبخلاف ذلك ستنهار عملية الاتصال؛ كما ينبغي على منتج النص أن يكون أكثر معرفة بنوعية المتلقي وقدرته على فهم الخطاب أو النص، إذ ليس كلّ المتلقين سواء في ذلك"⁽²⁾. ومن هنا فالمقبولية تتعلّق بأحوال المتلقين وأعرافهم ومعتقداتهم ومستواهم الفكري والثقافي، ولذلك فما يكون مقبولا عند البعض قد لا يلقى القبول عند البعض الآخر، وهذا يسوقنا إلى مسألة أخرى وهي أنّ قبول الخطاب عملية لا تحصل إلّا بعد الفهم، إذ ليس من المعقول أن تتحقّق المقبولية في غياب الفهم وانعدامه. ولا بدّ

¹ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.

² - عبد الخالق فرحان شاهين، أصول المعايير النصية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، 1433هـ - 2012م، ص 63.

من الإشارة ههنا إلى أنّ مستوى المقبولية للنص ليس قاراً ولا ثابتاً، وإنّما يزيد وينقص تبعاً لدرجة تفاعل المتلقي مع الخطاب ومدى قدرته على فك شفراته والغوص في بواطنه.

يستفاد ممّا تقدّم أنّ إنتاج النص وما يترتب عن ذلك من تحقيق أهداف ومقاصد من عملية التواصل لا يكون مقتصرًا على طرف دون آخر، وإنّما الأمر يحتاج إلى تعاون وشراكة بين طرفي العملية التواصلية، فالمتلقي وإن لم يُنتج النص فهو "شريك للمؤلف في تشكيل المعنى، وهو شريك مشروع، لأنّ النص لم يُكتب إلّا من أجله"⁽¹⁾. وهو ما يؤشّر إلى أنّ تحقيق مبدأ التعاون والشراكة بين قطبي العملية التخاطبية يتم في إطار تخطيط تفاعلي يحاول فيه المتكلّم/ الكاتب تحقيق مقاصد معينة، ويكون للمتلقي دور المشارك في عمليتي الإنتاج والتلقي. من هذا المنطلق التفاعلي تصبح المقبولية الوجه الآخر لقصد منشئ الخطاب، وبذلك يمثّل المستقبل جانباً مهماً من جوانب عملية الإنتاج⁽²⁾. بل وأكثر من ذلك فإنّ أهمية المقبولية تظهر في أنّ النص "يكتسب حياته من خلال المتلقي، إذ يفكّ شفرته ويستخرج ما فيه، ويتوقّف ذلك على ثقافته وأفقّه ومعرفته بعالم النص وسياقه، ذلك الأفق الذي يمكّنه من إدراك ما في النص من أفكار ومبادئ وجماليات، كما يمكّنه من ملء الفراغ الكامن بين عناصر ذلك النص، وعلى الخصوص ما يتصل بحذف العديد من العناصر في النص"⁽³⁾. وبهذا فإنّ المقبولية تتعلّق برصد كل ماله صلة بالمتلقي من حيث مدى قابليته واستجابته للنص، وغالبًا تكون هذه الاستجابة في شكل عملية تفاعلية بين المنتج والمتلقي، من جهة، وبين النص ومتلقيه من جهة أخرى، ومن هنا فإنّ دور المتلقي لا يقلّ حيوية ونشاطاً عن دور منتج النص.

¹ - نبيلة إبراهيم، القارئ في النص نظرية التأثير والاتصال، مجلة فصول، مصر، العدد 1، مج 5، 1984م، ص 215.

² - يُنظر: عزة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص 34.

³ - نبيلة إبراهيم، القارئ في النص نظرية التأثير والاتصال، ص 213.

المحاضرة الثالثة عشرة

سياق الموقف، الإعلام، والتناص

تمهيد:

يُعَدّ تحليل النصوص والرسائل اللغوية في ضوء المقاربة النصّية من أهم المسارات التي تكشف عن الطبقات الدلالية والتداولية الكامنة في الخطاب، إذ لم يعد الاهتمام منصباً على البنية اللغوية وحدها، بل تعدّها إلى العوامل المحيطة بعملية التواصل، من متكلم ومخاطب وسياق ووظيفة تواصلية، حيث اتّجهت اللسانيات النصية إلى دراسة الظروف التي يُنتج فيها النص ويُتلّق في ضوءها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من بنيته الدلالية، وهو ما يُعبّر عنه بسياق الموقف، وهو أحد المفاتيح الأساسية لفك شفرة الخطاب، وضبط علاقته بالمقام الذي يُنتج فيه. ومن هذا المنطلق تنبثق الوظيفة الإعلامية للنص، إذ لا ينفصل تبليغ المعنى عن طبيعة الموقف الذي يحتضنه، ولا عن المقاصد التي تسعى اللغة من خلالها إلى نقل المعرفة وتنظيم التفاعل بين المتخاطبين، فيكون الإعلام بهذا المعنى ليس مجرد نقل للخبر، وإنما هو فعل تواصلية يتشكّل ضمن شروط مقامية محدّدة. ويتعرّز هذا البعد التواصلية بانفتاح النص على غيره من النصوص عبر ظاهرة التناص التي تمثّل ذاكرة الخطاب وامتداده الثقافي، وتكشف عن تفاعل الملفوظ مع نصوص سابقة تسهم في بناء المعنى وإغنائه.

أولاً: سياق الموقف:

تشير معاجم اللغة إلى أنّ المعنى الأصلي للجذر (سَوَّقَ) هو الحَدُّ والتتابع، يقال: سَاقَ الإِبِلَ وَغَيْرَهَا يَسُوقُهَا سَوَقًا وَسِيقًا، وقد انسأقت وتساوقت الإبل تساوَقًا إذا تتابعت⁽¹⁾. وذهب الزمخشري (ت 538 هـ) في أساس البلاغة إلى أن المساوقة والتساوق تطلق مجازاً على الحديث المتتابع، فيقال: "وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يُسَاق الحديث، وهذا الكلام مَسَاقَةٌ إلى

¹ - يُنظر: ابن فارس، معانييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1399 هـ - 1979 م، ج 3، ص 117. وابن منظور، لسان العرب، مادة (سوق)، مج 3، ص 2153، 2154.

كذا، وجئتك بالحديث على سَوَاقه: على سرده⁽¹⁾. وجاء في المعجم الوسيط: "ساق الحديث: سرده وسلسله، وإليك يُساق الحديث: يُوجَّه... وساق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه"⁽²⁾. وهذا هو معناه الذي صار متداولاً عند أهل العربية في العصر الحديث، ويقابله في الإنجليزية مصطلح (context). وقد ذهب تَمَام حَسَّان إلى أَنَّ هذا التتابع أو التوالي ينبغي أن يُنظر إليه أَوَّلًا: من ناحية تسلسل الكلام في المقال، وثانياً: من حيث توالي الأحداث في المقام، وفي هذا يقول: "المقصود بالسياق التوالي، ومن ثم يمكن أن ننظر إليه من زاويتين: أولاهما توالي العناصر التي يتحقّق بها السياق الكلامي، وفي هذه الحالة نسمّي السياق (سياق النص). والثانية توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام، وعندئذ نسمّي السياق (سياق الموقف)"⁽³⁾.

وعلى ضوء هذا التصوّر استقرّ عند الباحثين المحدثين أَنَّ السياق بمفهومه الاصطلاحي في الدرس اللساني الحديث هو: "كلُّ ما يتعلّق بأحوال المتتالية اللغوية في ظروف استعمالها داخل النص وخارجه"⁽⁴⁾. وفي هذا المفهوم ما يدلّ على أَنَّ السياق بشكل عام يتّسع ليشمل كل ما هو لغوي وغير لغوي، فالأوّل يجري داخل النص، وقوامه العلاقات المقالية أو النصّية، أما الثاني فهو السياق الخارجي، ويتعلّق الأمر بالظروف المحيطة بإنتاج النص من الخارج، وهو ما يطلق عليه عادة سياق الموقف أو سياق الحال أو المقام، وهذا النوع من السياق يشمل: السياق الاجتماعي، السياق الثقافي، السياق العاطفي، السياق التاريخي، وغيرها من السياقات غير اللغوية المحيطة بإنتاج النصوص والرسائل اللغوية.

¹ - الزمخشري، أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419 هـ - 1998م، ج1، ص 484.

² - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 464، 465.

³ - تَمَام حَسَّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 2007م، ص 237.

⁴ - جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص، دراسة لسانية نصية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2009م، ص 400.

لقد تزايد الاهتمام بمسألة السياق في حقل الدراسات اللغوية منذ أن ظهر إلى الوجود كتاب (دروس في اللسانيات العامة) لفردينان دي سوسير Ferdinand De Saussure، فقد رأى هذا الباحث أنّ وظيفة اللغة بما هي نظام قائم بذاته شبيهة بلعبة الشطرنج، حيث "إنّ أية حالة من حالات ترتيب قطع الشطرنج تشبه كثيرا حالة من حالات اللغة، فقيم القطع تعتمد على موقعها على لوحة الشطرنج، كما أنّ كلّ عنصر من العناصر اللغوية يستمدّ قيمته من تقابله مع العناصر الأخرى"⁽¹⁾. ففي كلتا الحالتين يوجد نظام من القيم والتغيرات، وهو ما قاد دي سوسير في موضع آخر من محاضراته إلى تأكيد مسألة في غاية الأهمية، وهي: "إنّ تفسير كلمة ما هو الكشف عن علاقتها بغيرها من الكلمات، إذ لا توجد علاقات ضرورية بين الصوت والمعنى"⁽²⁾. فواضح من كلامه أنّ الوحدة اللغوية لا تكتسب قيمتها، ولا يتحدّد معناها إلا من خلال مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق لها في التركيب اللغوي، وهذا معناه أنّ مفهوم النظام system الذي أثاره دي سوسير لا يجري على مستوى اللغة بما هي افتراض في الذهن فحسب، بل ينسحب أيضًا على النص بما هو ملفوظ متحقّق بالفعل.

ويأتي جوزيف فندريس Joseph Vendryes ليبين بالأمثلة دور السياق النصّي في تحديد قيمة الكلمة؛ وخلص من ذلك إلى ما مفاده أنّ "الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، والسياق أيضًا هو الذي يخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو يخلق لها قيمة حضورية"⁽³⁾. ثم جاءت المدرسة السياقية الإنجليزية بزعماء جون فيرث John Firth لتؤكد دور السياق اللغوي في تحديد المعنى، فقد رأى فيرث أنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها

¹ - فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، ط 3، 1985م، 106.

² - المرجع نفسه، ص 212.

³ - ج. فندريس، اللغة، تر عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014م، ص

في سياقات لغوية مختلفة⁽¹⁾. وهو ما يعني أنّ القول بأنّ للفظ الواحد أكثر من دلالة في الوقت نفسه ليس دقيقاً، وإنّما الأصح أن يقال إنّ اللفظ الواحد له استعمالات مختلفة، وبالتالي لا يتحدّد معناه إلّا من خلال الاستعمال.

ولكن حصر مسألة السياق فيما هو لغوي بمعزل عن الظروف التي جرى فيها النص أو الخطاب يجعل من عملية فهم المعنى غير مكتملة الأركان، فالسياق المقالي وإن كان يساهم في فهم الخطاب على مستوى دلالة الملفوظ فإنه لا يكفي لفك شفرة النص على مستوى دلالاته التداولية، ولذلك سرعان ما اهتم أصحاب المدرسة السياقية بدراسة المدونات اللغوية ضمن إطار الموقف الكلامي، وهو ما يعبر عنه بمصطلح سياق الحال Context of situation الذي يعني جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، وقد أفاده فيرث من العالم الأنثروبولوجي البولندي مالينوفسكي Malinowsky الذي انتهى في أبحاثه إلى نتيجة مفادها: "أنّ اللّغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار، بل هي في المكان الأول جزء من نشاط اجتماعي متّسق، وفي اللحظة التي تُفصل فيها الكلمة عن سياق هذا النشاط الذي يُغلّفها أو عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء غير ذات مغزى، لأنّ الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ"⁽²⁾. وتضم العناصر المكوّنة لسياق الموقف: شخصية المتكلم والسامع أو السامعين، وتكوينهم الثقافي، والظروف والعوامل الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي؛ كالعادات والتقاليد، والمعتقدات، وحالة الجو والوضع السياسي، والبيئة الزمانية والمكانية، وأثر النص الكلامي في المشتركين في الموقف الكلامي، وما يرتبط بكل ذلك من قرائن مقالية وحالية كإشارة اليدين، وغمزات العينين، ورفع الحاجب وهز الرأس، وجميع الحركات العضوية⁽³⁾.

1 - يُنظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 68.

2 - علي عزّت، اللغة ونظرية السياق، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف، العدد 76، 1971م، ص 19.

3- يُنظر: محمود السعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان (د.ت.ط)، ص 311، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م، ص 352، والبيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 2، 1420هـ - 2000م، ج 1، ص 400.

وقد أفاد ستيفن أولمان Stephen Ullmann من جهود العلماء الذين سبقوه، وذهب إلى أنّ السياق ينبغي أن يتجاوز الكلمات والجمل السابقة واللاحقة ليشمل القطعة كلّها أو الكتاب كلّها، كما ينبغي أن يشمل كلّ ما يتّصل بالملفوظ من ظروف وملابسات التي لها هي الأخرى أهميتها البالغة، ووصل إلى قناعة مفادها أنّ نظرية السياق إذا طبقت بطريقة حكيمة فهي تمثل حجر الأساس في علم المعنى⁽¹⁾. ولئن كان الباحثون في مجال علم الدلالة يعتبرون السياق بنوعيه هو حجر الأساس في فهم المعنى؛ فإنّ علماء اللغة في ميدان لسانيات النص يركّزون بشكل أساسي على مراعاة سياق الموقف ويعتبرونه أحد المعايير النصّية التي ينبغي أن تتوفّر في النص، وهذه الرعاية كما ذهب إلى ذلك دي بوجراند "تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه"⁽²⁾. ومن جهته يرى هاليداي أنّ السياق هو النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر. والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً، إذ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأسرها، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثل اللغوي ببيئته الخارجية، وهو ما شكّل لدى هذا الباحث قناعة أنّ السياق والنص يشكّلان وجهين لعملة واحدة⁽³⁾.

وقريب من هذا ما ذهب إليه تون فان دايك، فقد اعتبر السياق: "ليس مجرد حالة لفظ، وإنّما هو على الأقل متوالية من أحوال اللفظ، وفضلاً عن ذلك لا تظل المواقف متماثلة في الزمان، وإنّما تتغيّر، وعلى ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث"⁽⁴⁾. وهو ما جعله يؤكد على أنّ أهم ميزة للسياق هي الديناميكية المحرّكة، على اعتبار أنّه "إذا كان السياق هو العالم الذي ينشأ فيه الخطاب، وكانت نشأة الخطاب متجدّدة متعدّدة بتجدّد عمليات التواصل بين المتخاطبين وتعدّدها؛ فإنّ هذا الأمر يفضي ضرورة إلى القول بتعدّد تلك العوالم على قدر يساوي

¹ - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، عمان، الأردن، ط 1، 1975م، ص 57، 61.

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.

³ - يُنظر: يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، ص 29.

⁴ - فان دايك، النص والسياق، ص 329.

تعدّد عمليات التواصل⁽¹⁾.

وفي حديث دي بوجراند عن السياق نجده يميّز بين مصطلحي: (co – text) (context) يقصد بالأوّل كل ما يحيط بالنص، ويعني بالثاني السياق الداخلي للنص، وفي هذا يقول: "ينبغي للنص أن يتّصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات strategies والتوقعات expectations والمعارف knowledges، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف context . أما التركيب الداخلي للنص فهو سياق البنية co - text"⁽²⁾. ووفق هذا المنظور فالنص أو الخطاب بحسب علماء اللغة النصّيين هو عبارة عن توالٍ progression من الحالات states، من ذلك الحالة المعلوماتية knowledge، والحالة الانفعالية emotional state، والحالة الاجتماعية social state، والحالة النفسية psychological state، وغيرها من الحالات المرتبطة بالنصوص المستعملة بالفعل في موقف أو مواقف تواصلية مختلفة⁽³⁾.

هذا وقد أخذت مسألة السياق حظّها من البحث في كتابات عدد من الباحثين في مجال اللسانيات النصّية أشهرهم فان دايك في كتابه (النص والسياق)، وجيليان براون وجورج يول في مؤلّفهما (تحليل الخطاب)، وهو المؤلف الذي أفاد فيه الباحثان من تصنيفات بعض اللسانيين لخصائص الموقف الكلامي، من ذلك تصنيف اللّساني الأمريكي ديل هايمز Dell Hymes الذي اقترح أن يحدّد الخصائص المميّزة للسياق وفق الآتي⁽⁴⁾:

- 1- المرسل: وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول.
- 2- المتلقي: وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقّى القول.
- 3- الحضور: وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.

¹ - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مج 1، ص 163.

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 91.

³ - يُنظر: المرجع نفسه، ص 92.

⁴ - يُنظر: جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص 47، 48، 49.

- 4- الموضوع: وهو محور الحديث أو مدار الحدث الكلامي.
 - 5- المقام: وهو السياق الزماني والمكاني للحدث التواصل، وكذلك الوضع الجسمي للأطراف المشاركة من حيث هيئة الجسم وطبيعة الحركة وتقاسيم الوجه.
 - 6- القناة: وهي الوسيلة التي يتم بها التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام شفوي، نص مكتوب، إشارة...
 - 7- الشفرة المستعملة: ويقصد بها اللغة أو اللهجة أو الأسلوب المستعمل.
 - 8- صيغة الرسالة: ما هو الشكل المقصود؟ هل هو حديث عابر غير رسمي أم مناظرة أم خطبة أم حكاية شعبية أم قصيدة...
 - 9- الطابع: ويتعلق الأمر بتقييم الكلام هل كانت الرسالة موعظة حسنة أم كلاما تافها..
 - 10- الغرض: أي أن ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التواصل.
- ويرى هايمز أن محلّ الخطاب له الحرّية في اختيار ما يراه مناسباً من هذه الخصائص لوصف الحدث التواصل، أي إنّ حضور جميع هذه الخصائص ليس شرطاً ضرورياً في جميع عمليات التواصل، لكن يجب التنبيه على هذا المستوى من التحليل أنّه "كلّما كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحاً في النهاية حين تصبح كل عبارة من عبارات النص واضحة بما يجليها من القرائن الحالية والتاريخية والقرائن المقالية التي في وصف المقام"⁽¹⁾. على أنّ سياق الموقف لا يعتمد عليه في تحديد الدلالة النصّية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى التعويل عليه في الوصول إلى تحديد المعنى التداولي في مقام كلامي معيّن، ومما يدلّ على أهمية سياق الموقف في تحديد المعنى التداولي ما أورده تمام حسان من سياقات مقامية مختلفة يمكن أن ترد فيها عبارة من قبيل (يا سلام)، حيث يقول: "كلّنا قد يعلم أنّ (يا) من حروف النداء، وأنّ كلمة (سلام) اسم من أسماء الله تعالى... فإذا أخذنا بالمعنى الوظيفي لأداة

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 346.

النداء والمعنى المعجمي لكلمة (سلام) حيث ننادي (يا سلام) فإنّ المعنى الحرفي أو المقالي أو ظاهر النص أننا ننادي الله سبحانه وتعالى لا أكثر ولا أقل، ولكن هذه العبارة صالحة لأن تدخل في مقامات اجتماعية كثيرة جداً، ومع كلّ مقامٍ منها تختلف النغمة التي تصحب نطق العبارة، فمن الممكن أن تُقال هذه العبارة في مقام التأثر، وفي مقام التشكيك، وفي مقام السخط، وفي مقام الطرب، وفي مقام التوبيخ، وفي مقام الإعجاب، وفي مقام التلذذ، وفي مقامات أخرى كثيرة⁽¹⁾.

وقد عدّ الباحثان براون ويول السياق - وهما عادة ما يقصدان سياق الموقف - مبدأ من مبادئ الانسجام وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به في تأويل الخطاب التأويل المقصود، واستدل الثنائي على دور السياق في تحليل نص الخطاب بتقديم أمثلة يتعذر تأويلها على المخاطب غير المُلم بالظروف المحيطة بإنتاجه، ومما أوردها من أمثلة في هذا الإطار النص الآتي⁽²⁾:

Squashed insects don't bite made mentale rule.

الحشرات المرفوسة لا تعض الحكم للعقل الجنوني.

ذكر الباحثان أنّ هذا الخطاب كُتب في السبعينيات من القرن الماضي على أحد جدران مدينة كلاسكو الإسكتلندية، وأشارا إلى أنّه خطاب موجّه إلى مخاطبين معيّنين لا إلى الناس عموماً، ومن الصعب على أيّ متلقٍ أن يفهمه إذا لم يكن على علم بمجريات سياق الموقف الذي أنتج فيه، ويشمل هذا العلم معرفة بمنتج الخطاب: (عضو ينتمي إلى عصابة العقل الجنوني Made mental)، والمخاطبين (أفراد عصابة أخرى تسمّى الحشرات The insects)، وزمان الخطاب (السبعينيات من القرن الماضي)، ومكانه (مدينة كلاسكو الإسكتلندية)، كما يشمل هذا العلم المعرفة الموسوعية للعالم وهي أن يكون المتلقي على دراية سابقة بهذا النوع من الخطابات بين العصابات. ومن هنا تأتي أهمية سياق الموقف في الدراسات النصية، فهو الذي يوضّح ما يمكن أن يكون ملتبسا في هذا النص أو ذاك، وهو الذي يحدّد دلالاته التداولية ومقاصده

¹ - المرجع السابق، ص 345.

² - يُنظر: براون ويول، تحليل الخطاب، ص 54، 55.

التواصلية، ولو أننا حاولنا تأويل النص بمعزل عن الظروف المقامية التي أنتج في سياقها لضللنا السبيل وأخطأنا المراد.

ثانيا: الإعلام:

الإعلام أو الإعلامية تعد معيارا مهما من معايير النصية، ذلك أن كل نص لابد من أن يشتمل على قدر من المعلومات الإخبارية يروم الناص إيصالها للمتلقي، إذ لا يمكن أن تُخلع صفة النصية على خطاب فارغ المحتوى أو عديم الدلالة. أما درجة الإخبار فهي تختلف من نص إلى آخر وذلك بحسب نوعية النص ومقصدية، وبحسب مطالب الناس من الكفاءة الإعلامية، فالمحادثة بين الأزواج فيما يبدو تتم بقدر ضئيل جدا من الكفاءة الإعلامية على حين تتطلب الأعمال الفنية المعاصرة أعلى مرتبة⁽¹⁾. ويعتقد دي بوجراند أنه يمكن النظر لمسألة الإعلامية لا من حيث كونها تدل على المعلومات التي تشكّل محتوى الاتصال، بل من حيث إنها تدل على ناحية الجودة أو التنوع الذي توصف به المعلومات في مواقف مختلفة، ويرى هذا الباحث أن إعلامية عنصر ما تكمن في نسبة احتمال probability وُروده في موقع معين بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النظر الانتقائية، حيث إنه كلما بُعد احتمال الوجود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية⁽²⁾. ومعنى هذا أنه كلما كانت المادة الإخبارية غير متوقعة كانت الكفاءة الإعلامية للنص عالية، على أن عدم التوقع ليس معناه الإيغال في الغموض إلى درجة التعمية، لأن ذلك قد يؤدي إلى انقطاع التواصل بين منشئ الخطاب ومتلقيه بسبب عدم قبول النص، وهو ما يكون مبررا للمتلقي للحكم على الرسالة اللغوية باللائنص.

مراتب الإعلامية:

يُنظر إلى إعلامية نص ما من حيث ما يقدّمه من معلومات من جهة توقّعها أو عدم توقّعها، فإذا كان مستقبل النص يتوقع المعلومات الواردة فيه فإن النص يوصف بأنه أقل إعلامية،

¹ - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 255.

² - يُنظر: المرجع نفسه، ص 249.

وإذا كان مستقبل النص لا يتوقعها فإنّ النصّ يوسم بأنه أكثر إعلامية، وعلى هذا رأى دي بوجراند أنّه من المنطقي أن نفرّق بين مستويات مختلفة على درجات الكفاءة الإعلامية، وغلب على اعتقاده أنّ درجات هذه الكفاءة تكون على ثلاث مراتب، وأنّ هذه المراتب - كما أسلفنا القول - مرتبطة بما يقدّمه النص من عناصر ووقائع من حيث توقّعها وعدم توقّعها.

1- كفاءة إعلامية من المرتبة الأولى: إنّ النصوص المنتجة على هذا المستوى من الإعلامية عادة ما تكون معلوماتها مستوعبة استيعاباً تاماً، ومتوقّعة بشكل اعتيادي، ولا يعثر فيها المتلقّي على ما يشير الانتباه، وعن هذا المستوى من الإعلامية يقول دي بوجراند: "تتحقّق كفاءة إعلامية من المرتبة الأولى في العوالم الواقعية حيث توجد بدائل كثيرة، ويحدث ذلك عند اختيار بديل في الدرجة العليا من الاحتمال، ولنا في كل هذه المجالات قدر ضئيل من الاهتمام يتمثل في درجة المشاركة الإدراكية العقلية"⁽¹⁾. باعتبار أنها لا تأتي بما هو جديد وغير متوقّع يمكن أن يضاف إلى ما يعرفه المتلقّي، وهذا يعني أنّ الكفاءة الإعلامية من هذا المستوى يمكن أن تتحقّق في أي نصّ من النصوص.

2- كفاءة إعلامية من المرتبة الثانية: إذا كانت الإعلامية من المرتبة الأولى لا تحتاج إلى جهد لفهم وقائعها من حيث إنّ عمليات الاختيار التي يقوم بها المتلقّي عند الاتصال تكون سهلة؛ فإنّ الكفاءة الإعلامية من المرتبة الثانية تحتاج إلى إعمال الفكر للترجيح بين الاختيارات، ومن ثمّ فهي تحتاج إلى قدرٍ ما من مشاركة المتلقّي في إنتاج دلالات النص، وتعدّ الكفاءة الإعلامية من هذا المستوى متوسطة الدرجة، وهو المستوى العادي للاتّصال بطريق النص⁽²⁾.

3- كفاءة إعلامية من المرتبة الثالثة: نكون بإزاء الدرجة الثالثة من الإعلامية عندما تكون الوقائع الواردة خارج نطاق الخيارات المحتملة، بما يعني أنها وقائع غير معتادة أو نادرة الوقوع وشديدة الإثارة للانتباه، وهي في العادة قليلة الحدوث نسبياً وتتطلب قدراً كبيراً من الاهتمام لصعوبة فهمها

¹ - المرجع السابق، ص 253.

² - يُنظر: المرجع السابق، ص 255، و يسري نوفل، المعايير النصية في السور القرآنية، دار النابغة، القاهرة، مصر، ط 1، 1436 هـ - 2014م، ص 253.

والسيطرة عليها⁽¹⁾، حيث يحتاج المتلقي إلى جهد وعناء كبيرين في كيفية التعامل مع هذا النوع من الكفاءة الإعلامية، إذ يجتهد قدر الإمكان لإيجاد العلاقات التي تربط تلك الوقائع بما قبلها وما بعدها، وعلى قدر اجتهاده تكون مساهمته في إنتاج النص. وعلى الرغم مما يجده المتلقي من مشقة وعناء في فك شفرة النص فإنه سيحصل في نهاية المطاف على أعلى درجات المتعة نظير ما توصل إليه من الفهم بعد عملية فك الرموز وملء الفراغات.

ومن الأنواع المعتادة من المرتبة الثالثة من العناصر الواردة: الانقطاعات، وفيها تبدو تشكيلة ما خالية من المادة (حذف، فجوات). والمفارقات: وفيها تبدو الأنماط المعروضة من النص غير مواكبة لأنماط المعرفة المختزنة⁽²⁾. ويرى دي بوجراند ودريسلر أن التعامل مع هذه الدرجة من الكفاءة الإعلامية يتطلب من مستقبل النص القيام "بالبحث في الدافعية، وهي حالة خاصة من حالات حل المشكلات من أجل اكتشاف ما تشير إليه تلك الوقائع، وسبب اختيارها واستيعابها المجدد في إطار الاستمرار الذي يؤلف الاتصال"⁽³⁾. وبعد اكتشاف ما تشير إليه الوقائع الجديدة، وبعد العثور على مصدر المادة غير المتوقعة يعود البحث أدراجه إلى المدى الذي يجعل المرتبة الثالثة من الوقائع القريبة التناول بالنسبة لموقف ورودها، ومن ثم في نطاق البدائل المحتملة في نهاية الأمر، بمعنى أن البحث يكون قد أدى إلى خفض منزلة وقائع الدرجة الثالثة وجعلها من الدرجة الثانية⁽⁴⁾. وعملية خفض منزلة الوقائع كما أشار إلى ذلك دي بوجراند ودريسلر متعدّدة الاتجاهات، فإذا عاد مستقبل النص إلى العناصر الواردة في الماضي من أجل العثور على طريق الدافعية أو التحفيز فإن عملهم يمكن أن يسمّى خفضاً رجعياً أو خلفياً Backward، أما إذا نظروا إلى الأمام لاستقبال وقائع لاحقة أو بغية العثور على عناصر أخرى واردة فإنهم بهذا

1 - ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 255.

2 - يُنظر: المرجع نفسه، ص 255، وإلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص 190.

3 - إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص 190.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ص 190، ودي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 255.

العمل يقومون بخفض تقدّمي أو أمامي Forward، وأما إذا خرجوا من نطاق الموقف الحاضر فإنّهم يقومون بخفض خروجي Outward⁽¹⁾.

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ مراتب الإعلامية الثلاثة تتوفّر في أنواع النصوص المختلفة، غير أنّنا نجد بعض النصوص يغلب عليها طابع الكفاءة الإعلامية من المرتبة الأولى، وهو ما تمثّله المحادثات اليومية في البيت، وفي العمل، وفي الشارع، وفي غيرها من الأماكن، وبعضها الآخر يغلب عليها طابع الكفاءة العالية التي هي من الدرجة الثالثة، وهذا ما نعثر عليه بوجه خاص في نصوص الأدب المعاصر التي تتسم بالتعقيد والغموض والإيغال في الرمز. وبين نصوص المحادثات اليومية البسيطة والنصوص الأدبية الموعلة في الغموض توجد نصوص أخرى متوسطة الكفاءة الإعلامية، وخير ما يمثّل هذه المرتبة أغلب الأعمال الروائية، النصوص التعليمية، والمقالات التي يرقى أسلوبها إلى مستوى الفنية.

ثالثاً: التناص Intertextuality:

يرد لفظ (التناص) في المعاجم اللغوية العربية بمعنى الازدحام والاجتماع، فيقال: "تناصّ القوم: ازدحموا"⁽²⁾. أما التناص كمصطلح علمي فهو وليد الدراسات اللسانية والنقدية الحديثة؛ ويعني في جملة ما يعنيه حدوث علاقات تفاعلية بين نص وآخر، أو بين نص ونصوص أخرى، جاء في معجم المصطلحات الأدبية الحديثة لمحمد عناني أنّ التناص هو "العلاقة بين نصّين أو أكثر، وهي التي تؤثر في طريقة قراءة النص المتناص intertext الذي تقع فيه آثار نصوص أخرى أو أصداؤها"⁽³⁾. وفي معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة لسعيد علوش يذكر أن التناص

¹ - يُنظر: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 256، وإلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص 190.

² - مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط 1385 هـ - 1965م، مادة (نصص).

³ - محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، القاهرة، مصر، ط 2، 2006م، ص 46.

في النصوص يكون في شكل "طبقات جيولوجية كتابية تتم عبر إعادة استيعاب غير محدّد لمواد النص، بحيث تظهر مختلف مقاطع النص الأدبي عبارة عن تحويلات لمقاطع مأخوذة من خطابات أخرى داخل مكّون أيديولوجي شامل"⁽¹⁾.

ويكاد يتفق الباحثون على أنّ التناص كمفهوم هو من إنتاج الروسي ميخائيل باختين Mikhail Bakhtine وكان يعبر عنه بمصطلح الحوارية Dialogism، وبمصطلحات أخرى تلتقي مع مفهوم الحوارية، منها مفهوم تعددية الأصوات Polyphone، ومفهوم تعددية اللغات Plurilinguism. والحوارية أو حوار النصوص تعني بشكل عام "أنّ المتكلم أو الكاتب حين يتكلم أو يكتب فإنّه يكون محكوما بمنظومة من الكلام والخطابات الثقافية الموجودة سابقا، تؤثر بدورها في خطاب الآخر الآني قيد الإنجاز"⁽²⁾. ولا تقتصر الحوارية لدى باختين على النص أو الخطاب الموجود سابقا، بل تشمل أيضا كل خطاب متوقع وآت. وهذا يعني أنّ الخطاب يدخل في حوار مع الخطابات التي تشاركه الموضوع ذاته، سواء أكانت ماضية أم معاصرة أم حتى مستقبلية. ذلك أنّ المتكلم لا يتأثر بما قاله الآخرون سابقا فحسب، بل يتأثر أيضا بما يمكن أن يقوله رداً عليه، لأنّ لكل خطاب جوابا ينتبأ به المتكلم، فيُعَدّل خطابه تبعا للردود التي يتوقعها عليه⁽³⁾.

وإذا كان باختين أنتج مفهوم التناص من خلال ما سمّاه بمبدأ الحوارية؛ فإن الباحثة الفرنسية ذات الأصول البلغارية جوليا كريستيفا Julia Kristeva هي من ابتدعت مصطلح (التناص) في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وقد كانت تشغل هذه الباحثة في أول الأمر على ما أسمته الإيديولوجيم Idéologème، وهو البحث عن الخلفية العقائدية والفكرية المتخفية وراء الملفوظ، وكان أن قادها هذا البحث إلى الإرساء على مصطلح (التناص). وتشعر كريستيفا في

¹ - سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، سوشيريس، الدار البيضاء، المغرب ط 1، 1405 هـ - 1985م، ص 215.

² - حفيظة أحمد، حوارية باختين وتناص كريستيفا وتودوروف في النقد الأدبي، مجلة الرأي الإلكترونية، رابط المقال: <https://alrai.com/article/196095>، تاريخ النشر 2006/11/24م.

³ - ينظر: المرجع نفسه.

تحديد ماهية التناص انطلاقاً من تحديد مفهوم النص، والنص بمنظورها السيميائي: "جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصل يهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه، والمتزامنة معه"⁽¹⁾. وما يهمننا من هذا المفهوم هو أنّ الباحثة تنظر إلى النص من حيث إنتاجه كملفوظ يتداخل ويتعلق مع ملفوظات أخرى سابقة عليه أو متزامنة معه، وهو ما ساقها إلى نتيجة مؤداها أنّ التناص أو التداخل النصّي خصوصية من خصوصيات النص أو سمة نصّية تتلّون بها كل النصوص مهما كان شكلها أو نوعها، وذلك انطلاقاً من رؤيتها أنّ النص: "ترحال للنصوص وتداخل نصّي، ففي فضاء نصّ معين تتقاطع، وتتتافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى"⁽²⁾. وتزيد كريستيفا الأمر وضوحاً عندما تصل إلى قناعة مفادها: أنّ كل نص هو امتصاص وتحويل لنص آخر، أو هو فسيفساء تتقاطع فيه شواهد متعدّدة لتولّد فضاء نصّياً جديداً الذي هو في حقيقة أمره فضاء متداخلاً نصّياً⁽³⁾. وبابتداع مفهوم التناص تكون الدراسات النصّية قد قطعت شوطاً كبيراً في التحرّر من القيود التي فرضتها البنيوية في مهدها، وذلك حينما عزلت النص عن كل السياقات التي أوجدته، وحصرته في نطاق الدراسة المحايدة البعيدة عن كل معطى خارج نصّي.

ويولي جيرار جينيت Gérard Genette أهمية كبيرة لما يسمّيه (التعالّي النصّي)، وهو عنده كل ما يجعل النص في علاقة خفية أو ظاهرة مع غيره من النصوص⁽⁴⁾. وقد وضع هذا الباحث التناص أو التداخل النصّي ضمن أنواع التعالّي النصّي، وهو يقصد به: "التواجد اللّغوي (سواء أكان نسبياً أم كاملاً أم ناقصاً) لنصّ في نصّ آخر، ويعتبر الاستشهاد، أي الإيراد الواضح لنصّ

¹ - جوليا كريستيفا، علم النصّ، تر فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب ط 1، 1991م، ص 21.

² - المرجع نفسه، ص 21.

³ - يُنظر: المرجع السابق، ص 78، ولطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية، مكتبة لبنان ناشرون، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2002م، ص 63.

⁴ - يُنظر: جيرار جينيت، مدخل لجامع النص، تر عبد الرحمن أيوب، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، العراق، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب (د.ط.ت)، ص 90.

مقدم محدّد في آن واحد بين هلالين مزدوجين أوضح مثال على هذا النوع من الوظائف⁽¹⁾.

ولا يخرج مفهوم التناص في علم اللغة النصّي عما أقرّته الدراسات النقدية والسيمائية، فقد تمّ مقارنته بكونه معيارا من معايير النص التي تضيف على الملفوظ طابع النصية، وفي هذا السياق ذكر دي بوجراند أنّ التناص: "يتضمّن العلاقات بين نصّ ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بواسطة أو بغير واسطة"⁽²⁾. وتجب الإشارة هنا إلى أنّ العلاقات بين نصّ ما ونصوص أخرى ليس بالضرورة أن تكون دائما في سياق التعضيد، إذ كما يمكن أن تكون داعمة لسياق النص، يمكن كذلك أن تكون معارضة له، ومن هنا يتأسس التفاعل الحقيقي بين النصوص.

وقد عرف مصطلح التناص Intertextuality في المنجز اللساني والنقدي العربيين ترجمات عديدة قارب عددها خمسة عشر مصطلحا أو يزيد، منها: (التناص، التناصيّة، التناصية، البينصيّة، بين نص، التضمين النصّي، التداخل النصّي، المداخلة النصّية، تداخل النصوص، النصوص المتداخلة، تفاعل النصوص، التفاعل النصّي، تناسخ النصوص، التناسخ النصّي، النصّية...) ويعدّ مصطلح (التناص) هو الأكثر استعمالا وتداولاً، ثم بدرجة أقل مصطلحات: (التداخل النصّي، تداخل النصوص، التفاعل النصّي، تفاعل النصوص)، بينما بقية المصطلحات لم يُكتب لها الشروع؛ إمّا لاعتبارات صرفية؛ مثل (بين نص، التناصية)، وإمّا بسبب أنّ المصطلح لا يستجيب لعمومية الظاهرة التناصية؛ كمصطلح (التضمين النصّي)، وإمّا لافتقار المصطلح إلى قوة التداول والاستعمال في الساحة النقدية واللسانية على غرار مصطلحي (تناسخ النصوص، والتناسخ النصّي) اللذين ابتدعهما الناقد الجزائري يوسف وغليسي⁽³⁾.

1 - المرجع السابق، ص 90.

2 - دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.

3 - يُنظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 1429هـ - 2008م، ص 401 - 404.

ولقد قُدمت تعريفات عديدة لمصطلح التناص يجمع بين معظمها - إن لم نقل كلها - قاسم مشترك، وهو هذا التركيز على قضية التفاعل أو التعالق بين نصٍّ ما ونصوص أخرى، سواء كانت هذه النصوص سابقة عليه أو مترامنة معه، فالتناص عند محمد مفتاح: "تعالق (الدخول في علاقة) نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة"⁽¹⁾. وعرفه عبد الله الغدامي بأنه: "نصّ يتسرّب إلى داخل نص آخر، ليجسّد المدلولات، سواء وعى الكاتب بذلك أو لم يع"⁽²⁾. ويرى محمد عزّام أنّ التناص هو: "تشكيل نصّ جديد من نصوص سابقة أو معاصرة، بحيث يغدو النصّ المتناصّ خلاصة لعدد من النصوص التي تمحي الحدود بينها، وأعيدت صياغتها بشكل جديد، بحيث لم يبق من النصوص السابقة سوى مادتها. وغاب (الأصل) فلا يدركه إلا ذوو الخبرة والمران"⁽³⁾. وهو عند حسين خمري: "مكوّن من مكوّنات النص، وهذا يعني أنّ النص يتكوّن من نصوص أخرى مأخوذة من الثقافة المحيطة، أو قادمة من آفاق وأزمنة أخرى"⁽⁴⁾.

وعن خصوصية التعالق والتفاعل بين النصوص يرى الباحث سعيد يقطين أنّ كل نص من النصوص لابدّ من أن يتفاعل مع غيره من الخطابات السابقة عليه أو المعاصرة له، بل وذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إنّ كلّ نصٍّ هو تناصّ⁽⁵⁾. وهو ما يعني أنّ التناص - بحسب بعض الباحثين - قدر محتوم على كل ناص، وقضاء مقدّر على كلّ نص، وأنّه شيء لا مناص منه، لأنّه لا فكاك للإنسان من شروطه الزمانية والمكانية ومحتوياتهما، ومن تاريخه الشخصي، فأساس إنتاج أي نص هو معرفة صاحبه للعالم، وهذه المعرفة ركيزة تأويل النص من قبل المتلقي⁽⁶⁾.

¹ - محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص 121.

² - عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشرّحية قراءة نقدية لنموذج معاصر، ص 325.

³ - محمد عزّام، النص الغائب، تجلّيات التناص في الشعر العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص 28، 29.

⁴ - حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، ص 256.

⁵ - يُنظر: سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط، ص 120.

⁶ - يُنظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ص 123، ويوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 390.

أشكال التناص:

يتخذ التناص أشكالاً متعدّدة ومتنوعة، وذلك بتنوع بناء النص، فقد قسّمه بعض الباحثين من حيث نوعية الاقتباس إلى تناص شكلي وآخر مضموني، فالأول تناص مباشر، ويعني اقتباس أو اجتزاء قطعة من نص أو نصوص سابقة أو معاصرة تكون متلائمة مع الموقف الاتصالي الجديد، وهذا هو الشكل البسيط من التناص الذي يتحقق عادة بأن يُعَلَّم الاقتباس بمزدوجين أو قوسين أو أيّة علامة شكلية أخرى، أمّا الثاني وهو التناص المضموني، ويسمى كذلك التناص غير المباشر، فإنّه يستنبط من النص استنباطاً، ويرجع إلى تناص الأفكار، أو المقروء الثقافي، أو الذاكرة التاريخية التي تستحضر تناصها بروحها أو بمعناها، لا بحرفيتها أو لغتها، وتقوم من تلميحات النص وإيماءاته وشفراته⁽¹⁾. غير أنّ هذا لا يعني أنّ التناص مجرد استدعاء شيء من نصوص سابقة أو معاصرة إلى النص الجديد، وإنّما لابدّ من أن يقتضي هذا الاستدعاء تعالفاً وتفاعلاً بين النص الغائب والنص الحاضر.

وذهب بعض الباحثين إلى التمييز بين نوعين من التناص، وذلك بحسب طبيعة مضمون النص المتناص معه، أحدهما داخلي، وثانيهما خارجي، الأول يقوم بين الخطاب وخطابات أخرى من الحقل الخطابي نفسه، والثاني يقوم بين خطابات من حقول خطابية متميزة، كأن يكون مثلاً بين خطاب لاهوتي وخطاب علمي⁽²⁾. على أنّ بعض الباحثين يرى أنّ التناص الداخلي أو الذاتي يقع بين أجزاء النص الواحد (تناص النص الواحد مع نفسه)، بينما التناص الخارجي هو الذي يقع بين النصوص المختلفة سواء كانت هذه النصوص تنتمي إلى حقل خطابي واحد أو إلى حقول خطابية مختلفة.

وهناك تقسيم آخر للتناص يقوم على فكرة القصد من عدمه، إذ قد يقع التناص بقصد من المتكلم أو الكاتب أو بغير قصد منه. وهو ما يعرف بالتناص الواعي، والتناص غير الواعي،

¹ - يُنظر: عزّة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، ص 79.

² - يُنظر: يوسف وغيلسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 396.

الأول يكون مقصودا يوجّه المتلقي نحو مظانّه، أي إنّ الصياغة في نص الخطاب تشير على نحو من الأنحاء إلى نصّ آخر، بل وتكاد تحدّده تحديداً كاملاً يصل إلى درجة التنصيص. أمّا الثاني فهو يقوم على العفوية وعدم القصد؛ إذ يتم التسرب من الخطاب الغائب إلى الحاضر في غيبة الوعي، وهو ما يُعتمد في دراسته على ذاكرة المتلقي⁽¹⁾.

نخلص ممّا سبق أن مفهوم التناص يُمثّل أحد المفاتيح الجوهرية لفهم طبيعة الخطاب الأدبي، وتداخله مع غيره من النصوص. فالنص في ضوء أطروحة التناص ليس بنية مغلقة أو معزولة، وإنما هو فضاء مفتوح تتفاعل فيه أصوات وتجارب سابقة لتنتج معنى جديداً. وإنّ وعي القارئ بهذا التفاعل يساعده على كشف طبقات الدلالة التي تتخفى خلف الظاهر النصّي، ويجعله شريكاً في بناء المعنى. ومن ثمّ فإنّ التناص ليس مجرد ظاهرة أسلوبية، وإنما هو آلية فكرية وفنية تؤكد أن كل إبداع هو حوار متجدّد بين الماضي والحاضر، بين الذات والآخر، في سيرورة دائمة لإنتاج المعنى وتداول المعارف.

¹- يُنظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص 131، ومحمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، القاهرة، مصر، ط 1، 1995م، ص 153.

المحاضرة الرابعة عشرة

إجراءات التحليل اللساني النصي

تمهيد:

تُعَدُّ لسانيات النص من أبرز التحولات المنهجية التي عرفها البحث اللساني المعاصر، إذ انتقل معها الاهتمام من دراسة الجملة باعتبارها أصغر وحدة لغوية قابلة للوصف اللساني إلى دراسة النص بوصفه كياناً لغوياً متكاملًا تُفهم دلالاته في ضوء ترابط عناصره النصية والمقامية. وقد أتاح هذا المنظور الجديد إمكان تحليل الخطاب في شموليته، والكشف عن الآليات التي تضمن اتساقه، وعن البنى العميقة التي تتولد منها المعاني وتتحقق بها المقاصد التواصلية. ومن ثم صار تحليل النص عملية منهجية دقيقة، تتأسس على جملة من الإجراءات اللسانية التي تنظم عمل الباحث في تفكيك البنية النصية وتأويل وظائفها الدلالية والتداولية. من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تحديد إجراءات التحليل اللساني النصي؛ بوصفها أدوات منهجية تمكن الباحث من مقارنة النصوص وفهم منطق اشتغالها في مستوياتها المختلفة.

الإجراء التحليلي اللساني النصي: يُقصد بالإجراءات التحليلية في الدرس اللساني النصي مجموعة العمليات المنهجية التي يعتمدها الباحث للكشف عن البنية الداخلية للنص، ووظائفه الدلالية والتواصلية، انطلاقاً من معايير محدّدة تنظم اشتغال النص، وتضبط علاقاته اللغوية والسياقية⁽¹⁾. وهي بهذا المعنى نشاط منظّم يهدف إلى تفكيك النص وتحليل مكوناته بغية الوصول إلى كيفية إنتاج المعنى وتداول الخطاب. بعبارة أخرى، يُمثّل الإجراء التحليلي في لسانيات النص الخطوة التطبيقية للمنظور النظري؛ أي تحويل المفاهيم والمبادئ اللسانية إلى أدوات عملية تمكن من قراءة النصوص بوصفها أنساقاً لغوية ووظيفية متكاملة.

العلاقة بين الإجراء المنهجي والتحليل اللساني: تقوم العلاقة بين الإجراء المنهجي والتحليل اللساني على مبدأ التكامل، إذ يُعَدُّ الإجراء المنهجي الإطار المنظّم الذي يوجّه عملية التحليل

¹ - ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص 63 وما بعدها.

ويمنحها طابعها العلمي والموضوعي، فالتحليل اللساني يتطلب اعتماد خطوات محدّدة ونسقاً من القواعد الإجرائية التي تتيح الانتقال من الوصف إلى التفسير والتأويل. ومن ثمّ فإنّ الإجراء المنهجي هو الذي يحدّد مسار التحليل، ويُعيّن الأدوات والمفاهيم المستعملة، ويضبط العلاقة بين المستويات اللغوية المختلفة (التركيبي، الدلالي، التداولي). وبهذا يمكن القول إنّ التحليل اللساني هو الممارسة التطبيقية، في حين أنّ الإجراء المنهجي هو النسق الذي يؤطّر نظرياً، فهما وجهان لعملية معرفية واحدة، الأولى تُعنى بالفعل التحليلي، والثانية تُعنى بترشيده وضبطه وفق معايير وإجراءات محدّدة.

المعايير النصّية كأساس للتحليل اللساني النصّي:

تُشكّل المعايير النصّية السبعة التي وضعها دي بوجراند ودريسler الأساس المنهجي الذي يقوم عليه التحليل اللساني للنص، إذ تحدّد الخصائص التي تجعل من مجموعة الجمل نصّاً متماسكاً ذا وظيفة تواصلية. فهذه المعايير، وهي: (الاتساق، الانسجام، القصدية، المقبولية، الموقفية، الإعلامية، والتناص⁽¹⁾) تمثّل منظومة من الشروط اللسانية والتداولية التي تُوجّه الباحث في تحليل النصوص، وتكشف عن تفاعل بنيتها اللغوية مع سياقها المقامي والمعرفي. ومن خلال هذه المعايير يُنظر إلى النص باعتباره كياناً دينامياً تُسهم فيه العوامل اللغوية وغير اللغوية معاً في توليد المعنى وضمان فعالية التواصل، وهو ما يجعلها بمثابة المرجع الإجرائي الذي يستند إليه التحليل النصّي في دراسة النصوص والخطابات وتأويلها.

المقاربات النصّية: هي مجموع الاتجاهات والنماذج العلمية التي تتخذ النص أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف والتحليل والدراسة، وتسعى هذه الاتجاهات إلى الكشف عن بنيته الداخلية ووظائفه الدلالية والتداولية. وتتعدّد هذه المقاربات بتعدّد مناهجها ومجالات اهتمامها؛ وفيما يأتي عرض لأهم هذه المقاربات النصّية:

¹ - ينظر: روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103 - 105.

المقاربة اللسانية:

تُعَدُّ المقاربة اللسانية أقدم المقاربات التي تناولت النص من زاوية لغوية صرفة، إذ تنطلق من فرضية مفادها أن البنية النصية يمكن دراستها انطلاقاً من العلاقات اللغوية التي تنتظم عناصرها في مستويات مختلفة: صوتية، صرفية، نحوية، دلالية ومعجمية. وقد تطوّرت هذه المقاربة مع ظهور لسانيات النص في سبعينيات القرن العشرين، إذ أكّد أصحاب هذا التوجّه أن النص ليس تجميعاً اعتباطياً من الجمل، وإنّما هو بنية لغوية متماسكة تحكمها أدوات وآليات تربط بين أجزائها التركيبية والدلالية⁽¹⁾، ومن هنا نشأت مفاهيم مركزية في التحليل اللساني النصي، مثل الاتساق الذي يركّز على الروابط اللغوية الصريحة بين الوحدات النصية، والانسجام الذي يعنى بالترابط الدلالي والمنطقي الكامن وراء هذه الوحدات.

والمقاربة اللسانية تُمثّل المدخل الأساسي لأي تحليل نصي، لأنها تزوّد الباحث بالأدوات الدقيقة لفهم النسيج اللغوي، وتفسير علاقات التماسك المعنوي، وبهذا المعنى فإن المقاربة اللسانية تهدف إلى تفكيك النسيج الداخلي للنص من أجل الكشف عن القواعد التي تنظّم اتساقه وانسجامه.

المقاربة التداولية:

تقوم المقاربة التداولية على النظر إلى النص في ضوء شروط استعماله وسياق إنتاجه وتلقّيه، أي إنها لا تكتفي بدراسة البنية اللغوية للنص، بل تتجاوزها إلى تحليل المقاصد التواصلية والوظائف التداولية التي تسهم في تشكيل المعنى. والتداولية، في أصلها، هي علم يدرس "العلاقة بين الصيغ اللغوية ومستخدميها"⁽²⁾، ويدرس كيفية توظيف الخطاب لتحقيق أغراض محدّدة في مواقف تواصلية معيّنة.

¹ - See: M. Halliday and R. Hassan, Cohesion in English, p 1, 2

وينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 108، 109، 110، والأزهر الزناد، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، ص 12.

² - جورج يول، التداولية، ص 20.

وعندما ننقل بهذا المنظور إلى التحليل النصي يصبح النص بنية تفاعلية يُبنى معناها من خلال علاقة ثلاثية بين المرسل والنص والمتلقي، فلا يفهم الخطاب إلا باستحضار المقام الذي صدر فيه، والقصد الذي أراده المرسل، والاستراتيجية التي اعتمدها في التبليغ، ولهذا فإن المقاربة التداولية تُعنى بدراسة عناصر مثل القصدية والموقفية والمقبولية، وهي معايير نصية أساسية تؤكد أن المعنى نتاج تفاعل لغوي واجتماعي وثقافي. وفي ضوء ذلك، تسعى المقاربة التداولية في التحليل النصي إلى⁽¹⁾:

- تحديد القصد الاتصالي للنص (الإخبار، الإقناع، التأثير، السخرية...).
- تحليل العلاقات المقامية بين المتخاطبين والظروف التي تنتج فيها النصوص.
- الكشف عن الاستراتيجيات الخطابية التي تُستخدم لتحقيق غايات تواصلية معينة (الإضمار، التلميح، المجاز، التناص...).

وبذلك تفتح المقاربة التداولية التحليل النصي على بعده التفاعلي والاجتماعي، مؤكدة أن النص ليس بنية مغلقة، بل هو فعل لغوي موجّه نحو متلقٍ في مقام مخصوص. ومن هنا تأتي أهميتها في فهم الخطابات الأدبية، والإعلامية، والدينية، والسياسية والاجتماعية، حيث تُسهم في ربط النص بفاعليه ومقاصدهم وسياقات إنتاجهم.

المقاربة الحجاجية: تركز المقاربة الحجاجية على دراسة النص بوصفه فعلاً لغوياً موجّهاً نحو الإقناع والتأثير، أي إنها تنظر إلى اللغة من حيث وظيفتها التأثيرية داخل الخطاب⁽²⁾. فالغاية من التواصل في كثير من السياقات لا تقتصر على نقل المعلومات، وإنما تمتد إلى توجيه المتلقي نحو موقفٍ أو رأيٍ بعينه، وهو ما يجعل النص فضاءً حجاجياً تتفاعل فيه الأدلة والافتراضات.

¹ - يُنظر: فان دايك، النص والسياق، ص 375 وما بعدها، ورضوان الرقيبي، اللسانيات التداولية، (مقاربة تداولية: المفهوم والتصور 1)، موقع المثقف، 12 يونيو 2015، <https://www.almothaqaf.com>

² - يُنظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمد، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2006م، ص 8 وص 14 وما بعدها.

وقد ظهرت جذور هذه المقاربة في البلاغة الأرسطية، لكنّها عرفت تطوُّراً جديداً مع أعمال شايم بيرلمان Ch. Perelman ولوسي أولبرختس-تيتيكا L. O-Tyteca في كتابهما: دراسة في الحجاج: البلاغة الجديدة (1958) *Traité de l'argumentation: La nouvelle rhétorique*، حيث أكّدا أن الحجاج ليس منطقاً صارماً، بل هو فنّ الإقناع بالعقل والوجدان داخل وضع تواصل محدد، أي إنّ البنية اللغوية ذاتها تحمل توجّهاً حجاجياً ضمنياً. وانطلاقاً من هذا التصور، تهتم المقاربة الحجاجية في التحليل اللساني النصي بما يلي:

- تحديد أطروحة النص المركزية، أي الفكرة التي يسعى الخطاب إلى ترسيخها في ذهن المتلقي.
- تحليل آليات الإقناع، كاستخدام الروابط المنطقية، والتدرّج في عرض الحجج، وبناء العلاقات السببية أو التقابلية.

- الكشف عن الاستراتيجيات الخطابية التي تُسهم في توجيه القارئ أو السامع، مثل التضمين، والتلميح، والتناص الحجاجي، والاحتجاج بالسلطة أو بالتجربة.

- تحليل الصورة التي يرسمها المتكلم لنفسه، وللمتلقي، وللخطاب ذاته، وهي مفاهيم بلاغية أعاد الحجاجيون توظيفها في إطار لساني تداولي.

وبذلك تُعدّ المقاربة الحجاجية امتداداً طبيعياً للمقاربة التداولية، لكنها أكثر تخصيصاً في هدفها، إذ تركّز على دينامية الإقناع داخل النص، وعلى كيفية بناء المعنى لتوليد تأثير في المتلقي. وهي من المقاربات المفيدة في تحليل الخطابات الأدبية والسياسية والدينية والإعلامية، لما تكشفه من استراتيجيات لغوية خفية توظّفها النصوص لتوجيه الفهم وتشكيل الرأي.

المقاربة السيميائية:

تقوم المقاربة السيميائية على اعتبار النص نسقاً من العلامات التي تتفاعل فيما بينها لتوليد المعنى، فهي لا تنظر إلى اللغة في حدودها النحوية أو التداولية فحسب، بل تتعامل معها بوصفها نظاماً دلالياً شاملاً تُنتج فيه العلامات دلالاتها عبر علاقات الاختلاف، والتقابل، والتناص،

والتأويل. ومن ثمّ، يُصبح التحليل اللساني النصّي في هذا الإطار بحثاً في كيفية اشتغال العلامة داخل البنية النصّية، وفي الكيفية التي تُبنى بها الدلالة من خلال تآزر المستويات الصوتية، والمعجمية، والنحوية، والرمزية. وقد أسهمت دراسات رولان بارت Barthes Roland وأ. ج. غريماس A. J. Greimas ويوري لوتمان Yuri Lotman في ترسيخ هذه المقاربة، إذ أظهرُوا أنَّ النص لا يُفهم إلا باعتباره فضاءً سيميائياً تتفاعل فيه العلامات ضمن شبكة معقّدة من العلاقات التي تتجاوز حدود الملفوظ إلى النظام الثقافي والمعرفي الذي يحتضنه.

ختاماً، يتبيّن لنا من خلال المقاربات النصّية تعددية المنافذ التي يمكن من خلالها مقارنة النص، إذ إنّ كلّ مقارنة تفتح زاوية نظر مخصوصة تضيء جانباً من بنيته أو وظيفته أو دلالاته. فالنص لا يُدرك في ضوء بُعد واحد، بل في تفاعل أبعاده اللغوية والتداولية والحجاجية والسيميائية ضمن شبكة من العلاقات التي تشكّل نسيجه العميق. ومن ثمّ، فإنّ التحليل اللساني النصّي لا يكتمل إلا باستحضار هذا التنوع المنهجي الذي يتيح فهماً أكثر تركيباً وعمقاً للنصوص، من خلال الربط بين البنية والدلالة والمقام. وبهذا يكون التحليل اللساني النصّي ممارسة علمية متكاملة تجمع بين صرامة الإجراء المنهجي وانفتاح الرؤية التأويلية، بما يتيح مقارنة النص في شموليته وتعدّديته الدلالية.

خاتمة:

مثَّلت هذه المطبوعة البيداغوجية حصيلة مسارٍ تعليميٍّ رافق طلبة السنة الثالثة ليسانس - دراسات لغوية - في إرساء أسس الفهم النظري للسانيات النص، ضمن المحتوى المقرر للمادة، حيث تناولت المحاضرات نشأة هذا الحقل اللساني الجديد ومسار تطوّره وتشكُّل أسسه النظرية، مع تحديد موقعه ضمن خارطة اللسانيات الحديثة، والكشف عن امتداداته في التراث اللغوي العربي، وصلاته بالمقاربات اللسانية المعاصرة. وقد أُتيح للطلبة أن يتعرّفوا على مصطلحات هذا العلم ومفاهيمه، وأهم القضايا التي يشتغل عليها: (الاتساق، الانسجام، القصديّة، المقبولية، الموقفية، الإعلامية والتناص). كما أُفردت مادة معرفية لتحليل النصوص والمحادثات بوصفها تجليات عملية لتلك المفاهيم والقضايا، تُبرز كيف يتفاعل المستوى التركيبي مع المستويين الدلالي والتداولي في بناء النص وتفكيكه. ولم تكتفِ هذه المادة بتقديم المعارف النظرية، وإنّما حاولت أن تؤسس لوعي نقدي ومنهجي يُمكن الطلبة من توظيف أدوات لسانيات النص في التحليل والتأويل، ضمن رؤية علمية تُزاوج بين الفهم العميق لبنية النصوص والإدراك الواعي لوظائفها التواصلية والمعرفية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

- 01- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2007م.
- 02- أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، مكتبات عكاظ، جدة، الطبعة الأولى، 1401هـ - 1981م.
- 03- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2001م.
- 04- أحمد محمد عبد الراضي، المعايير النصية في القرآن الكريم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- 05- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1985م.
- 06- الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 1993م.
- 07- إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسler، دار الكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- 08- أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة 1997م.
- 09- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، دار العمدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2006م.
- 10- تمام حسّان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007م.
- 11- تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1420هـ - 2000م.

- 12- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م.
- 13- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، 1418هـ - 1998م.
- 14- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1965م.
- 15- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة 1394هـ - 1974م.
- 16- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- 17- جمعان بن عبد الكريم، إشكالات النص، دراسة لسانية نصية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2009م.
- 18- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 1990م.
- 19- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر (د.ط.ت).
- 20- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- 21- حازم القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الثالثة، 2008م.

- 22- حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- 23- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م.
- 24- خوله طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006م.
- 25- رشيد برقان، آليات ترابط النص القرآني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2015م.
- 26- ابن رشيق، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (جزءان)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1401هـ - 1981م.
- 27- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م.
- 28- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- 29- سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن الكتاب التذكاري (دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون معلّمًا ومؤلفًا ومحقّقًا)، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة الكويت، الكويت 1990م.
- 30- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، القاهرة، مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1997م.

- 31- سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، سوشبريس، الدار البيضاء، المغرب الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.
- 32- سعيد يقطين، من النص إلى النص المترابط مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 2005م.
- 33- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب (5 أجزاء)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988م.
- 34- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405 هـ.
- 35- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على السور المكية - (جزءان)، دار قباء، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000م.
- 36- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992م.
- 37- ابن طباطبا العلوي، أبو الحسن محمد بن أحمد، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم، الرياض، المملكة السعودية، طبعة 1405 هـ - 1985م.
- 38- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الرابعة، 2010م.
- 39- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1998م.
- 40- عبد القادر شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية 2006م.
- 41- عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد، الجمل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1392 هـ - 1972م.

- 42- عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، دار المدني، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، 1413هـ - 1992م.
- 43- عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2007م.
- 44- عزّة شبل محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1430هـ - 2009م.
- 45- الغدّامي، محمد عبد الله، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشرحية قراءة نقدية لنموذج معاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1998م.
- 46- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1399هـ - 1979م.
- 47- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن (3 أجزاء)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1403هـ - 1983م.
- 48- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط (4 أجزاء)، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، 1301هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1398هـ - 1978م.
- 49- لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية، مكتبة لبنان ناشرون، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.
- 50- ليندة قيّاس، لسانيات النص النظرية والتطبيق، مقامات الهمداني أنموذجاً، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- 51- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب (4 أجزاء)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1415هـ - 1994م.

- 52- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، 1425هـ - 2004م.
- 53- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- 54- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د. ط. ت.).
- 55- محمد خطّابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية 2006م.
- 56- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص (مجلدان) كلية الآداب منوبة، المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
- 57- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، والشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1995م.
- 58- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 59- محمد عنّاني، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006م.
- 60- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 1986م.
- 61- محمود السعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان (د. ت. ط.).

- 62- مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس (40 جزءاً)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، طبعة 1385هـ - 1965م.
- 63- مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته محاور الإحالة الكلامية، وزارة الثقافة، سوريا 1998م.
- 64- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير، الجزائر، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- 65- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط.ت).
- 66- نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دار هومة، الجزائر (د.ط.ت).
- 67- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة 1425هـ - 2005م.
- 68- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1371هـ - 1952م.
- 69- يسري نوفل، المعايير النصّية في السور القرآنية، دار النابغة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2014م.
- 70- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر، (د.ط.ت).

71- يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثّقّة، مكّة المكرّمة، المملكة السعودية، الطبعة الأولى، 1410 هـ.

72- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

ثانيا: الكتب المترجمة:

1- بول ريكور، من النصّ إلى الفعل، تر محمد برادة وحسان بورقية، دار عين، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2001 م.

2- تون فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

3- تون فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان 2000 م.

4- دومنيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008 م.

5- جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

6- جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014 م.

7- جوليا كريستيفا، علم النصّ، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991 م.

8- جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1991 م.

- 9- جون سيرل، القصديّة - بحث في فلسفة العقل - ترجمة أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م.
- 10- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل عزيز، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1987م.
- 11- جيرار جينيت، مدخل لجامع النص، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، العراق، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب (د.ط.ت).
- 12- جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1418هـ - 1997م.
- 13- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1428هـ - 2007م.
- 14- رولان بارت، نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة 1998.
- 15- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1975م.
- 16- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، الطبعة الثالثة 1985م.
- 17- فردينان دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1987.
- 18- فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1419هـ - 1999م.

19- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1431هـ - 2010م.

ثالثا: المؤلفات الأجنبية:

- 1- Adam J. M, Linguistique textuelle: des genres de discours aux texte. Nathan. 1999
- 2- David Crystale, The Cambridge encyclopedia of language, Cambridge university press, New York, 1987.
- 3- Ewald Long: Quand une grammaire de texte est- elle plus adéquate qu'une grammaire de phrase. Langages, 7^e année, n°. 26, 1972
- 4- Jack Richards, John Platt and Heidi Weper, Longman dictionary of applied linguistics, Longman, London, 1985.
- 5- Lyons, John. Introduction to Theoretical Linguistics. Cambridge University Press, 1968.
- 6- M. Halliday and R. Hassen, Cohesion in English, Longman London and New York, 1976.
- 7- Robert Micro, Alain Roy et autres, dictionnaire le Robert, Paris-Montréal Canada, 2^e édition, 1998
- 8- Sacks, H., Schegloff, E. A., & Jefferson, G. (1974). A Simplest Systematics for the Organization of Turn-Taking for Conversation. Language, 50(4), 696–735.
- 9- Zellig Harris, Analyse du discours, Traduction Françoise Dubois-Charlier, In: Langages, 4^e année, n°13, 1969.

رابعا: الأطروحات الجامعية:

01- رَدَّةُ الله رَدَّةُ بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه في علم اللغة، جامعة أم القرى، السعودية، 1418هـ.

02- عبد الخالق فرحان شاهين، أصول المعايير النصية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، 1433هـ - 2012م.

03- مفتاح بن عروس، الاتّساق والانسجام في القرآن، رسالة دكتوراه الدولة، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2007م - 2008م.

خامسا: المقالات والدوريات:

1- بشير إبرير، مفهوم النص في التراث اللّساني العربي، مجلّة جامعة دمشق، سوريا، المجلّد 23، العدد 1، 2007م.

2- سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، مصر، المجلّد 10، العددان الأول والثاني، 1991م.

3- صلاح إسماعيل، نظرية جون سيرل في القصديّة، دراسة في فلسفة العقل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2007م، المجلّد 27، العدد 262.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المبرّز، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، العدد 2، 1993م.

5- علي عزّت، اللغة ونظرية السياق، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد 76، 1971م.

6- محمد مفتاح، التحليل السيميائي؛ أبعاده وأدواته (حوار)، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، فاس، المغرب، العدد 1، 1987م.

7- مقبول إدريس، البعد التداولي عند سيبويه، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلّد 33، العدد 1، 2004م.

8- نبيلة إبراهيم، القارئ في النص نظرية التأثير والاتصال، مجلة فصول، مصر، المجلّد 5، العدد 1، 1984م.

سادسا: مراجع إلكترونية:

- 1- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، موقع كتب عربية www.Kotobarabia.com
- 2- حفيظة أحمد، حوارية باختين وتناص كريستيفا وتودوروف في النقد الأدبي، مجلة الرأي الإلكترونية (<https://alrai.com/article/196095>)، تاريخ النشر 2006/11/24م.
- 3- رضوان الرقبي، اللسانيات التداولية، (مقاربة تداولية: المفهوم والتصور 1)، موقع المثقف، 12 يونيو 2015م. <https://www.almothaqaf.com>

فهرس المحتويات

تقديم.....	ص 02 - 03
المحاضرة 1: مفهوم لسانيات النص1: النشأة والتطور.....	09 - 04
المحاضرة 2: مفهوم لسانيات النص2: من الجملة إلى النص.....	16 - 10
المحاضرة 3: مفاهيم أساسية في لسانيات النص.....	22 - 17
المحاضرة 4: بذور النصية في التراث.....	34 - 23
المحاضرة 5: تقاطع لسانيات النص والعلوم الأخرى.....	41 - 35
المحاضرة 6: النص وتعريفاته.....	51 - 42
المحاضرة 7، 8: إشكالية تصنيف النصوص.....	59 - 52
المحاضرة 9: المحادثة وتحليلها.....	67 - 60
المحاضرة 10: النصية ومعاييرها.....	71 - 68
المحاضرة 11: الاتساق والانسجام.....	103 - 72
المحاضرة 12: القصد والقبول.....	111 - 104
المحاضرة 13: الإعلام الموقف والتناص.....	129 - 112
المحاضرة 14: إجراءات التحليل النصي.....	135 - 130
خاتمة:.....	136
قائمة المصادر والمراجع.....	148 - 137
فهرس المحتويات.....	ص 149